وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى تاسوست – جيجل –
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم: قسم الإعلام والاتصال

مذكرة بعنوان:

المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة في الجزائر

– دراسة تحليلية لعينة من جريدة النهار الجديد من شهر ديسمبر 2017 إلى شهر فيفري 2018 –

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات

إعداد الطالبتين:
– لمياء مرسلي
– سعيدة نيغود

إشراف الأستاذة:
سعيدة عباس

لجنة المناقشة:

1– الأستاذ: فيروز بوزيدة .....رئيسا
2– الأستاذة: سعيدة عباس.....مشرفا ومقررا
3– الأستاذة: حضرية بودراع .....عضوا ومناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله عزّ وجل ـ الذي منحنا القدرة والعزيمة

لإتمام هذه المذكرة التي تعتبر تمرة مجهودنا ثم

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ ة :

سعيدة ةعباس

التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها ومساعدتها لنا

في إتمام هذا البحث من بدايته إلى نهايته وإخراجه في أحسن صورة .

وأخيرا نتقدم بأسمى عبارات الاحترام والتقدير

لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

مقدمة

مقدمة

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة لازمت الإنسان منذ بدئ الخليقة ولقد تطورت الجريمة مع تطور المجتمعات الإنسانية وتعقد الحياة الاجتماعية، فقد عرفت المجتمعات نموا في شتى المجالات وأصبحت متداخلة ومنفتحة على بعضها البعض مما ساعد على خلق بيئة ملائمة لانتشار ونمو الجريمة واتخاذها لأشكال مختلفة ومتفاوتة الخطورة، فمختلف مجتمعات العالم تعاني منها بما فيها الجزائر هذه الأخيرة عرفت ارتفاعا ملحوظا في معدلات الجريمة.

تعتبر الجريمة حدثا هاما يحظى باهتمام الأفراد فالإنسان فضولي بطبعه يدفعه فضوله للبحث عن معرفة ما يدور من حوله من أحداث ووقائع وتعد الصحافة المكتوبة الوسيلة المناسبة لإشباع رغبات الأفراد عموما والقراء خصوصا، وقد اهتمت الصحافة الجزائرية بنشر أخبار الجريمة ومعالجتها والإحاطة بما يتعلق بها من مستجدات، باعتبارها من أخطر الظواهر الاجتماعية لما تحمله من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، وللصحف المكتوبة دورا في كشف الحقائق وتوجيه الرأي العام وتوعيته من خلال التنبيه إلى مخاطر هذه الظاهرة وانعكاساتها على الفرد والمجتمع، خاصة وأن الصحافة المكتوبة تتميز عن بقية الوسائل الإعلامية الأخرى بسهولة اقتنائها وإمكانية الرجوع إليها والإطلاع على أخبارها في أي وقت، وتربطها علاقة وطيدة بالجماهير التي تبحث عن أخبار تشبع رغباتها في التعرف على كل ما هو جديد.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة كيف عالجت الصحف الجزائرية ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري؟

تضمنت دراستنا ثلاث جوانب رئيسية وهي كالتالي:

- الفصل الأول: "الجانب المنهجي للدراسة" وتضمن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، الفرضيات أسباب اختيار الموضوع، أهداف وأهمية الدراسة، تحديد مفاهيم الدراسة، وفي الأخير تحديد منهج الدراسة ومجتمع البحث والعينة وأدوات جمع البيانات المستخدمة.

- الجانب النظري شمل فصلين وهما على النحو التالي:

- الفصل الثاني: "الصحافة المكتوبة" حيث تطرقنا فيه إلى تقديم نظرة عامة حول الصحافة العالمية والصحافة الجزائرية، فنون ووظائف الصحافة المكتوبة.
- الفصل الثالث:"الجريمة "والذي تضمن على مصطلحات مرتبطة بالجريمة، أركان الجريمة المداخل النظرية للجريمة، أسباب وأنواع الجريمة، أنواع التغطية الصحفية لشؤون الجريمة وشروطها.
- الفصل الرابع تناولنا فيه: "الجانب التطبيقي للدراسة "وقد تضمن تفريغ بيانات الدراسة وتحليلها واستخلاص النتائج ومناقشتها في ضوء فرضيات الدراسة والمقاربة النظرية المعتمدة وفي الأخير ختمنا الدراسة بأهم النتائج التي توصلنا إليها.

ثم جاءت الدراسة مذيلة بخاتمة وملاحق، وفهارس للجداول والأشكال والموضوعات، ثم قائمة للمراجع.

الفصل الأول: الإطار المنهجي

أولا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

ثانيا: فرضيات الدراسة

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

رابعا:أهمية الدراسة وأهدافها

خامسا: مفاهيم الدراسة

سادسا: نوع الدراسة ومنهجه

سابعا: مجتمع البحث وعينة الدراسة

ثامنا: أدوات جمع البيانات

تاسعا: حدود الدراسة

عاشرا: المقاربة النظرية للدراسة

حادي عشر: الدراسات السابقة

أولا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

1/ إشكالية الدراسة.

تمثل الصحافة المكتوبة جزءا هاما من حياة الناس ومن تاريخ المجتمعات، فقد ظهرت الصحافة المكتوبة وانتشرت بعدما اخترع "غوتمبرغ" الطباعة واحتلت مكانة مهمة في عملية الاتصال لفترة طويلة وأدت أدوار مختلفة، فالصحف المكتوبة تعد في طليعة الوسائل الإعلامية التي تنقل وتنشر الأخبار والقيّم والأفكار، وتسهم في تعديل الاتجاهات وتكشف عن الحقائق من خلال ما تنشره من مقالات وأخبار وصور ومضامين تعالج العديد من القضايا والظواهر، وغالبا ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة المحلية والدولية؛ السياسية منها والثقافية والرياضية والاجتماعية وغيرها.

احتلت الصحافة المكتوبة حيّزا كبيرا من الاهتمام الجماهيري واستطاعت أن تجد لنفسها مكانة مرموقة في معظم المجتمعات، كما أصبحت ذات تأثير قوي وفعال على مختلف الجماهير، وعلى الرغم من ظهور اختراعات وتقنيات جديدة في مجال الإعلام جاءت بعدها كالراديو والتلفزيون، إلا أنّ الصحافة استطاعت أن تحافظ على مكانتها بين الوسائل الأخرى فلا تزال للكلمة المطبوعة تأثيرها القوي على آراء الأفراد، وهي بذلك تقع عليها مسؤولية كبيرة في مكافحة الظواهر الخطيرة والشاذة التي تحدث في المجتمع، ولعلّ من أبرز هذه الظواهر التي تعالجها الصحافة ظاهرة الجريمة.

لازمت الجريمة الإنسان منذ وجوده متخذة صورا وأشكالا عديدة داخل المجتمعات، وهي التي تتضمن معنى إيذاء الآخرين والتعدي عليهم وعدم احترام القوانين التي تضمن لكل ذي حق حقه فهي ناتجة عن التفاعلات والعلاقات المترابطة بين الأفراد ذوي المصالح المتعارضة، فالجريمة كانت وما تزال واحدة من أعقد مشكلات المجتمع عبر العصور والتطوّرات الحضارية المتلاحقة، ولذلك فإنّ أهمية هذه الظاهرة تزداد بتزايد انتشارها وتعدد صيغها ودوافعها ومسبباتها، وكذلك تزايد استفحال مخاطرها المتعددة على المجتمعات ولذلك عملت هذه الأخيرة على إيجاد طرق ووسائل لمعالجة هذه الظاهرة ولعلّ الصحافة المكتوبة تعتبر من بين أهم الوسائل الإعلامية التي عالجت ظاهرة الجريمة خاصة مع

انتشارها داخل المجتمعات عامة والمجتمع الجزائري خاصة، حيث زاد انتشارها وتعددت أشكالها وأساليبها في السنوات الأخيرة، الأمر الذي دفع بالصحف المكتوبة إلى الاهتمام بمعالجة هذه الظاهرة والعمل على الحد من تفشيها أكثر.

لقد زاد اهتمام الصحافة الجزائرية المكتوبة بمواضيع الجريمة؛ من خلال زيادة الصفحات التي تُعنى بمعالجة الظاهرة، وذلك من خلال متابعة أسبابها وتحديد العوامل المؤدية إليها، وبيان آثارها وتقديم المعلومات والأخبار حول الفاعلين فيها، أخذت الصحف الجزائرية تزيد من المساحة المخصصة لأخبار الجريمة خاصة بعد زيادة معدلاتها بشكل ملحوظ، نتيجة تغيّر العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والتي انعكست سلبا على المجتمع الجزائري، انطلاقا مما سبق تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على طبيعة المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

ما طبيعة معالجة جريدة النهار الجديد لظاهرة الجريمة في الجزائر؟

2/ التساؤلات الفرعية.

تندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة تساؤلات على النحو الآتي:

1-ما هو حجم المساحة المخصص لمواضيع الجريمة عبر جريدة النهار الجديد؟

2- ما هي موضوعات الجريمة الأكثر انتشارا داخل المجتمع الجزائري حسب المعالجة الصحفية لجريدة النهار الجديد؟

3-ما هي الأنواع الصحفية التي استخدمتها جريدة النهار الجديد لعرض ظاهرة الجريمة؟

4-ما أهم المصادر التي اعتمدت عليها جريدة النهار الجديد في تناولها لظاهرة الجريمة؟

5-ما هو اتجاه جريدة النهار الجديد من تناولها لموضوع الجريمة؟

6-ما القيّم المتضمنة بمواضيع الجريمة التي عالجتها جريدة النهار الجديد؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

من خلال القراءة الأولية للمادّة الإخبارية المتضمنة في صحيفة النهار حول القضية محل الدّراسة تم بناء جملة من الفرضيات على النحو الآتي:

أ/ الفرضية الرئيسية: عالجت جريدة النهار الجديد ظاهرة الجريمة في الجزائر باعتبارها قضية هامة لها انعكاسات مختلفة داخل المجتمع الجزائري.

ب/ الفرضيات الفرعية.

1- خصصت جريدة النهار الجديد مساحة كبيرة لمعالجة ظاهرة الجريمة عبر صفحاتها.

2- تعتبر جريمة القتل من أكثر الجرائم انتشارا داخل المجتمع الجزائري حسب جريدة النهار الجديد.

3- يعتبر الخبر الصحفي من أكثر الأنواع الصحفية التي استخدمتها جريدة النهار الجديد لعرض ظاهرة الجريمة.

4- اعتمدت جريدة النهار الجديد على المراسلين الصحفيين كمصادر أساسية في تناولها لظاهرة الجريمة

5- تتجه جريدة النهار الجديد اتجاها محايدا في تناولها لظاهرة الجريمة.

6- تعتبر القيّم السلبية أكثر القيم المتضمنة في مواضيع الجريمة التي عالجتها جريدة النهار الجديد.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة لمجموعة من الأسباب يمكن حصرها في:

1/ أسباب ذاتية:

أ- الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

بـ- تلاؤم موضوع الدراسة مع طبيعة التخصص.

جـ- الرغبة في التمكّن من استخدام أداة تحليل المحتوى.

د- معرفة أسباب الجريمة وكيفية معالجتها.

2/ أسباب موضوعية: وهي على النحو الآتي:

أ- انتشار ظاهرة الجريمة داخل المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة.

ب- التعرّف على توجهات الصحافة المكتوبة من خلال معالجتها لظاهرة الجريمة وإبراز مسؤوليتها الإعلامية والاجتماعية في معالجة الظواهر الخطيرة داخل المجتمع.

ج- قلة الدراسات الخاصة بتحليل المحتوى للصحف المكتوبة المتناولة لهذا الموضوع.

رابعا: أهمية الدراسة وأهدافها:

1/ أهمية الدراسة:

تشكل ظاهرة الجريمة موضوعا حساسا كونها سلوك موجه ضد مصالح المجتمع ككل، حيث عرفت هذه الظاهرة انتشارا واسعا داخل المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة وهذا ما جعلها تحظى باهتمام بالغ من طرف وسائل الإعلام المختلفة وخاصة منها الصحافة المكتوبة التي عملت على متابعة هذه الظاهرة ومعالجتها نظرا لكونها سلوكا ضارا يمس أمن الأفراد والمجتمع سواء بالعدوان على حرياتهم أو بانتقاص حقوقهم أو ما شابه ذلك مما يترتب عليه إلحاق الضرر بالآخرين داخل المجتمع، وتكمن أهمية هذه الدّراسة في معرفة الدور الذي تلعبه الصحافة المكتوبة في الحد من الجريمة والوقاية منها من خلال الغوص في المضامين التي تحتويها بخصوص الظاهرة ومعرفة مدى قدرتها على القيام بدورها وواجباتها في خدمة المجتمع ونشر الوعي بين الجماهير وتوجيه الرأي العام وتوعيته من أجل العمل على التصدي لهذه الظاهرة.

2/ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ- محاولة معرفة مدى اهتمام الصحف الجزائرية المكتوبة بمعالجة القضايا التي تمس أمن واستقرار المجتمع ومدى قدرتها على تصوير الواقع وأداء مسؤوليتها اتجاه المجتمع الجزائري من أجل تحقيق الاستقرار.

ب- تسليط الضوء على ظاهرة الجريمة والكشف عن مدى انتشارها وسط المجتمع الجزائري.

ج- تقييم طريقة معالجة صحيفة النهار الجديد للظاهرة ومدى قدرتها على التطرق لمختلف جوانبها.

د- الكشف عن مستوى الأداء الإعلامي للصحافة المكتوبة الجزائرية.

هـ- إثراء مكتبة الجامعة بدراسة علمية تربط بين المتغيرين الصحافة والجريمة، تكون مرجعا يستفيد منه الطلبة لاحقا.

خامسا: مفاهيم الدراسة:

1/ مفهوم الصحافة:

1-1/ لغة:"في قاموس أوكسفورد تستخدم كلمة صحافة بمعنى press وهي الشيء مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات وهي تعني أيضا Journal ويقصد بها الصحيفة Journalism بمعنى الصحافة وJournalist بمعنى الصحفي فكلمة الصحافة تشمل إذن الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه وفي القاموس المحيط للفيروزبادي يقصد بالصحيفة الكتاب وجمعها صحائف[1].

1-2/ اصطلاحا:

" الصحافة هي جمع الأخبار ونشرها، ونشر المواد المتصلة بالمطبوعات، مثل الجرائد، المجلات الرسائل الإخبارية، المطويات، الكتب، أما الاستعمال الشائع للصحافة فينحصر في إعداد الجرائد وبعض المجلات وإن كان يمكن أن يتسع ليشمل باقي صور النشر الأخرى.

والصحافة كذلك هي صناعة الصحفي والصحافيون هم القوم الذين ينتسبون إليها ويعملون بها[2]

هي كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة حتى تحقق فيها شرط الدورية، فهي مجموعة من الصفحات تصدر يوميا أو في مواعيد منتظمة بأخبار السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد والثقافة وما يتصل بذلك[3]، والصحافة هي فن إنشاء الجرائد والمجلات وكتابتها في حين الصحافي هو من يعمل في الصحف بمعنى الورّاق[4].

وهي المهنة التي تقوم على جمع وتحليل الأخبار والتحقق من مصداقيتها وتقديمها للجمهور[5].

---

[1] فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، ط4. (القاهرة: عالم الكتب للنشر، 2007)، ص37.

[2] رضوان بلخيري، مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال نشأتها وتطوّرها، ط1. (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014)، ص53.

[3] نوال طارق إبراهيم العبيدي، الجرائم الماسة بحرية التعبير عن الفكر، ط1. (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009)، ص140.

[4] فؤاد أحمد الساري، وسائل الإعلام النشأة والتطوّر، ط1. (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2011)، ص46.

[5] علي عبد الفاروق كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2014)، ص20.

1-3/ إجرائيا:

هي مطبوع يصدر بشكل دوري وبصفة منتظمة، تحت عنوان ثابت تنشر الأخبار والموضوعات الاجتماعية والسياسية والثقافية والرياضية والاقتصادية تشرحها وتعلق عليها، وهي في هذه الدراسة تتمثل في جريدة النهار.

2/ مفهوم الجريمة:

2-1/ لغة:

"ورد في لسان العرب أن الجرم بمعنى جنى جريمة، وجرم إذا عظم جرمه أي أذنب، أما مختار الصحاح فإنّ الجرم والجريمة يعني الذنب ومنه جرم أجرم واجترام"[1].

"الجريمة بمعناها العام ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية اقتصادية، قبل أن تكون حالة قانونية وانطلاقا من هذا المفهوم يرى بعض الباحثين أنّها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام هو نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع، وقد كانت الجريمة في المجتمعات القديمة تعزى إلى نفس المجرم الشريرة، ولأنّ الانتقام هو الأساسي في رد الفعل للسلوك الإجرامي".

وتعد الجريمة في الأساس سلوكا مغايرا لقيّم المجتمع ومعاييره السائدة، وهذه القيم والمعايير هي الضوابط التي تحدد سلوك الأفراد وتمنعهم من الخروج عليها وذلك بسن القوانين التي تجرم فعل هؤلاء الأفراد وتفرض عليهم عقوبات اجتماعية[2].

2-2/ اصطلاحا

أ/ المفهوم القانوني للجريمة:

يشير التعريف القانوني للجريمة **crime** إلى أنّها عبارة عن نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي، يحدث بلا دافع أو مبرر وتعاقب عليه الدولة[3].

---

[1] منصور رحماني، علم الإجرام والسياسة الجنائية (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006)، ص10.

[2] عدنان محمد الضمور، ظاهرة الانتحار دراسة سوسيولوجية، ط1. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 29، 30.

[3] سامية محمد جابر، الجريمة والقانون والمجتمع، ط1. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007)، ص7.

وبمعنى آخر هي ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه[1].

أو هي كل فعل أو امتناع يقع بالمخالفة لقاعدة جنائية منصوص عليها ويتقرر له جزاء جنائي تتمثل في عقوبة جنائية أو تدبير احترازي[2].

ب/المفهوم النفسي للجريمة:

"الجريمة هي سلوك غير سوي معاد للمجتمع، ويقول " ألكسندر" أنّ السلوك الإجرامي هو نتيجة للإضراب في قوى الشخصية الثلاثة في تكييفها مع القانون الأخلاقي السائد في المجتمع "[3].

إنّ علماء النفس ينظرون إلى السلوك الإجرامي على أنّه سلوك معاد للمجتمع وهو لاشك كأي نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ أو غير السوي ولذلك فإن الشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي أيضا بالسلوك الشاذ[4].

وقد قدم "سيجموند فرويد" تفسيرات مختلفة للجريمة منها أنّ السلوك الإجرامي والمضاد للمجتمع نتيجة أنّ المجرم إنسان أخفق في ترويض دوافعه الغريزية الأولية أو فشل في جعلها أنماط سلوكية مقبولة، أي أنّ السلوك الإجرامي ليس إلاّ تعبيرا سلوكيا مباشرا عن دوافع غريزية كامنة حينا، أو هو تعبيرا رمزيا عن رغبات مكبوتة ممنوعة حينا آخر[5].

---

(1) جمال معتوق، علم الاجتماع الجنائي أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، ط1. (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص15.

(2) منصور رحماني، علم الإجرام والسياسة الجنائية، مرجع سابق، ص14.

(3) محمد سلامة محمد غباري، في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص15.

(4) جمال معتوق، علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص21.

(5) عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك، عبير عبد المنعم فيصل، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، ط3. (عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2015)، ص174.

جـ/ المفهوم الاجتماعي للجريمة:

ترى وجهة النظر الاجتماعية أنّ الجريمة هي كل فعل ضار بمصالح الجماعة ومناط تكييف الفعل بأنّه إجرامي من عدمه ليس النص التشريعي إنّما مبادئ القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تسود الجماعة[1].

وهي كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، وجاء تعريف الجريمة في الموسوعة "بأنّها خرق للقواعد الاجتماعية وفعل يعد ضارا بالجماعة ولاختلاف الحضارات في التنظيم والقيم يختلف ما يعد جرما" وهي ظاهرة اجتماعية من ظواهر السلوك الإنساني المنحرف على القواعد تواضعت عليها الجماعة تحقيقا لمصالحها المستقرة في الحفاظ على قيّمها وحرماتها[2].

2-3/ التعريف الإجرائي للجريمة:

هي كل فعل مخالف ومعارض لمعايير وقواعد المجتمع يؤدي ارتكابه إلى اختلال نظام وأمن المجتمع ويقرر القانون لمرتكبيه عقابا.

3/ مفهوم المعالجة:

3-1-لغة:

يقال عالجَ مُعالجةً وعلاجاً، الشيء زاولهُ ومارسهُ، والمريض داواهُ.[3]

3-2/ اصطلاحا:

يرتبط مصطلح المعالجة "بمعالجة المشاكل" و"معالجة القضايا"، ويقصد بالمعالجة بهذا الاستخدام "الإشارة إلى أي فعل مخطط، نقوم به تحسبا لتضاعف مشكلة معينة، أو مضاعفات لمشكلة أو مضاعفاتها، أو المشكلة والمضاعفات معا".

---

(1) سماح سالم سالم، بهاء رزيقي علي، محمد سالم سالم، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، ط1. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع 2015) ص19.

(2) الطيّب بلواضح، حق الرد والتصحيح في التشريعات الإعلامية والصحفية، ط1. (الأردن: دار الثقافة للنشر، 2015)، ص15،16.

(3) أحمد سليم الحمصي، سعدي عبد اللطيف ضناوي، الرافد معجم الناشئة اللغوي (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، د،س)،ص703.

وغالبا ما تستخدم "المعالجة الإعلامية، المعالجة الصحفية"، ويقصد بالمعالجة الصحفية في هذه الحالة "العمل الإعلامي الذي زاولته الصحافة الجزائرية في تغطيتها لمختلف الأخبار السياسية والثقافية والاجتماعية والعلمية أو الطريقة التي يتم من خلالها تناول أخبارها أو عرض وقائع أو أحداث"[1]

سادسا: نوع الدراسة ومنهجها:

يعرّف المنهج لغة: بأنّه الطريق الواضح كقولك نهج فلان الطريق أي سلكه[2]. والمنهج كلمة إغريقية الأصل تعني الطريقة التي ينتهجها الفرد للوصول إلى هدف محدد.[3]

والمنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة أو لتحقيق الهدف الذي قصد إليه من إعداد البحث[4].

وبما أنّ دراستنا تندرج ضمن الدراسات الوصفية التحليلية فإننا سنعتمد على استخدام المنهج المسحي باعتباره الأنسب للدراسات الوصفية ويمكن تعريفه على أنّه: المنهج الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميّا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أمّا التعبير الكمّي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى[5].

"ويعدّ منهج المسح الوصفي من أكثر طرق البحث العلمي انتشارا وعالمية في الوقت الراهن حيث تتجه الدراسات المسحية إلى توضيح الطبيعة الحقيقية للأشياء أو المشكلات أو الأوضاع الاجتماعية وتحليل تلك الأوضاع للوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة إلى ظهورها، وبذلك فهي تنصب على دراسة أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء البحث وفي مكان معيّن وزمان معيّن[6].

---

(1) حمزة قدّة، "معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر" (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة عنابة، 2010،2011)، ص4.

(2) إدريس فاضلي، الطريق الوجيز في المنهجية والبحث العلمي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س)، ص9.

(3) نجوى عبد الرحيم شهين، أساسيات وتطبيقات في علم المناهج، ط1. (القاهرة: دار القاهرة، 2006)، ص13.

(4) محمد فتحي عبد الهادي، البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات، ط2. (القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 2002)، ص93.

(5) عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية د س)، ص138.

(6) محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، ط1. (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2017)، ص45.

فالمنهج الوصفي هو منهج علمي يقوم أساسا على وصف الظاهرة أو الموضوع محل البحث والدراسة، على أن تكون عملية الوصف تعني بالضرورة تتبع هذا الموضوع ومحاولة الوقوف على أدق جزئياته وتفاصيله، والتعبير عنها تعبيرا إمّا كيفيا أو كميّا[1].

وبما أنّ الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو الحصول على معلومات دقيقة عن طريق معالجة صحيفة النهار الجديد لظاهرة الجريمة في الجزائر فإنّنا سنعتمد على أداة تحليل المحتوى لتوصيف المادة الإعلامية في عينة من هذه الصحيفة وهو أسلوب بحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمّي لمحتويات الظاهرة.

وهناك العديد من التعاريف لتحليل المحتوى نذكر منها:

تحليل المضمون هو تحليل محتويات وسائل الاتصال والإعلام من بيانات كيفية إلى بيانات كمية بالاعتماد على عدّة تقنيات منهجية، ويهدف من وراء ذلك إلى دراسة العلاقات بين متغيّرات موضوع الدراسة، وليس الهدف من تحليل مضامين وسائل الإعلام هو الحصول على تكرارات ونسب فقط وإنّما القيام بتحليل تلك النسب والتكرارات وتفسيرها بغية الإجابة عن التساؤلات الدراسة[2].

ويعتبر تحليل المضمون أو تحليل المحتوى من التقنيات التي ما فتئت تستخدم بكثافة في العلوم الإنسانية، استخدام بداية بغية تحليل المواد الإعلامية مهما كانت طبيعتها مكتوبة، سمعية أو سمعية بصرية.

وقد تمّ "بيرلسون" عام 1984 أوّل تعريف لتحليل المضمون على أنّه تقنية بحث للوصف الموضوعي منظم وكمّي لمضمون واضح للاتصالات هدفه التفسير[3].

أما "موريس أنجرس" MOURICE ANGERS فهو يرى أنّ تحليل المحتوى تقنية غير مباشرة تستعمل في منتجات مكتوبة أو سمعية أو سمعية بصرية[4].

---

[1] أحمد عياد، مدخل المنهجية البحث الاجتماعي، ط2. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009) ص61.

[2] محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، مرجع سابق، ص51.

[3] لمياء مرتاض نفوسي، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص95.

[4] يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، ط1. (الجزائر: طاكسيج كوم، 2007)، ص6.

فتحليل المحتوى هو أداة أو وسيلة ميدانية تكمن من جمع المعلومات والمعطيات والبيانات الميدانية المتعلقة بالظاهرة قيد البحث والدراسة، فهي بذلك كالاستمارة والمقابلة والملاحظة، وأداة تحليل المحتوى تستخدم في البحث الاجتماعي لمعالجة واستنطاق النصوص المكتوبة والأشرطة الصوتية والأفلام المصورة...الخ، وهي ذات استخدام واسع عند الباحثين والدارسين لسلوك الفرد ونشاطاته وخاصة في علوم الإعلام والاتصال[1].

سابعا: مجتمع البحث وعينة الدراسة:

يعرف مجتمع البحث على أنه: جميع مفردات الظاهرة التي يقوم بدراستها الباحث.[2]

وهو:" المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة".[3]

وعليه فإن المجتمع الذي سنجري عليه دراستنا يتمثل في جريدة النهار الجديد وتتمثل عينته في أعداد من جريدة النهار، وقد وقع الاختيار في دراستنا هذه على العينة القصدية والتي تعرف بأنها: تلك العينات التي يتم انتقاء أفرادها بشكل عمدي أو مقصود من قبل الباحث[4]، وتستخدم هذه الطريقة عندما يريد الباحث دراسة مجتمع ما تم تحديده ويقوم الباحث هنا باختيار العينة التي يرى أنها تحقق أغراض الدراسة اختيارا حراً.[5]

وبما أن الموضوع محل دراستنا يتناول "المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة" فقد قمنا باختيار الأعداد التي تحتوي موضوع الجريمة بكل أشكالها لثلاثة أشهر والمتمثلة في شهر ديسمبر من سنة 2017 وشهر جانفي وفيفري من سنة 2018 وتم الوصول من خلالها إلى 12 عدد من أعداد جريدة النهار الجديد.

---

(1) أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص134.

(2) حسن محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية، ط1. (عمان: دار الصادق الثقافية، 2013)، ص127.

(3) لحسن عبد الله باشيوة، نزار عبد المجيد البرواري، عدنان هاشم السامرائي، البحث العلمي مفاهيم- أساليب- تطبيقات (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر،2009)، ص253.

(4) منال هلال مزاهرة، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية، 2010)، ص280.

(5) وائل عبد الرحمان التل، عيسى محمد قحل, البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2007)،ص44.

– الجدول رقم (1) يوضح توزيع العينة القصدية:

العينة	تاريخ الصدور	العدد	عدد الموضوعات
1	05 ديسمبر 2017	3107	22 موضوع
2	12 ديسمبر 2017	3113	26 موضوع
3	21 ديسمبر 2017	3121	26 موضوع
4	30 ديسمبر 2017	3128	39 موضوع
5	02 جانفي 2018	3130	19 موضوع
6	09 جانفي 2018	3136	25 موضوع
7	21 جانفي 2018	3146	29 موضوع
8	27 جانفي2018	3151	27 موضوع
9	06 فيفري 2018	3160	24 موضوع
10	10 فيفري 2018	3169	33 موضوع
11	12 فيفري 2018	3165	30 موضوع
12	24 فيفري 2018	3175	23 موضوع

ثامنا: أدوات جمع البيانات:

إن نجاح عملية جمع البيانات يرتبط بمدى فاعلية الأدوات المستخدمة، لأنها تساهم في إعطاء النتائج الدقيقة التي يمكن التوصل إليها.

وبما أن دراستنا هي دراسة وصفية تحليلية تعتمد على أداة تحليل المحتوى فإن الأداة الأنسب التي يمكن استخدامها في جمع البيانات هي: "استمارة تحليل المحتوى" وهي: استمارة نظامية يصممها الباحث وفقا لمتطلبات البحث الذي يقوم به والغاية منه هو تحويل التكرارات في المحتوى المبحوث إلى مدلولات رقمية يمكن قياسها وحسابها من خلال ما يسمى بعملية التكميم.[1]

[1] منال هلال مزاهرة، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، مرجع سابق،ص184.

وقد تضمنت الاستمارة وحدات وفئات التحليل التي قمنا بتحديدها حسب طبيعة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها، وبعد مناقشتها مع الأستاذة المشرفة قمنا بتوزيعها على أساتذة لأجل تحكيمها وأسماء الأساتذة المحكمين. [1]

وبعد التعديلات التي قمنا بها اشتملت الاستمارة على الوحدات والفئات التالية:

– **وحدة التحليل**: وهي الشيء الذي يتم عده فعلا، وهي أصغر عناصر تحليل المحتوى. ووحدة التحليل هذه قد تكون كلمة واحدة أو رمزا أو اتجاها عاما.[2]

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على وحدات هي:

– **وحدة الفكرة**: هي من أكثر الوحدات استخداما تفيد الفكرة "في تحديد الاتجاهات والأحكام التي تقع على محتوى الإعلام، ولأنها الوحدة التي تحكم تناول الكاتب للوحدات الأخرى".[3] وهذه الوحدة عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل.[4]

– **وحدة المساحة**: هنا يكون الحيز الذي تشغله مادة التحليل هو الأساس كأن يكون عدد الصفحات المخصصة له أو الأعمدة أو السطور وما شابه[5] وهي المقاييس المادية التي يستخدمها الباحث في حساب المضامين الصحفية فوق صفحات الجرائد والمجلات[6].

ب– فئات التحليل: وهي نوعان:

1/ فئات الشكل: وهي الفئات التي تصف المحتوى الشكلي للمضمون المراد دراسته وعادة ما تحاول الإجابة عن السؤال كيف قيل؟

أ– فئة المساحة: هي الفئة التي تقيس الحجم المتاح من الجريدة أو المجلة أو الكتاب، حيث أن عنصر الحجم أو الوقت يشيران إلى مدى الاهتمام بعرض الموضوع وتقديمه.

---

[1] أ.هند عزوز، أ. حورية بولعويدات.

[2] أحمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، 1998)، ص42.

[3] لمياء مرتاض نفوسي، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية أسس وتطبيقات (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص164.

[4] سمير محمد حسن، دراسات في مناهج البحث العلمي، ط3. (القاهرة: عالم الكتب للنشر، 1999)، ص261.

[5] عبد اليمين بوداود، مناهج البحث العلمي في علوم وتقنيات النشاط البدني والرياضي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010)، ص223.

[6] أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط 1. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص262.

ب– فئة الصور والرسومات: الصور عبارة عن شكل من أشكال التعبير عن جزء من الواقع بطريقة الرسومات والصور الفوتوغرافية.

ج– فئة المادة المستعملة: هي الفئة التي تعنى بفنون الكتابة الصحفية أو أي أنواع الكتابات الأخرى، وهي تسعى إلى تقسيم المحتوى المراد تحليله إلى أنواع كتابية من مثل:(الخبر، المقال، التحقيق، التقرير..) فالجريدة التي تستخدم الأنواع الصحفية المختلفة دليل على اهتمامها أكثر بالموضوع المعالج.[1]

2/ فئات المضمون: هي الفئات التي تجيب على السؤال ماذا قيل؟

أ– فئة الموضوع: وهي الفئة الأكثر استخداما في دراسات تحليل المضمون والتي تقوم بتصنيفه وفقا لموضوعاته، وتجيب على التساؤل الأساسي الخاص بالموضوع أو مجموعة الموضوعات التي تدور حولها المادة الإعلامية.[2]

ب– فئة المصدر: تعتمد المضامين الصحفية وحتى بعض أنواع المضامين الأخرى على عدة مصادر تجمع من خلالها المادة التي تشكل في نهاية المطاف المضمون المقدم.

ج– فئة الأهداف: تستعمل هذه الفئة للبحث عن مختلف الأهداف التي يريد المضمون محل الدراسة إبلاغها أو الوصول إليها.[3]

د– فئة الاتجاه: تعتبر هذه الفئة من أكثر الفئات استخداما، يحدد على أساسها اتجاه القائم بالاتصال. تعبر عن موقف القائم بالاتصال وعادة تستخدم فئات الاتجاه التالية: الاتجاه المؤيد الاتجاه المعارض، الاتجاه المحايد.

هـ– فئة القيم: لفئة القيم أهمية كبرى تمكن الباحث من تصنيف المعتقدات والعادات سواء لدى الأفراد أو الجماعات، إن كانت جلية أو ضمنية داخل الوثيقة.[4]

---

[1] محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، مرجع سابق، ص ص59، 60، 62.

[2] سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص265.

[3] يوسف تمار تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، مرجع سابق، ص ص41 ،43.

[4] لمياء مرتاض نفوسي، ديناميكية البحث في العلوم الإنسانية، ط2. (الجزائر: دار هومة للطباعة، 2016)، ص ص154، 156.

تاسعا: حدود الدراسة:

1/ **الحدود الزمنية:** انطلقت دراستنا تحت عنوان: معالجة الصحيفة لظاهرة الجريمة في الجزائر–دراسة تحليلية لعيّنة من جريدة النهار الجديد– ابتداء من شهر ديسمبر 2017 حتى نهاية شهر ماي 2018 حيث مرت بثلاث مراحل هي كالآتي:

– **المرحلة الأولى:** خاصة بالجانب المنهجي للدراسة الذي استمر من بداية شهر ديسمبر إلى منتصف شهر فيفري حيث تناولنا فيه إشكالية الدراسة تساؤلاتها فرضياتها، أسباب اختيار الموضوع أهمية الدّراسة، أهداف الدراسة، مفاهيم الدراسة نوع الدراسة ومنهجها، عينة الدراسة، المقاربة النظرية للدراسة، عرض الدراسات السابقة.

– **المرحلة الثانية:**

تتعلق بالجانب النظري والذي انطلقنا فيه من 15 فيفري إلى نهاية شهر مارس تضمنت هذه المرحلة جمع معلومات عن متغيّرات الدراسة، وقد تناولنا فيها فصلين وجاءت عناوينها على النحو التالي: الفصل الأول: الصحافة المكتوبة، والفصل الثاني: الجريمة.

– **المرحلة الثالثة:**

تتعلق بالجانب الميداني التي انطلقت مع نهاية شهر مارس إلى نهاية شهر ماي قمنا في هذه المرحلة بجمع المادة الإعلامية الخاصة بالتحليل والمتمثلة في أعداد من جريدة النهار اليومي وإجراء الدراسة التحليلية وفي الأخير تفريغ البيانات وتفسيرها وتحليلها واستخلاص النتائج.

2/ الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية لدراستنا في جريدة النهار اليومي التي تأسست سنة 2007 وهي جريدة يومية إخبارية تصدر باللغة العربية من السبت إلى الخميس بسعر15 دج.

– **بطاقة فنية لجريدة النهار اليومي:** هي جريدة يومية جزائرية مستقلة تصدر عن شركة الأثير للصحافة في حيدرة بالجزائر العاصمة، صدرت عام 2007 وتعتبر هذه الجريدة أوّل يومية إخبارية مستقلة في الجزائر، تصدر عن صحفيين لم يعملوا في الصحافة الحكومية من قبل، كما أنّها لا تتبع

لأي حزب سياسي يدير هذه الجريدة أنيس رحماني الذي كان قد اشتغل من قبل مدير تحرير جريدة الشروق اليومي، يتم سحب جريدة النهار في أربع مطابع وهي موجودة في الجزائر العاصمة وهران قسنطينة، ورقلة، يصل سحبها اليومي إلى 400 ألف نسخة وتضم الجريدة العديد من الصحفيين الذين يعتبرون من أعمدة الجريدة، فإلى جانب رئيسة التحرير سعاد عزوز وهي من كبار المحققين ضمن صحيفة "الخبر" سابقا نجد كلا من محمد بوسري، دليلة بلخير، حبيبة محمودي، نشيدة قوادري، سامي سي يوسف، ووسيم بن عودة. وكل هؤلاء من الجيل الجديد في قطاع الصحافة ولكنهم أثبتوا مكانة وتفوقا كبيرا في الميدان[1].

عاشرا: المقاربة النظرية للدراسة:

- **النظرية البنائية الوظيفية:**

تستمد هذه النظرية أصولها الفكرية العامة من آراء مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع التقليدين والمعاصرين والتي تركز بصورة عامة على أهمية تحليل البناءات والنظم الاجتماعية، ومعرفة دورها الوظيفي وتوجيهها من أجل الحفاظ على النظام العام.

وهذا ما تمثل في أفكار ونظم رواد علم الاجتماع الغربيين من أمثال "أوغست كونت" و"إميل دوركايم" و"هربرت سبنسر"، وفي إطار النزعة الشمولية المحافظة على النظام أو النسق الاجتماعي social system جاءت تحليلات النظرية الوظيفية، والتي أطلقت عليها تسميات عدّة مثل النظريات البنائية الوظيفية the structure funetion وأيضا نظريات التحليل الوظيفي the fonctional أو النظريات المحافظة conservation theory[2].

تعدّ النظرية البنائية الوظيفية واحدة من النماذج النظرية الأساسية في علم اجتماع وقد انبثقت فكرة الوظيفية (function) لدى الصيني "كونفشيوس" وتلاميذه حيث اهتم الفكر الصيني القديم بوظيفة الدين والطقوس الدينية في الحياة الاجتماعية مع الإشارة إلى دور الدين كرابطة ضرورية للعلاقات الاجتماعية وتنظيمها، وإذا ما تتبعنا البدايات الأولى للبنائية الوظيفية لوجدنا أنّ "أفلاطون"

---

[1] https://ar.wikipedai.org/wiki.12/03/2018. 14:25h

[2] عبد الله عبد الرحمان، الإعلام المبادئ والأسس النظرية والمنهجية (الجزائر: دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص ص 145، 146.

استخدم المماثلة العضوية (analygy) حيث ماثل بين المجتمع وقوى النفس: العاقلة والغضبية والشهوية كما وظفها "الفارابي" –المماثلة العضوية– في "المدينة الفاضلة" حيث شبه المجتمع بأعضاء الجسم تلك التي قابلها بطبقات الدولة الحاكمة والحارسة والعاملة[1].

وقد ظهرت النظرية البنيوية الوظيفية في أعقاب ظهور كل من البنيوية الاجتماعية على أيدي كل من " كلاودس لفي ستراوس" و"كولدن ويزير" عندما نشر العالمان كتابي "أبنية القرابة" و" الطوطمية" على التوالي والوظيفية على أيدي كل من "ماكس فيبر" و"إميل دوركايم" و"وليام كراهام سمنر" في مؤلفاتهم المنشورة "الدين والاقتصاد" و"تقسيم العمل في المجتمع وطرق الشعوب" علما بأنّ ظهورها كان كرد فعل للتراجع والضعف والإخفاق الذي منيت به كل من البنيوية والوظيفية لكون كل منهما أحادية الجانب[2].

– مسلمات النظرية البنائية الوظيفية:

تقوم هذه النظرية على أنّ تنظيم المجتمع وبناءه هو ضمان استقراره، وذلك نظرا لتوزيع الوظائف بين عناصر هذا التنظيم بشكل متوازن يحقق الاعتماد المتلازم بين هذه العناصر.

ويتفق الباحثون على عدد من المسلمات الخاصة بهذه النظرية وهي:

- النظر إلى المجتمع على أنّه نظام يتكوّن من عناصر مترابطة وتنظيم لنشاط هذه العناصر بشكل متكامل.
- يتجه هذا المجتمع في حركته نحو التوازن، ومجموع عناصره تضمن استمرار ذلك بحيث لو حدث أي خلل في هذا التوازن فإنّ القوى الاجتماعية سوف تنشط لاستعادة هذا التوازن.
- كل عناصر النظام والأنشطة المتكررة فيه تقوم بدورها في المحافظة على استقرار النظام.
- الأنشطة المتكررة في المجتمع تعتبر ضرورة لاستمرار وجوده[3].

---

[1] خالد حامد، مدخل إلى علم الاجتماع، ط2. (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع 2012)، ص98.

[2] إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصر، ط1. (عمان: دار وائل، 2005) ص47.

[3] مي العبد الله، نظريات الاتصال، ط1. (لبنان: دار النهضة العربية، 2006)، ص175.

وانعكست أفكار واتجاهات المدرسة البنائية الوظيفية في أفكار "روبرت ميرتون" عن الوظائف الواضحة والوظائف الكامنة.

وهذه الأفكار تمثل نقطة تحوّل في تاريخ علم اجتماع وتتلخص في ثلاث قضايا وهي:

- أنّ الأجزاء الاجتماعية النوعية تلعب دورا فعالا داخل النسق الاجتماعي العام.
- تمتلك الأجزاء الاجتماعية وظائف ذات طبيعة سوسيولوجية.
- أنّ الأجزاء الاجتماعية مستقلة ومترابطة بعضها مع البعض الآخر في نفس الوقت[1].

- **أبرز رواد النظرية الوظيفية:**

- **أ- الوظيفة عند بارسونز:** أكّد بارسونز على أن علاقة الأنساق الفرعية بالنسق الأكبر (المجتمع) تستلزم عدد من المتطلبات الوظيفية والتي عن طريقها يقوم النسق الاجتماعي بدوره بصورة عامة.

فحسب تصوره أن كل نسق اجتماعي يهدف إلى تقديم عدد من الحول لمجموعة من المشكلات التي تواجه النسق واستمرارية وجوده أو بقائه، ومن تم يتطلب وجود عدد من المستلزمات الضرورية لاستمراريته وهي: التكيف، تحقيق الهدف، المحافظة على النمط وإدارة التوتر.[2]

ب- الوظيفة عند إميل دوركايم:

- ارتبطت الوظيفة كنظرية بشكل دقيق بأعمال دوركايم التي طرحت التفسير الوظيفي، فقد كان أول من عالج بمحاولة منهجية لدراسة الوظيفة بطريقة علمية دقيقة، ويحدد دوركايم معالم الوظيفة وفقا لما يلي:

- رؤية المجتمع على أنه نسق أو وحدة كلية تتألف من مجموعة من الوحدات المرتبطة مع بعضها البعض.

- يسعى المجتمع بشكل عام باعتباره نسقا إلى إيجاد حالة من التوازن العام.

---

[1] طلعت إبراهيم لطفي، النظرية المعاصرة في علم اجتماع (القاهرة: دار غريب للنشر، د،س)، ص37.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص ص18،19.

– أن تحليل البناء الاجتماعي وما يحويه من نظم وجماعات وفئات اجتماعية ينبغي أن يتم في إطار تحقيق استمرارية المجتمع .[1]

جـ– الوظيفة عند ميرتون:

– وهو أحد منظري البنائية الوظيفية بلور أفكاره الوظيفية من خلال الكتب التي نشرها، فهناك كتاب " النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي"Structure social theory and social" والكتاب الثاني بعنوان "الوظائف الظاهرة والكامنة" functions manifest an Latent".[2]

– وقد طور ميرتون نموذجا أو إطارا تصويريا منظما للوظيفة، وعرض بدقة جوهر التحليل الوظيفي وإجراءات وأساليب الاستدلال فيه، فالوظيفة عند ميرتون لها مؤشرات موضوعية قابلة للملاحظة ولا يجب الخلط بينها وبين الأهداف أو الأغراض أو الدوافع، أي أن مفهوم الوظيفة مفصول عن مفهوم الغائية وقد توصل إلى ذلك من خلال التمييز بين الوظيفة الصريحة والوظيفة الكامنة الأسباب التي يقدمها الناس تفسيرا لسلوكهم تختلف عن نتائج هذا السلوك بالنسبة للنسق الاجتماعي– تلك النتائج التي يمكن ملاحظتها–[3]

– نقد النظرية الوظيفية:

قدّمت عدّة انتقادات للوظيفية المطلقة منها ما قدّمها **"ميرتون"** وحصرها في النقاط الآتية:

– إنّ فرضية (الوحدة الوظيفية للمجتمع) لدى مالينوفسكي والقائلة بأنّ العناصر الثقافية والفعاليات والاجتماعية نعمل (للنظام بكامله)، تصدق على المجتمعات البدائية الصغيرة فقط، لكنّها لا تصلح على المجتمعات المعقدة المختلفة بناء على ذلك اقترح اتجاه ثان في الوظيفية وهي الوظيفية النسبية وقام بإضافات إصلاحية وهي:

[1] مصطفى بوجلال، علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2015)، ص ص 108،109.

[2] عامر مصباح ، علم الاجتماع الرواد والنظريات، ط1. (الجزائر: دار الأمة، 2010)، ص107.

[3] إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، ط1. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص124.

- إضافة مفهوم البدائل الوظيفية (كما أنّه بإمكان عنصرا واحدا امتلاك عدّة وظائف، كذبك فإنّ وظيفة واحدة يمكن أن تملئ من قبل عدّة عناصر متغيّرة[1].
- تهتم النظرية الوظيفية بدراسة الظاهرة الاجتماعية في وضعها الراهن من أجل الوصول إلى سبب وجودها، فهي تبدأ بدراسة الظاهرة من نهايتها للوصول إلى بدايتها.
- تعتمد الوظيفية في تحليل الظاهرة الاجتماعية على المقارنة بين أوجه التشابه والاختلاف دون السير في التفسير والتحليل للظواهر الاجتماعية، وبالتالي يبقى الباحث أسير المقارنة دون التحرر نحو التحليل والتفسير[2].

– الدراسة في ضوء النظرية:

يمكن تطبيق هذه النظرية على موضوع دراستنا باعتبار الصحف المكتوبة تشكل جزء من البناء الاجتماعي الكلي والتي يمكن اعتبارها نظام داخل المجتمع يتكون من مجموعة من الأجزاء المتكاملة فيما بينها وتقوم العلاقة بين هذه الأجزاء والنظم الأخرى داخل المجتمع على أساس من الاعتماد المتبادل فيما بينها، وتؤدي الصحف وظائف مختلفة داخل البناء الاجتماعي وتعمل من خلال وظائفها على تلبية حاجات المجتمع وضمان توازنه واستقراره.

وسنعتمد على البنائية الوظيفية لفهم دور الصحافة المكتوبة داخل المجتمع من خلال طبيعة معالجتها لظاهرة الجريمة وهي الظاهرة التي تركز عليها دراستنا.

---

[1] فضة عباسي بصلي، محمد الفاتح حمدي، مدخل لعلوم الاتصال والإعلام الوسائل، النماذج والنظريات، ط1. (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2017)، ص243.

[2] عامر مصباح، علم اجتماع الرواد والنظريات، مرجع سابق، ص245.

حادي عشر:الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات الوطنية:

1/ الدراسة الأولى: الجريمة في الصحافة الجزائرية، دراسة تحليلية لمضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومي. التوثيق لكل الدراسات ويكون مصحوبا بكل المعلومات. [1]

تحدث الباحثة عن ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري، وكيف تطوّرت هذه الظاهرة من حيث النوع أو من حيث الأشخاص الذين يرتكبونها، وقد سلطت الضوء على طرق معالجة الصحف الجزائرية لها من خلال محاولة الكشف عن الدور الذي تلعبه الصحافة في المجتمع هل تعمل على الحد من انتشارها أم الترويج لها، وذلك من خلال طريقة عرضها وتقديمها للجمهور.

وقد جاءت الإشكالية في صياغة تساؤلية تمثلت في:

- هل تساعد المعالجة الإعلامية التي تعتمدها صحيفة الشروق اليومي على الترويج للجريمة أم الحد منها اعتبارا لطريقة تقديمها للجمهور شكلا ومضمونا؟

ولدراسة الإشكالية اتبعت الباحثة منهج المسح بالعيّنة، واستعملت أسلوب تحليل المضمون لجمع البيانات، واختارت الباحثة العينة العشوائية الدائرية حيث بلغت عدد الجرائد المدروسة 12 عدد وتضمنت هذه الدراسة الأهداف التالية:

- استنتاج العلاقة بين ازدياد نسبة الجرائم في الجزائر وطبيعة المعالجات الإعلامية التي تقدّمها الصحافة المكتوبة عند نشرها لهذه الظاهرة.
- معرفة مدى التزام الصحافة المكتوبة الجزائرية بالمسؤولية اتجاه الفرد والمجتمع من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار وتوعية الجماهير العريضة.

وفي الأخير توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تحتل أخبار الجريمة أولويات النشر على صفحات جريدة الشروق اليومي بعدد مواضيع يتراوح تكرارها ما بين8 مواضيع إلى 26 موضوع في العدد الواحد بحسب عيّنة الدراسة أي بين 13% إلى 04%.

[1] حليمة عايش، "الجريمة في الصحافة الجزائرية"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قسنطينة، 2008- 2009).

- تنشر جريدة الشروق اليومي أخبار الجريمة على جميع صفحاتها بشكل متفاوت ومتباين التكرارات.
- أغلب الموضوعات الخاصة بالجريمة تنشر في الصفحات 03-05 والصفحة 34 من إجمالي صفحات الجريدة.
- أكبر المساحات التي نشرت بها أخبار الجريمة احتلتها الصفحات الداخلية والصفحة 03 والصفحة 24.

2/ الدراسة الثانية: المعالجة الإعلامية لقضايا الجريمة في الصحافة الجزائرية، دراسة تحليلية على عيّنة من جريدة النهار الجديد في الفترة الممتدّة من 02 نوفمبر 2014، إلى 24 جانفي 2015. [1]

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة التعرف على طرق معالجة الصحف المكتوبة لقضايا الجريمة في الجزائر ومدى اهتمامها بمعالجة هذه الظاهرة وتقديم المعلومات والأخبار والآراء حولها مما يمكن الأفراد من معرفة ما يجري حولهم من مستجدات متعلقة بهذه الظاهرة.

وقد تناولت الإشكالية التساؤل الرئيسي التالي: كيف عالجت جريدة النهار الجديد قضايا الجريمة في الجزائر؟

وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج المسحي، واستعملت أسلوب تحليل المضمون لجمع البيانات، واختارت الباحثة العينة العشوائية المنتظمة عن طريق الأسبوع الصناعي وتمثلت في 12 عدد من الجريدة المدروسة.

وقد تضمنت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف أهمها:

- الكشف عن مدى اهتمام جريدة النهار الجديد بمعالجة قضايا الجريمة.
- معرفة مدى التزام الصحافة المكتوبة الجزائرية بالمسؤولية الأخلاقية اتجاه الفرد والمجتمع عند معالجتها لموضوع الجريمة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال هذه الدراسة نذكر ما يلي:

[1] أسماء بخوش، "المعالجة الإعلامية لقضايا الجريمة في الصحافة الجزائرية"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة بسكرة، 2015-2014).

- بالنسبة للموقع توصلنا إلى أنّ موضوع الجريمة برز بشكل واضح على جميع صفحات الجريدة في جميع أعدادها بشكل متفاوت ما عدا صفحتا الوسط المخصصة للإشهار، حيث ركزت الجريدة على نشر الجريمة في صفحات الداخلية.
- وبالنسبة للصور والرسومات لم تعتمد جريدة النهار بصفة كبيرة على هذين العنصرين كمواد مدعمة في تناولها لموضوع الجريمة، وهذا راجع إلى قدرتها التحريرية في تقديم الرسالة الإعلامية التي تعكس موضوع الجريمة بشكل واقعي إلى حد كبير.
- وفيما يتعلق باتجاه صحيفة الدراسة نحو الموضوع فقد تبيّن بأنّها تكاد تكون محايدة بصفة كاملة بمعنى أنّ الجريدة قامت بنقل أحداث الجريمة كما هي دون التعليق عليها أو تقديم أداء أو توصيات أو مقترحات لتوعية المجتمع وتحسيسه بخطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية وضرورة محاربتها، كما أنّ الجريدة قد تقيّدت بالقيّم الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية عند طرحها لموضوع الجريمة واستعمالها لعنصر الصور والرسومات في تدعيمها للموضوع.

3/ الدراسة الثالثة:معالجة صحيفة الشروق اليومي لقضايا الفساد في الجزائر(قضية بنك خليفة وسوناطراك أنموذجا). [1]

حاولت الباحثتان من خلال هذه الدراسة معرفة الطريقة التي تناولت بها وسائل الإعلام المكتوبة ظاهرة الفساد من حيث الأشكال والمضامين الإعلامية، وركزت الدراسة على أكبر قضيتي فساد عرفتهما الجزائر قضية بنك خليفة وسوناطراك (الشركة النفطية الجزائرية) خلال سنة 2013.

فقد تناولت الإشكالية التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تناولت صحيفة الشروق اليومي قضايا الفساد في الجزائر؟

وقد اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإشكالية ، واختارتا العينة العشوائية المنتظمة، وتم الوصول من خلالها إلى 27 عدد من أعداد الشروق اليومي وقد تضمنت هذه الدراسة الأهداف التالية:

[1] ربيحة تواتي وسميرة حمزي، "معالجة صحيفة الشروق اليومي الجزائرية لقضايا الفساد في الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة، 2014-2015).

- التعرف على الأنواع الصحفية الأكثر استعمالا في صحيفة الشروق لتغطية قضايا الفساد.
- معرفة مدى قيام جريدة الشروق اليومي بمسؤولياتها الاجتماعية ومراقبتها وتتبعها لما يجري في المجتمع والدفاع عن حقوق الشعب المسلوبة.

تضمنت هذه الدراسة جملة من النتائج أهمها:

- أوردت صحيفة الشروق اليومي مادتها الإعلامية المتعلقة بموضوع الدراسة على شكل تقارير الإعلامية بنسبة 44.89% والتي تعتبر مادة صحفية مهمة تسرد لنا معلومات أساسية حول حدث ما وتنقل لنا تفاصيل وقضايا وكل جديد عنها من خلال جلسات المحاكمة المخصصة لهذه القضايا.
- هيمنة التقارير والأخبار الصحفية على تغطية الإعلامية لموضوع الفساد وهي أنواع صحفية تعتمد بالدرجة الأولى على السرد والوصف للأحداث دون التعمق في حقيقتها، ونستنتج بذلك هيمنة هذه الأنواع على حساب الأنواع الأخرى ذات الأبعاد التفسيرية والتحليلية والفكرية.
- رغم تنوع مصادر أخبار موضوع الفساد في الجزائر إلاّ أنّ صحفية الدّراسة اعتمدت بالدرجة الأولى على المصادر الموثوقة ، ويعود هذا إلى سريتها لمصادر معلوماتها من جهة وحساسية الموضوع من جهة أخرى، كما اعتمدت الصحيفة على توقيع الصحفيين لتأكيد مصداقية ورسمية المعلومات والأخبار المدرجة فيها.

ثانيا: الدراسات العربية:

1/ الدراسة الأولى: دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة، دراسة تحليلية وميدانية مقارنة.[1]

تناولت الباحثة في إشكاليتها دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة الجريمة، والكشف عن موضوعاتها وأولويات الاهتمام بها، وركزت على موقف القائم بالاتصال وأهدافه من نشر أخبار الجريمة والأسس التي تعتمدها للنشر.

[1] رنا محمد صالح حسين جودة، " دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة "، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة غزة، 2016).

وقد جاءت إشكالية الدراسة في صياغة تساؤلية تمثلت في: كيف عالجت الصحف الفلسطينية اليومية قضايا الجريمة وما طبيعة معالجتها لها؟

ولدراسة الإشكالية اتبعت الباحثة المنهج الوصفي واستخدمت أسلوب تحليل المضمون، وتكون مجتمع الدراسة من الصحف اليومية الفلسطينية وامتدت العيّنة الزمنية من 01 نوفمبر 2014 حتى 30 أوت 2015 معتمدة على عينة العشوائية المنتظمة بأسلوب الأسبوع الاصطناعي.

ومن أهم أهداف هذه الدراسة نذكر:

- الوقوف على مدى اهتمام صحف الدراسة بقضايا الجريمة وأنواع الجرائم التي تحضى باهتمامها وأهم موضوعاتها وأولويات اهتمامها بها.
- التعرف على موقف القائمين بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة وأهدافهم من وراء ذلك.

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- بلغ إجمالي قضايا الجريمة في صحف الدراسة 632 جريمة وقد اتفقت صحف الدراسة على ارتفاع نسب قضايا جرائم الأفراد الاقتصادية والممتلكات والأخلاق وجرائم ضدّ النظام العام، وعلى النشر المتواضع للجرائم الاقتصادية والمعلوماتية وجرائم ضدّ المصادر الحيوية، وجرائم ضد الدين، وجرائم ضد الأسرة، وجرائم الخطأ والإهمال الوظيفي.
- تصدر هدف الإعلام والإخبار النشر في صحف الدّراسة في مقابل الاهتمام المتدني بأهداف الوقاية والعلاج، وجاءت النسبة الأعلى من الجرائم المنشورة بدون حكم قضائي، كما اتسمت المعالجة بالمعالجة الخبرية دون التفسير والتحليل وجاءت الصفحات الداخلية الموقع الأبرز لنشر قضايا الجريمة.
- اتفق القائمين بالاتصال على نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة وفقا لشروط ومبادئ أساسية تقوم على المسؤولية الاجتماعية، وجاءت أبرز الوظائف التي يسعى لتحقيقها من النشر وظيفة الإعلام والإخبار، وتوعية المجتمع بأضرارها والحد منها.

2/ الدراسة الثانية: معالجة الصحف العربية لظاهرة الإرهاب دراسة تحليلية لعدد من الصحف العربية[1].

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على دور المؤسسة الصحفية اليومية العربية في تغطية موضوع الإرهاب ومدى استجابتها لمتطلبات المعالجة وأساليب تفاعلها مع ظاهرة الإرهاب وقدرتها على توضيح صورة الإسلام الحقيقية وعلى بلورة اتجاه المواطن العربي نحو هذه الظاهرة وجاءت إشكالية هذه الدراسة في صياغة تساؤلية تتمثل في:

هل يظهر من المعالجات الإعلامية المختلفة أن الصحافة العربية تمتلك فعلا الكادر المختص والمؤهل لمعالجة مشاكل الإرهاب والعنف السياسي، معالجة تستجيب لدرجة تعقيد هذه المشاكل وتشبع الحاجات الإعلامية لقارئها العربي؟

واعتمد الباحث على منهج تحليل المحتوى باعتباره المنهج العلمي المناسب لقياس مشكلة الدراسة والمقارنة بين الصحف المختلفة مع استعمال أداة تحليل المحتوى، وتكونت عيّنة دراسته من خمسة صحف عربية كعينة تمثيلية للصحف العربية.

ومن أهم أهداف الدراسة نذكر ما يلي:

- التعرف على دور المؤسسة الصحفية اليومية العربية في تغطية موضوع الإرهاب .
- التعرف على مدى قدرة الصحافة العربية على توضيح الصورة الحقيقية للإسلام والعروبة وموقفهم من ظاهرة الإرهاب.

وقد لخص الباحث أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين الصحف المدروسة في معالجتها القضايا الإرهاب خلال الفترة المدروسة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحف في نوعية الاتجاه المطروح.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحف المدروسة في موقع معالجة موضوع الإرهاب.

[1] إسماعيل وصفي الأغا، "معالجة الصحف العربية لظاهرة الإرهاب"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة المملكة العربية السعودية، 2004).

– تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة استطعنا أن نكون فكرة عامة حول موضوع دراستنا، حيث سهلت علينا التعرف على مختلف الخطوات والإجراءات التي سنتبعها كما وسهلت علينا الوصول إلى المراجع والمصادر التي تخدمنا في إنجاز دراستنا.

وقد لاحظنا من خلال تتبعنا للدراسات السابقة وجود مجموعة من نقاط التلاقي بينها وبين دراستنا فقد توافقت معها في محاولة التعرف على الدور الذي تؤديه الصحافة المكتوبة من خلال معالجتها للظواهر الخطيرة داخل المجتمع، بالإضافة إلى توافقها في اختيار منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات، ويكمن الاختلاف بين دراستنا وهذه الدراسات السابقة في اختيارها لنوع وحجم العينة بالإضافة إلى تركيز البعض منها على دراسة نوع واحد من الجرائم عكس دراستنا التي تدرس كل أشكال الجريمة التي تحدث داخل المجتمع. ومنه نستنتج أن لكل موضوع طريقة تختلف عن موضوع آخر، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف في النتائج المتحصل عليها في الأخير.

الفصل الثاني: الصحافة المكتوبة

تمهيد:

أولا: الصحافة النشأة والأبعاد

1- لمحة تاريخية عن الصحافة في العالم الغربي

2- الصحافة في العالم العربي.

ثانيا: الصحافة في الجزائر

1- ظهور الصحافة في الجزائر

2- تطور الصحافة في الجزائر

3- فنون التحرير الصحفي

ثالثا: وظائف الصحافة المكتوبة

1- الوظيفة الإخبارية

2- الوظيفة الترفيهية

3- الوظيفة التثقيفية

4- وظيفة الرأي والتوجيه

خلاصة الفصل

تمهيد:

مما لا شك فيه أن الصحافة المكتوبة تعد من أقدم وسائل الإعلام ظهورا وقد ارتبط تطورها بتطور الحضارات والمجتمعات، حيث تؤدي الصحافة المكتوبة أدوارا مختلفة داخل المجتمع من خلال ما تقدمه من معلومات وأخبار مهمة وبأشكال متنوعة عن الأحداث والقضايا الهامة التي تشغل الرأي العام وتمس مصالح أكبر عدد من الأفراد، فزادت أهميتها مع زيادة القراء والقضايا التي تعالجها، ولم تكن الجزائر بمنأى عن كل تلك الأحداث؛ حيث مرت الصحافة المكتوبة عبر محطات تاريخية عديدة حتى أصبحت اليوم تشكل سلطة داخل المجتمع الجزائري.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى نشأة وتطور الصحافة المكتوبة في العالم والصحافة في الجزائر، وسنتعرف على فنون التحرير الصحفي وأهم الوظائف التي تؤديها الصحافة المكتوبة.

أولا/ الصحافة: النشأة والأبعاد

1- لمحة تاريخية عن الصحافة في العالم الغربي.

مما لاشك فيه أنّ الكتابة هي الوسيلة التي جعلت الإنسان يقترب شيئا فشيئا إلى اكتشاف الصحافة العصرية، ويذكر المؤرخون أن الكتابة استعملت كأداة لتبليغ الناس بما يحدث لأول مرة في مدينة روما عند أوج حضارتها فلقد كان مجلس الشيوخ في هذه المدينة يسجل مدوناته ثم يعلقها ليطلع عليها الجمهور وكانت تسمى هذه التسجيلات "بالأحداث العامة"، وكانت في نفس الوقت تصدر في مدينة روما أوراق أخرى تتحدث عن بعض الوقائع مثل الزواج أو الوفيات أو الأعياد وكانت هذه الأوراق تسمى "الأحداث اليومية" ولم تكن تصدر بصفة منتظمة بل كانت تظهر حسب الظروف[1]، وفي أوائل القرن السادس عشر وبعد اختراع الطباعة من قبل غوتنبورغ في مدينة ماينز بألمانيا ولدت صناعة الأخبار والتي كانت تضم معلومات عما يدور في الأوساط الرسمية، وكان هناك مجال حتى للإعلانات في حوالي عام 1465، بدأ توزيع أولى الصحف المطبوعة عندما أصبحت تلك الأخبار تطبع بصفة دورية أو كان عندها التحدث عن الصحف بمعناها الحقيقي وكان ذلك في بدايات القرن السادس عشر وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر أخذت الصحافة بالانتشار في أوروبا وأمريكا فقد كانت الثورة الفرنسية حافزا لظهور الصحافة الحديثة كما كانت لندن مهدا لذلك[2]، فقد كانت المجلة الأسبوعية "إيه كرنت أوف جنرال نيوز" هي أول مجلة تنشر وتوزع في إنجلترا عام 1622 وقد طبعت صحيفة أوكسفورد (oxford. Gazette) في عام 1665 على يد موديمان وكانت بكل ما تحمله من معان أول دورية تتضمن جميع مؤهلات الصحيفة الحقيقية وسرعان ما أعيدت تسميتها لتصبح صحيفة لندن[3].

وفي فنلندة صدرت أول صحيفة في القرن الثامن عشر باللغتين السويدية والفنلندية تحت اسم Underra Telstar، وفي سويسرا صدرت أول صحيفة عام 1738، وفي البرازيل صدرت أول

---

(1) زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص15.

(2) فارس أبو خليل، وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015)، ص86.

(3) عيسى علي المغربي، التحرير والإخراج الصحفي(عمان: دار الراية للنشر، 2015)، ص18.

صحيفة في عام 1825 تحت اسم De pernam Buco Diaro أما في الولايات المتحدة صدرت أول صحيفة في 1690 تحت اسم public occurreces Bothand Domestick وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تحت الحكم البريطاني، وفي نيسان 1704 صدرت أول صحيفة أمريكية تصدر بشكل دوري منظم تحت اسم Letter Boston News وكانت قد صدرت مثلها صحيفة مجهولة الاسم في عام 1690، ولكنها احتجبت عن الصدور بعد صدور عددها الأول[1].

2/ الصحافة في العالم العربي.

بدأت الصحافة العربية مع حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798، حيث أصدرت في القاهرة صحيفتان باللغة الفرنسية، في عام 1828 أصدر محمد علي باشا صحيفة رسمية باسم جريدة الوقائع المصرية، وفي عام 1885 أصدر رزق الله حسون في إسطنبول جريدة عربية أهلية باسم مرآة الأحوال العربية، وفي بدايات القرن العشرين كثر عدد الصحف العربية وخصوصا في مصر، ومن الصحف القديمة والتي لازالت تصدر إلى يومنا هذا جريدة الأهرام والتي صدرت لأول مرة في عام 1875 ومنافستها جريدة الأخبار عام 1944، إضافة إلى العديد من المجلات الأدبية والثقافية[2].

ظهرت الصحف في المغرب العربي في بدايات القرن العشرين، حيث كان تنوع الصحف الفرنسية والإسبانية، وكذلك ظهرت أول صحيفة سودانية عام 1903 وحملت اسم السودان، ولم وتعرف منطقة الخليج العربي الصحافة إلا في منتصف القرن العشرين بعد التحرر من الاستعمار وظهور الدول الحديثة في المنطقة[3]، حيث عرفت منطقة المملكة العربية السعودية الصحافة على أيدي العثمانيين الذين أصدروا عام 1882 جريدة "الحجاز" وفي 1916 أنشأت جريدة "القبلة" ثم "الفلاح"، أما المملكة السعودية كدولة حديثة فقد عرفت الصحافة لأول مرة على يد "عبد العزيز آل

---

(1) محمد منير سعد الدين، قراءة في الإعلام المعاصر والإسلامي، ط1. (بيروت: دار بيروت المحروسة، 2002)، ص84.

(2) لؤي خليل، الإعلام الصحفي، ط1. (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص8.

(3) إبراهيم فؤاد الخصاونة، الصحافة المتخصصة، ط1. (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص26.

سعود" الذي أصدر أول جريدة رسمية للمملكة لاسم " أم القرى" عام 1924 ثم تلتها صحف أخرى كان معظمها تابعا لخواص سعوديين[1].

أما في لبنان فقد صدرت جريدة "حديقة الأخبار"عام 1858 ثم تبعتها العديد من الصحف منها نفير سوريا والبشير، وصدرت في تونس جردية باسم الرائد التونسي عام 1860، وفي سوريا بدمشق صدرت جريدة سوريا عام1865 ثم تبعتها العديد من الصحف منها غدير الفرات والشهباء أما في العراق صدرت صحيفة جورنال عراق في 1816، ثم صدرت صحيفة الزوراء عام1869 تبعتها عدة صحف منها جريدة الموصل والبصرة وبغداد.[2]

وبغض النظر عن أي دولة عربية كان لها السبق في إصدار أول صحيفة عربية فإنه يمكن القول أنّ ظهور الصحافة العربية قد تزامن مع بشائر وبدايات النهضة العربية في القرن التاسع عشر، وعرفت انتشارها بشكل ملموس في النصف الأول من القرن العشرين وقد ساعد على ازدهار ظهور الصحافة في الأقطار العربية وجود الاستعمار الأوروبي على الأرض العربية في محاولة منه للسيطرة على الشعوب العربية بواسطة سلاح الإعلام[3].

ثانيا: الصحافة في الجزائر.

1- ظهور الصحافة في الجزائر.

تعتبر الجزائر أول بلد في المغرب العربي عرف الإعلام المكتوب، وكان ذلك مع بداية الاحتلال الفرنسي الذي حمل معه مطبعة وهيئة تحرير تمكناه من إصدار جريدة تعمل على رفع معنويات جيشه الغازي ودعم احتلاله للجزائر. فأصدر جريدة بريد الجزائر (L'estafette d'alger) "العدد الأول من يونيو 1830 في شاطئ سيدي فرج" فاتحا بذلك عهد الصحافة الاحتلالية والتغريبية في الجزائر

(1) فضيل دليو، الاتصال مفاهيمه، نظرياته، وسائله، ط1.(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003)، ص99.

(2) فارس أبو خليل، وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير، مرجع سابق، ص ص87،88.

(3) عمر بوشموخة، الصحافة والقانون، ط1.(الجزائر: دار الوسام العربي، 2011)، ص14.

وبعد توقف هذه الجريدة عمدت سلطات الاحتلال إلى إصدارات أخرى في شكل منشورات ومعلقات على المستويين القطري والمحلي حتى مطلع 1832[1].

حيث بادرت بإصدار أسبوعية "المرشد الجزائري" بلغة ركيكة والتي عملت على تشويه الرأي العام الجزائري في فترة المقاومة الوطنية الأولى، في حين يذكر مؤرخوا الصحافة أن ثالثة الصحف التي برزت بالعربية في العالم العربي كان مقرها في العاصمة الجزائر، وهي جريدة "المبشر" التي صدرت في 15 سبتمبر 1847م على يد سلطة الاحتلال الفرنسي بعد أن سبقتها إلى الظهور صحيفتان مصريتان[2].

وبعد ثورة 1871 اشتد القمع والاضطهاد المسلطان على الشعب الجزائري حتى أنّ بعض الفرنسيين الأحرار استاءوا لذلك وحاولوا أن يمدوا يد العون إلى المسلمين ورأوا أنّه من الضروري السماح لهم بالكلام حتى يتمكن لهم التعبير عن شعورهم وعن مطالبهم وأحسن وسيلة لذلك هي الصحافة، وهكذا أسسوا جريدة "المنتخب" سنة 1882 وهي أوّل جريدة إسلامية إن صحّ التعبير لأنها كانت تهتم بشؤون المسلمين وبحياتهم القاسية في ظروف الاستعمار الفرنسي خلافا للصحافة الاستعمارية التي كانت تتجاهل وضعية المسلمين الجزائرية[3].

وفي هذه الفترة ظهرت محاولات للصحافة "المحافظة الدينية" و"الانتخابية المناسباتية" و"غير السياسة" و"المسيحية" التي كانت تركز على الفترة التاريخية المسيحية التي مرت بها منطقة شمال إفريقيا بالإضافة إلى ظهور صحافة رياضية معظمها لم تعمّر طويلا وكان من أهمّها "الجزائر الرياضية 1980م"، ثم "كل الرياضات 1907م" في العاصمة و"الطليعة" في عمالة قسنطينة، ومن جهة أخرى اشتدت لهجة صحافة المستوطنين في معاداة الأهالي الجزائريين من خلال إصدارات متطرفة منذ 1870م، مثل "المستوطن"، "الجزائر الفرنسية"[4].

---

[1] فضيل دليو، الاتصال مفاهيمه، نظرياته، وسائله، مرجع سابق، ص102.

[2] فؤاد شعبان، عبيدة صبطي، تاريخ وسائل الاتصال وتكنولوجياته الحديثة (الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2012)، ص70.

[3] زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ط5. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014)، ص91.

[4] فضيل دليو، تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة، ط1. (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)،ص37.

كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت على نشأة الصحافة العربية في الجزائر، ولكنها لم تجد الطريق مبسطة ولا المسيرة سهلة بل إنّ جهاد الصحافة الوطنية الجزائرية في هذا المضمار طبع تاريخ حياتهم فقد شهدت الصحافة في الجزائر مضايقات عديدة من طرف المستعمر إبّان الحقبة الاستعمارية، وبعد الاستقلال حدد الميثاق الوطني مهمة وسائل الإعلام المختلفة في العمل على نشر ثقافة رفيعة كفيلة بالاستجابة للحاجات الأيديولوجية والجمالية مع رفع المستوى الفكري لدى المواطن[1].

2- تطور الصحافة في الجزائر.

2-1/ الصحافة قبل التعددية:

تميزت هذه المرحلة بسيطرة الحزب الواحد على الصحافة المكتوبة كوسيلة إعلامية، فقد مرت الصحافة الجزائرية بعد استعادة الاستقلال الوطني في سنة 1962م، بتطورات هامة متأثرة بالظروف السياسية والأيديولوجية التي كانت عليها أوضاع البلاد التي خرجت لتوها من الاحتلال[2].

ولقد أفرز الواقع السياسي في الجزائر آثارا امتدت لتشمل مجالات الإعلام حيث بات النشاط الإعلامي مطبوعا بنفس الخصائص ونفس السمات التي تميّز الأوضاع السياسية وفي مقدّمتها غياب الديمقراطية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات وهي كالآتي:[3]

- **الفترة الممتدة من 1962 إلى 1965:**

هي فترة قصيرة نسبيا وفي هذه المرحلة تم إصدار الصحيفة اليومية "الشعب" عام 1962م، وتم إصدار مجلة وهي مجلة "الجيش" 1963م وذلك بالمؤازرة مع تأميم اليوميات الفرنسية التي كانت تصدر في أهم المدن الجزائرية ومنها (l'echo d'oran, l'echo d'alger) لتعوض بيوميات جزائرية تصدر باللغة الفرنسية (oranrepublician en nasr) وسمح ليومية (oran republican) الناطقة باسم الحزب الشيوعي الجزائري باستئناف نشاطها باليوم الأول من الاستقلال، حيث كانت الصحف

---

(1) فتيحة أوهايبية، "الصحافة المكتوبة في الجزائر-قراءة تاريخية-"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16،سبتمبر 2014،ص ص254،255 الموقع: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6666/1/S1620.pdf, 22/02/2018/ 11:15 h.

(2) عمر بوشموخة، الصحافة والقانون، مرجع سابق، ص41.

(3) حياة قزادري، الصحافة والسياسية، الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر(الجزائر:طاكسيج كوم، 2008)، ص64.

الفرنسية المهيمنة على الساحة الإعلامية تسحب مجتمعة 125 ألف نسخة قبل تأسيسها عام 1963م وبعد ذلك تأسست صحف في باريس منها"liberation.le monde".[1]

– الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 1979:

وفيها سجل تاريخ وفاة الرئيس "هواري بومدين" واستلام الرئيس "الشاذلي بن جديد" منصب الرئاسة وهو الأمر الذي على إثره وضعت لائحة للتصنيف الصحافة المكتوبة وتوجيه دورها نحو مصالح الخدمة العمومية، وفي مقابل ذلك تم توقيف الصحافة الخاصة الناطقة باللغة الفرنسية وتعويضها بصحيفة "المجاهد" وتعريب كل من صحيفة "النصر 1971-1972"، "والجمهورية 1976-1977" حتى عام 1966 تم توقيف الشركة الفرنسية "هاشيت" من التوزيع في الجزائر وانفراد جهات مختصة بعملية الطبع وبطابع حكومي أين تأسست الشركة الوطنية للنشر والتوزيع "سنيد" إلى جانب ظهور مجلات وزارية ناطقة باللغة العربية مثل مجلة "الثقافة" ومجلة "الأصالة".[2]

– الفترة الممتدة من 1979 إلى 1989:

تميزت هذه المرحلة بتوضيح الوضع القانوني للإعلام "قانون 1982"، وإعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية بدلا من الطابع السياسي، وظهور يوميتين مسائيتين سنة 1985 "المسار" بالعربية و"الآفاق" بالفرنسية [3]، ومثلت هذه الصحف بعد الانفتاح الإعلامي والتحول في المسار السياسي للبلاد، الذي أراد إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية بدلا من الطابع السياسي ودعم هذا القطاع بتجهيزات عصرية وإمكانيات مادية، أما فيما يتعلق بصحف الجمهورية فلم تتمكن من التطور وتأدية دورها التواصلي المنوط بها وأن أهم إصدارين جمهوريين هما:"النصر الجمهورية"، واللذان لا يخصصان سوى ما يقارب الصفحة الواحدة من بين 16/14 صفحة للحوليات والمحليات.[4]

---

[1] محمد صاحب سلطان، وسائل الإعلام والاتصال دراسة في النشأة والتطور، ط1. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص69.

[2] أسماء لمرابط، "الصحافة المكتوبة وقضايا السياحة في الجزائر"،(مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قسنطينة، 2011- 2012)، ص72.

[3] فؤاد شعبان، عبيدة صبطي، تاريخ وسائل الاتصال وتكنولوجياته الحديثة، مرجع سابق، ص75.

[4] محمد صاحب سلطان، وسائل الإعلام والاتصال دراسة في النشأة والتطور، مرجع سابق، ص70.

2-2/ الصحافة في فترة التعددية:

لقد عرفت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988م، تغيرات جذرية في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية بعد إقرار دستور جديد1989م أجاز التعددية السياسية والإعلامية[1].

كانت أحداث أكتوبر 1988 نقطة تحوّل في الساحة السياسية عموما والإعلامية على وجه الخصوص، حيث فتحت المجال أمام حرية التعبير، فتعددت بذلك الصحف والمنشورات أي ظهور الصحافة المستقلة ولكن في حدود معينة وهذا ما يفسر التعايش المستمر بين هذه الصحف والسلطة القائمة، صدر هذا القانون في 03 أفريل 1990 تماشيا مع الدستور الجديد للبلاد 1989م الذي فتح مجال التعددية السياسية طبقا للمادة 40 التي نصت على "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي"، والتي تضمنت منطقيا التعددية الإعلامية، لكن سبق القانون منشورا حكوميا بتاريخ 1990/03/19، جسد بداية التعددية والاستقلالية للصحافة[2].

وانطلاقا من هذا القانون بادرت الحكومة الجزائرية بإلغاء وزارة الإعلام وتنصيب المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990، فعرفت الصحف صدورا كثيفا ومتنوعا من حيث توقيت الصدور بين اليومي والأسبوعي ونصف الشهري والشهري إضافة إلى عدد من المجلات الفصلية، فانفجرت السوق الإعلامية حيث بلغت الطلبات التي حصلت على الاعتمادات 130 عنوان بين يومية وأسبوعية ودورية، لكن هذه العناوين لم تستمر إلا لفترة بسطة والشيء نفسه بالنسبة لكبر حجم الطباعة فبدأت تظهر بوادر الانفتاح الإعلامي وتم تأسيس نقابة موازية باسم حركة الصحفيين الأحرار. [3]

وقد عرفت الفترة الممتدة من 1992-1997م، حالة الطوارئ والأزمات السياسية التي لا يزال يعاني الشعب الجزائري من آثارها بما فيه قطاع الإعلام المكتوب وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أكبر متضرر من هذه الأزمة كان ولا يزال صحفيو الجرائد والمجلات العربية وخاصة منهم غير العلمانية، كما

---

[1] حياة قزادري، الصحافة والسياسية، الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص71.

[2] عبد القادر قندوز، "تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015، ص136 الموقع: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-19-ssh: 22/02/2018, 13:00 h.

[3] حليمة عايش، "الجريمة في الصحافة الجزائرية"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قسنطينة، 2008- 2009) ص64.

تضررت تبعا لذلك صحفهم إذ لم يصمد منها إلاّ بعض الأسبوعيات والجرائد اليومية بالإضافة إلى أهم يومية في هذه المرحلة " الخبر" وبروز التيار الفرانكفوني العلماني الذي نجح باقتحام مجال الصحافة العربية بعد عدّة محاولات فاشلة[1]، وقد تم إعداد وعرض مشروع لقانون إعلام جديد سنة 1998 على المجلس الشعبي الوطني وتقررت مناقشته في الدورة الربيعية لسنة 1999 للمجلس الشعبي الوطني لكن الانتخابات الرئاسية لأفريل 1999 قلبت الرزنامة وتم السكوت عن المشروع الذي كان ينص على إنهاء احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري، وهذا ما أبقى العمل بقانون 1990 ساري المفعول إلى يومنا هذا. [2]

3/ فنون التحرير الصحفي:

3-1/ الخبر:

هو شكل من أشكال التغطية الصحفية للأحداث اليومية بهدف إطلاع الجمهور على آخر المستجدات أو هو التغطية الخبرية للحدث، أو هو عملية الحصول على بيانات وتفاصيل حول حدث معين ويعرفه " عبد اللطيف حمزة "بأنّه الجديد الذي يتلهف القراء على معرفته والوقوف عليه بمجرد صدور الجريدة[3].

ويرى "نيل ماكنيل nil macneil أنّ الخبر هو جمع الحقائق عن الأحداث الجارية التي تثير اهتمام القراء لكي تطبعها الصحيفة[4].

ويرى " فرايزر بوند" أنّ الخبر هو تقرير وقتي عن أي شيء مثير بالنسبة للإنسان والخبر الجيّد هو الخبر الذي يثير اهتمام أكبر عدد من القراء يعتبر خبرا مهما[5].

---

[1] محمد صاحب سلطان، وسائل الإعلام والاتصال دراسة في النشأة والتطور، مرجع سابق، ص71.

[2] قزادري حياة، الصحافة والسياسة، الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص78.

[3] عباس ناجي، الخبر الصحفي، ط1. (عمان: دار صفاء للنشر، 2012)، ص ص15،16.

[4] فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفي، ط4. (القاهرة: عالم الكتب، 2000)، ص15.

[5] علي كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام (الأردن: دار الأيام، 2015)، ص172.

3-2/ التحقيق:

هو فن يقوم على التفسير الاجتماعي للأحداث والأشخاص الذين اشتركوا في هذه الأحداث وهو كفن قد يشمل ويتضمن بقية الفنون الصحفية الأخرى كالخبر أو الحديث أو الرأي أو الاستفتاء أو البحث بجانب أنّه كثيرا ما يستعين بالصور الفوتوغرافي أو الرسوم أو الكاريكاتير[1].

وهو فن الشرح والتفسير والبحث عن الأسباب والعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الفكرية التي تكمن وراء الخبر أو القضية أو المشكلة أو الفكرةّ أو الظاهرة التي يدور حولها التحقيق[2].

3-3/ المقال:

يعرفه معجم المصطلحات الإعلامية بأنّه " فن من فنون التحرير الصحفي يعبر عن رأي كاتبه أو يعبر عن رأي الصحيفة إذا نشر بدون توقيع كاتب معيّن، والمقال بمثابة رؤية ذاتية وشخصية للكاتب في الأحداث الجارية والقضايا التي تشغل بال الرأي العام[3].

كما يعرفه" أدمون جونسون" هو فن من فنون الأدب، وهي قطعة إنشائية ذات طول معتدل تكتب نثرا، وتلم بالمظاهر الخارجية للموضوع بطريقة سهلة وسريعة ولا تعنى إلاّ بالناحية التي تمس الكاتب عن قرب.

والمقال بتعريف آخر قطعة من النثر معتدلة الطول، تعالج موضوعا ما معالجة سريعة من وجهة نظر كاتبها[4].

وفي دائرة المعارف البريطانية: المقال كفن أدبي هو الإنشاء المتوسط الطول يكتب بالنثر عادة ويعالج موضوعا بعينه بطريقة مبسطة وموجزة، على أن يلتزم الكاتب حدود هذا الموضوع ويكتب عنه من وجهة نظره هو [5].

---

[1] عيسى محمود الحسن، المقابلة والتحقيق الصحفي، ط1. (الأردن: دار زهران، 2013)، ص75.

[2] فريد مصطفى، تكنولوجيا الفن الصحفي، ط6. (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015)، ص140.

[3] عبد العالي رزاقي، المقال والمقالي في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والأنترنت (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص17.

[4] علي كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام، مرجع سابق، ص165.

[5] تيسر أبو عرجة، فن المقال الصحفي، ط1. (عمان: دار مجدلاوي، 2010)، ص34.

هو فكرة يقتنصها الكاتب الصحفي من خلال معايشته الكاملة للأنباء والآراء والقضايا والاتجاهات والمواقع والأحداث والمشكلات المؤثرة على القراء وفي حركة المجتمع، يقوم بعرضها وشرحها وتأييدها في لغة واضحة وأسلوب يعكس شخصيته وفكره وتنشر في الوقت المناسب وفي حجم يتلائم مع نوعيتها وأهميتها ونتائجها المستهدفة [1].

3-4/ الكاريكاتير:

إن كلمة كاريكاتير من أصل لاتيني كاريكا "carica" وهي اسم مؤنث مقتبس من الإيطالية كاريكاتورا caricatura، ويعني كذلك لوحة رسم فيها مبالغة عن الخطوط المختارة تعطي للشخصية تمثيلا هجائيا.

إن الصورة الكاريكاتيرية هي رسالة من الفنان إلى المتلقي من خلال سياق مشترك قائم على بنية الواقع الذي يعيشونه معا، والكاريكاتير كما عرفه اللغويون هو فن الإضحاك بالتضخيم أو المسخ بصورة شخص ما أو قضية ما بهدف الانتقاد والسخرية[2].

3-5/ الروبورتاج:

هو البحث النشيط والمباشر في تناول الأنباء، يتم ذلك بطرق مختلفة إذا كان الحدث مرتقبا أو مفاجئا، وهو نوع صحفي مهمته الأساسية تصوير الحياة الإنسانية وإلقاء الضوء على العلاقات الإنسانية مع ربط ذلك كله بشكل غير مباشر وبأسلوب يتمتع بقدر من الجمالية والاعتماد على الصور بمجمل الشروط الاجتماعية التي يصورها الروبورتاج[3].

---

[1] إبراهيم أحمد إبراهيم، فن كتابة الجزء والمقال الصحفي نظريا وعلميا، ط1. (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2009)، ص164.

[2] ساعد ساعد، فنيات التحري الصحفي (الجزائر: دار الكتب والوثائق القومية، 2011)، ص ص177، 188.

[3] المرجع نفسه، ص140.

ثالثا: وظائف الصحافة المكتوبة:

1- الوظيفة الإخبارية:

الإعلام لا يقتصر فقط على نقل وشرح ومناقشة الأخبار القائمة الكبرى والصغرى منها وتقديم عناصر للمعرفة والإفادة ولكن الإعلام هو أيضا تعبير عن الآراء والأفكار، ووجهة النظر ونطاق هذا الإعلام يعتبر أساسا غير محدد الأطراف.

2- الوظيفة الترفيهية:

يعتبر ثان الوظائف الكبرى التي تؤديها الصحافة فقراءة الجريدة، تعتبر في حد ذاتها عملية استرخاء مهما كان الهدف منها[1].

3- الوظيفة التثقيفية:

لا تكتفي الصحافة بسرد الأحداث، إنّما تتولى تحليل هذه الأحداث وتفسيرها فالكثير من الأحداث لا يمكن فهمها من دون معرفة خلفية هذه الأحداث وتطوّرها التاريخي وتلجأ الصحافة إلى استخدام أشكال صحافية عديدة لأداء مهمة تحليل وتفسير الأحداث والتعليق عليها مثل التحليلات الإخبارية والمقالات الافتتاحية، الرسوم الكاريكاتورية الساخرة، الأعمدة الصحفية، مقالات التعليق رسائل القراء[2].

4- وظيفة الرأي والتوجيه:

وهي معالجة المشكلات العامة والقضايا الأساسية للمجتمع عن طريق المحررين المختصين وأصحاب الرأي وهو ما يسمّى بسلطة الصحافة، ومن هذه النقطة استمدت الصحافة سلطتها وقيادتها للشعوب، وأصبح الإنسان المتمدن لا غنى له عنها، فهي تصور آراءه و أذواقه، وتدافع عن

---

[1] بيير ألبير، الصحافة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987)، ص ص 34،35.

[2] رضوان بلخيري، مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال نشأته وتطوّره، ط1. (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014)، ص79.

مصالحه، وحقوقه، وتربط بينه وبين العالم أجمع بحلقات اتصال لا يمكنه أن يعيش بدونها، وهو يرى فيها دائرة معارف كبرى، وموسوعة عامة لكل متطلباته من الغداء العقلي والترفيهي[1].

[1] محمود عزت اللحام، ماهر عودة الشمايلة، مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم الصحافة، ط1. (عمان: دار الإعصار العلمي، 2015) ص20.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الصحافة المكتوبة من حيث النشأة والتطور في العالم عامة والجزائر خاصة، ثم فنونها التحريرية ووظائفها.

فقد مرت الصحافة المكتوبة عبر مراحل ومحطات تاريخية عديدة حتى أصبحت اليوم وسيلة إعلامية لها مكانة هامة داخل المجتمعات، والصحافة المكتوبة منذ ظهورها وعلى مدى عقود أدت أدوارا ووظائف مختلفة، فهي تهتم بجمع الأخبار والمعلومات وتزود القارئ بالأحداث والقضايا اليومية التي تدور من حوله، بالإضافة إلى وظيفة التوعية والتثقيف والتأثير في الرأي العام وتشكيل توجهاته نحو مختلف القضايا والمواضيع التي تقوم بمعالجتها.

الفصل الثالث: الجريمة

تمهيد

أولا: الجريمة المدخل والمظاهر

1- مصطلحات مرتبطة بالجريمة

2- أركان الجريمة

3- مداخل نظرية للجريمة

4- آثار الجريمة

ثانيا: أنواع الجريمة وتصنيفاتها والعوامل المؤدية إليها

1- أنواع الجريمة

2- تصنيفات الجريمة

3- العوامل المؤدية للجريمة

ثالثا: أنواع التغطية الصحفية لشؤون الجريمة وشروطها

1- أنواع التغطية الصحفية لشؤون الجريمة

1-1/ التغطية الذاتية

1-2/ التغطية الصحفية لحالات الإجرام الظاهر

1-3/ التغطية الصحفية لحالات الإجرام الخفي

2- شروط التغطية الصحفية لشؤون الجريمة

رابعا: الضوابط الأخلاقية والتسويقية لنشر الجريمة في الصحف

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر الجريمة من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار الأفراد داخل المجتمعات وتشهد الجزائر اليوم انتشارا واسعا لهذه الظاهرة خاصة في السنوات الأخيرة وتتعدد الأسباب والدوافع المؤدية لارتكابها.

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى موضوع الجريمة ومصطلحاتها وأركانها وأهم المداخل النظرية لها بالإضافة إلى عوامل الجريمة وأنواعها وآثارها، وباعتبار الجريمة وأخبارها تصنف كحدث هام في المجتمع، فقد اهتمت الصحف الجزائرية بتغطيتها ومتابعتها بصفة مستمرة لذا سنحاول التعرف على أنواع التغطية الصحفية لشؤون الجريمة وشروطها، وأهم الضوابط الأخلاقية لنشر الجريمة في الصحف.

أولا: الجريمة: المدخل والمظاهر

1- مصطلحات مرتبطة بالجريمة:

1-1/ المجرم:

هو كل فرد ارتكب متعمدا سلوكا من شأنه الإضرار بالنفس أو المال أو بالمشاعر ويقصد به ذلك الشخص الذي يثبت ارتكابه الفعل الإجرامي بمقتضى حكم صادر عن طريق السلطة القضائية بصفة أساسية، أو عن طريق سلطة الاتهام بصفة استثنائية، فلابد إذن لثبوت صفة المجرم من صدور حكم الإدانة[1].

1-2/ الضحية:

إن مصطلح الضحية مصطلح قديم قدم الإنسانية ذاتها ويرتبط بشكل لا يختلف عن فكرة أو مبدأ أضحية أو القرابين وممارستها، والدلالة اللغوية لمفهوم الضحية تعني الشخص الذي يقاسي من سوء المعاملة في بدنه وماله، وهو أيضا الشخص الذي يعاني من قهر الجماعات ظالمة، وقبل قرون عدة اكتسب مفهوم الضحية معان إضافية لتشمل أي شخص يعاني من أذى، أو خسارة، أو أي صعوبات حياتية لأي سبب من الأسباب[2].

1-3/ السلوك الإجرامي:

يقصد به النشاط المادي الخارجي المكون للجريمة في أرضية الواقع، أي السبب لإحداث ضررها ولكن تختلف طبيعة السلوك الإجرامي من جريمة لأخرى حسب نوعها فمثلا في السرقة يكون السلوك الإجرامي عبارة عن فعل الاختلاس للمال المنقول يأخذه الجاني خفية عن صاحبه وبدون رضاه وينقله إلى حيازته غير الشرعية فيتصرف فيه تصرف مالكه أما في جريمة القتل فيتمثل في فعل إزهاق روح المجني عليه والضرب والمساس بالجسم أو تعطيل وظيفته الطبيعية...الخ[3].

---

[1] مزوز بركو، جريمة القتل عند المرأة دارسة في علم الاجتماع الجريمة، ط1. (الجزائر: دار الكتب والوثائق القومية، 2012)، ص13.

[2] هادي عاشق بداي الشمري، "دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي من منظور طلاب الجامعة"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة المملكة العربية العربية السعودية، 2011)، ص16.

[3] قادري عمر، التعامل مع الأفعال في القانون الجزائي العام، ط2. (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص ص31، 32.

2/ أركان الجريمة:

2-1/ الركن المادي:

الجريمة في ركنها المادي هي نشاط أو سلوك إنساني إرادي له مظهر محسوس في العالم الخارجي ولما كانت الجريمة تثبت أولا كفكرة، ثمّ يعزم الشخص على ارتكابها ويتبع ذلك الإعداد والتحضير لها في المحيط الخارجي ثم يبدأ الفاعل في تنفيذها، وقد يفشل بعد ذلك أو يوقف عن إتمامها وقد ينجح فيتمها، فمناط التجريم ينصب على المظاهر الخارجية المادية للسلوك.

أي أنّ القانون الجنائي الداخلي، والقانوني الدولي الجنائي لا يحفل بالإرادة وحدها إذا لم تفضي إلى سلوك خارجي ملموس يعتبر انعكاسا لها في الواقع وبعيدا عن نفسية الجاني[1].

2-2/ الركن المعنوي:

يقصد بالركن المعنوي الجانب الشخصي أو النفسي للجريمة، فلا تقوم الجريمة بمجرد قيام الواقعة المادية التي تخضع لنص التجريم ولا تخضع لسبب من أسباب الإباحة بل لابد من أن تصدر هذه الواقعة عن إرادة فاعلها وترتبط بها ارتباطا معنويا أو أدبيا، فالركن المعنوي هو هذه الرابطة المعنوية أو الصلة النفسية أو العلاقة الأدبية التي تربط بين ماديات الجريمة ونفسية فاعلها بحيث يمكن أن يقال بأنّ الفعل هو نتيجة لإرادة الفاعل، وبالتالي فإنّ قيام هذه الرابطة هي التي تعطي للواقعة وصفها القانوني فتكتمل صورتها وتوصف بالجريمة[2].

2-3/ الركن الشرعي:

يعرف الفقهاء الركن الشرعي للجريمة على أنّه: "نص التجريم الواجب التطبيق على الفعل" أو بعبارة أخرى هو "النص القانوني الذي يبيّن الفعل المكوّن للجريمة ويحدد العقاب الذي يفرضه على

---

[1] حسام علي عبد الخالق الشيخة، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2004)، ص185.

[2] عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، الجزء الأوّل الجريمة، ط7. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص231.

مرتكبها " استنادا إلى أنّ العمل الضار بالمصالح الاجتماعية لا يعتبر جريمة إلاّ إذا وجد في قانون العقوبات نصا يتطابق معه ويعطيه صفة عدم المشروعية[1].

وقد تضمن هذا الركن المواد الثلاثة الأولى من قانون العقوبات الجزائري، حيث نصت المادة الأولى أنّه لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون بينما حددت المادة الثانية الصلاحية الزمنية للقانون وهي تطبيقه ابتداء من تاريخ وضعه أو دخوله حيّز التنفيذ فما ارتكب قبل ذلك لا يسري عليه هذا القانون إلا بشروط، أما المادة الثالثة فقد نصّت على الصلاحية الإقليمية لهذا القانون[2].

3: مداخل نظرية للجريمة:

3-1/ الجريمة من المنظور الإسلامي:

إنّ الشريعة الإسلامية غنية بمفاهيم عن جريمة وأسلوب السلوك الإجرامي في القرآن الكريم والسنة النبوية، فظهرت تعاريف عدّة للجريمة في الفقه الإسلامي فمن الآيات ما ذكر فيه لفظ الجريمة مباشرة كقوله تعالى: ﴿إنّ الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون﴾-صدق الله العظيم- ومنها ما ذكر فيه نمط السلوك الإجرامي كالقتل والسرقة والظلم والتكبّر والجبروت[3].

فالتجريم في الشريعة الإسلامية لا يكون إلاّ بنص يقرر أن الفعل المعيّن -فعلا أو تركا- جريمة يعاقب عليها، أمّا ما لم يرد نص باعتباره جريمة ذات عقوبة فلا يعتبر ارتكابه جريمة ولا يعاقب عليها[4].

3-2/ الجريمة من المنظور السوسيولوجي:

إن السلوك المنحرف إنّما هو إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية، فمعدّلات الانحراف والجريمة ترتبط ببعض المتغيّرات الاجتماعية مثل: عملية الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي والمنافسة ونظام التدرج الاجتماعي والمذاهب الاقتصادية والسياسية وكثافة

---

[1] عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، الجزء الأوّل الجريمة، مرجع سابق، ص68.

[2] منصور رحماني، الوجيز في القانون الجنائي العام (الجزائر: دار العلوم، 2006)، ص134.

[3] جمال معتوق، علم الاجتماع الجنائي أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، ط1. (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)،ص38.

[4] سماح سالم سالم، بهاء رزيقي علي، محمد سالم سالم، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، ط1. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع 2015) ، ص 16.

السكان وعمليات توزيع الثروة والدخل والعمل وغيرها، لذلك فإنّ النظرة إلى الانحراف والجريمة تعددت بتعدد الآراء والأفكار والنظريات التي درست المشكلة الاجتماعية[1].

4: آثار الجريمة:

4-1/ الآثار الاجتماعية:

إن تفشي الجريمة وإساءة استعمال السلطة وضعف الاقتصاد وما ينتج عن ذلك من اختلال في المعايير والقيم، وبالتالي عدم المساواة والعدل في الاستحقاقات الاجتماعية يعتبر عقبة خطيرة تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالمواطنون الذين يعيشون بصورة دائمة في ظل الخوف من المستقبل، أو تضعف معنوياتهم نتيجة الفساد المنتشر دون عقاب هؤلاء تضعف الرغبة لديهم في الإسهام في برامج التنمية، لعدم توفر أعضاء المجتمع المحلي القادرين والمهيئين للمشاركة في إنجاح تلك الخطط، وهكذا تفسد الجريمة أينما حلت القيم الاجتماعية وتؤثر على التوازن الاجتماعي لكل مجتمع تقع فيه[2].

4-2/ الآثار الصحية:

إن الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة يعتبر مصدر خسائر كبيرة لكثير من البلدان، فهو يتجه لإعاقة العديد من أفراد المجتمع بصورة دائمة وذلك بسبب إدمان تلك العقاقير، وممارستهم للعديد من الأنشطة الإجرامية كوسيلة لتأمين قيمة جرعتهم اليومية من المخدر، وهكذا فإن تداول العقاقير المخدرة واستهلاكها يعتبران طريقا سريعا في إيجاد الجريمة والبؤس.

كما أن صحة الملايين وقدرتهم على الإسهام بصورة فعالة في جهود التنمية تتأثر بشكل كبير نتيجة استهلاك منتجات صيدلية وغذائية، لا تفي بالحد الأدنى لمعايير السلامة[3].

---

(1) بهاء الدين خليل تركية، مشكلات اجتماعية معاصرة، ط1. (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015)، ص108.

(2) علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، ط1. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص137.

(3) المرجع نفسه، ص142.

ثانيا/ أنواع الجريمة وتصنيفاتها والعوامل المؤدية إليها:

1- أنواع الجريمة:

1-1 – جريمة السرقة: تعتبر السرقة حسب المادة 350 من قانون العقوبات الجزائري: "كل من اختلس شيء غير مملوك له يعد سرقة"، وترتبط جريمة السرقة بسلوك الفرد وتعبر في غالب الأحيان عن حاجة نفسية عند الفرد[1].

1-2- جريمة القتل: هي "إزهاق روح إنسان بفعل إنسان آخر بغير موجب شرعي" وتعتبر جرائم القتل من أخطر الجرائم تأثيرا، ونظرا لخطورة هذه الجريمة فقد اهتمت بتجريمها جميع الشرائع السماوية على مدار الزمن بنصوص وتعليمات محددة[2]. وقد جاء في المادة 254: "القتل هو إزهاق روح الإنسان عمداً"[3].

1-3- جريمة التزوير: يراد بالتزوير تغيير الحقيقة في نقود أو سندات قرض عام أو قسائم أرباح سندات كانت صحيحة في الأصل، أما اصطناع نقود أو سندات أو قسائم أرباح سندات مقلدة فهذا الفعل يعد تقليدا.

وعرفت المحكمة العليا في قرارها الصادر في 24-6-2003، سالف الذكر، تزوير النقود بأنه "تغيير للحقيقة في شيء موجود أصلا إما بإضافة بيان أو حذفه أو محوه"[4].

1-4 – جريمة الضرب: نسمي ضربا كل علامة أو أثر يحدث على جسم الإنسان بواسطة ضغط أو دفع حتى ولو يسبب هذا الضغط أو الدفع جروحا، إذ تكفي ضربة واحدة لتكوين الجنحة[5].

1-5 – جريمة الإرهاب: يعرفه الفرنسي "جورج لافا" بأنه الاستعمال العمدي والمنظم لوسائل من طبعها إثارة الرعب للإخلال بالأمن لتحقيق الأهداف، وذكر العالم الروسي "ثوليا" بأن العمل

---

(1) ربيع مزنر، "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمرتكبي جرائم السرقة"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة جيجل، 2011،2010).

(2) مصطفى محمد الدغيدي، الإثبات وخطة البحث في جرائم القتل في الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي،(د.ب، شركة ناس للطباعة، 2007 ص133.

(3) لحسين بن شيخ، مذكرات في القانون الجزائي الخاص، ط7. (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص13.

(4) أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، ط10. (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص362.

(5) لحسين بن شيخ، مذكرات في القانون الجزائي الخاص، مرجع سابق، ص63.

الإرهابي نشاط عنيف ذات مضمون سياسي يتعرض للحكومة وما تستخدمه من أفعال عنف تثير الرعب ضد الشعب[1]، ويتضح لنا من المعاجم والقواميس العربية والمترجمة أن جوهر الإرهاب هو الرعب، فأصل كلمة إرهاب هو إرعاب ولكن المعاجم أقرت كلمة إرهاب والتي تفيد معنى الرهبة، ولكنه معنى مخالف لمعنى الكلمة المتعارف عليه في اللغة العربية والتي تفيد معنى الخوف المشوب بالإحترام والتوقير فهي هنا تعني الخوف والفزع[2].

1-6 – جريمة الإنتحار: يعرف دوركايم الإنتحار بأنه: هو كل حالات الموت التي تنتج في بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن فعل إيجابي أو سلبي، ويقوم به الفرد بنفسه وهو يعرف أن هذا الفعل يصل به إلى الموت، في حين يعرفه سمعان بأنه: كل فعل أو أفعال يقوم بها صاحبها لقتل نفسه بنفسه، وقد تم له ذلك وانتهت حياته نتيجة هذه الأفعال[3].

1-7- جريمة المخدرات: لم يتعرض المشرع الجزائري لتعريف المخدرات كما فعلت بعض القوانين المقارنة وترك أمر التعريف للفقه، والفقه أعطى عدة تعريفات منها أن: "المادة المخدرة هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على عناصر منبهة، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر بالفرد والمجتمع جسميا ونفسيا واجتماعيا"[4].

1-8- جريمة الاحتيال: هو كل كذب تدعمه مظاهر خارجية أو أفعال مادية يكون من شأنها إيهام المجني عليه بأمر من الأمور التي حددها القانون[5].

1-9 – جريمة الاختلاس: مجموعة الأعمال المادية أو التصرفات التي تلازم نية الجاني وتعبر عنها في محاولته الاستيلاء التام على المال الذي بحوزته، وذلك بتحويل حيازته من حيازة ناقصة وموقوتة إلى

---

(1) عبد الرزاق محمد الدليمي، الدعاية والإرهاب، ط1. (عمان: دار جرير للنشر2010)، ص182.

(2) محمد عوض الترتوي، أغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، ط1. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006)، ص24.

(3) عدنان محمد الضمور، ظاهرة الانتحار دراسة سوسيولوجية، ط1. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004)، ص21.

(4) نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010) ص19.

(5) منصور رحماني، القانون الجنائي للمال والأعمال (الجزائر: دار العلوم للنشر، 2012)، ص11.

حيازة تامة ودائمة، أو هو كل سلوك يأتيه الموظف يفيد اتجاه نيته إلى تحويل ما يحوزه بحكم الوظيفة من حيازة مؤقتة إلى حيازة دائمة[1].

1-10- جريمة الاغتصاب: تم استخدام لفظة "الإكراه على الزنا" للتعبير عن جريمة الاغتصاب في العصور الإسلامية الأولى[2]، وقد عرف فقهاء القانون جريمة الاغتصاب بأنها "اتصال رجل بمرأة اتصالا جنسيا كاملا دون رضاء صحيح منها بذلك"، أو هو الجماع غير المشروع الذي تجبر الأنثى عليه، والاغتصاب بهذا المفهوم لا يقع إلا من رجل على إمرأة، أما إذا أكرهت أنثى رجلا على مواقعتها فلا تعتبر أنها اغتصبته، وإنما هتكت عرضه[3].

2- تصنيفات الجريمة:

2-1/ حسب الجسامة:

أ- الجنايات: وهي ذات الضرر الكبير والعقوبة الأشد تتراوح عقوبتها من خمس سنوات وما فوق سجنا إلى الإعدام.

ب- الجنح: وهي متوسطة الضرر وعقوبتها من شهرين إلى خمس سنوات حبسا والغرامة أكثر من 20000 دج.

ج- المخالفات: وهي ذات الضرر الضعيف أو التافه وعقوبتها من يوم إلى شهرين حبسا أو الغرامة من 200 إلى 20000 دج، وهذا معيار قانوني مبني على سلم العقوبات والبعض يستبعد المخالفات بكونها تنظيمية أكثر من كونها تشريعية[4].

ويلاحظ أن تقسيم الجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات ليس ثابتا دائما، ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان، فما قد يعتبر جناية في وقت قد يصبح جنحة أو مخالفة في وقت آخر، كما

---

[1] منصور رحماني، القانون الجنائي للمال والأعمال، مرجع سابق، ص84.

[2] نهى القاطرجي، الاغتصاب دراسة تاريخية نفسية اجتماعية، ط1. (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003)، ص73.

[3] نهى القاطرجي، جريمة الاغتصاب في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط1. (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2003)، ص176.

[4] قادري عمر، التعامل مع الأفعال في القانون الجزائي العام، مرجع سابق، ص20.

أن تقسيم الجرائم إلى جنايات وجنح هو سريان هذا التقسيم على المجرمين فالفرض الذي يرتكب جنحة يسمى مرتكبا لجنحة، ثم يفترض أن مرتكبي الجنح أقل خطورة وأكثر قابلية لإجراءات الإصلاح من مرتكبي الجنايات[1].

2-2/ حسب إيجابيتها وسلبياتها:

تقسم الجرائم إلى إيجابية وجرائم سلبية بما أن التعريف القانوني للجريمة هو "الفعل أو الامتناع" الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه، فالفعل الإيجابي المخالف للقانون كالقتل والسرقة والضرب والاغتصاب يعد جريمة إيجابية، أما الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم أو الامتناع عن دفع نفقة حكم بها على الشخص فإنه يعد جريمة سلبية[2].

2-3/ تصنيف الجرائم في الشريعة الإسلامية:

تقسم الشريعة الإسلامية الجرائم بحسب أهميتها الاجتماعية وجسامتها إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ- جرائم الحدود: وهي في القرآن الكريم ستة أضيفت لها جريمة الشرب فأصبحت وسبعة وهي:

- **الزنا:** ومن ضمنها الزنا بالمحارم، كما قد تضم إليها جريمة اللواط والمساحقة أحيانا.
- **القذف:** أي رمي المحصن بالزنا أو نفي نسبه.
- **الشرب:** وهو شرب الخمر.
- **السرقة:** عند توافر أركان الخفية والاستخفاء وعدم الرضا.
- **الحرابة:** أي قطع الطريق والفساد في الأرض وقد تسمى بالسرقة الكبرى.
- **البغي:** هو الخروج عن طاعة الإيمان أو القيام ضده بالتمرد والعصيان، أو أمره فهي جريمة مشابهة للجرائم السياسية للقانون.

---

[1] عدلي السمري وآخرون، علم اجتماع الجريمة والانحراف، ط1. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010)، ص26.

[2] سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، ط2. (بيروت: دار النهضة العربية، 1983)، ص24.

– الرّدة: هي الرجوع عن دين الإسلام الحنيف بعد إعتناقه[1].

ب– جرائم التعزير:

التعزير تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال فاعله فيوافق الحدود من وجه وهو انه تأديب استصلاح وزجر، ويختلف بحسب اختلاف الذنب يطبق نظام التعزير في الجرائم التي لم تحدد الشريعة الإسلامية عقوبتها ويفوض الإمام سلطة التجريم والعقاب معا مثل عدم اكتمال نصاب الشهادة في جريمتي الزنا والقذف، وقد اتفق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حدا[2].

جـ– جرائم القصاص والدية (جرائم النفس أو على ما دون النفس) وهي خمسة:

– القتل العمد.

– القتل شبه العمد (أي إحداث القتل بدلا من تعمده وإحداث ما هو اقل منه، أو استعمال آلة لا تحدث القتل عادة)، كما هو الحال في حالة الضرب المفضي إلى الموت.

– القتل الخطأ.

– الجناية: أي الجريمة (على ما دون النفس أي دون القتل عمدا).

– الجناية على ما دون النفس الخطأ: وقد تسمى الجنايات على ما دون النفس بشقيها العمد والخطأ لجرائم الجراح[3].

3: العوامل المؤدية للجريمة:

إن العوامل المؤدية إلى الجريمة كثيرة ومتعددة، وقد أجملها العزوي وآخرون في نوعين هما:

---

(1) أكرم عبد الرزاق المشهداني، نشأت بهجت البكري، موسوعة علم الجريمة والبحث الإحصائي الجنائي في القضاء والشرطة والسجون، ط1. (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص341.

(2) جمال معتوق، علم الاجتماع الجنائي أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص418.

(3) أكرم عبد الرزاق المشهداني، نشأت بهجت البكري، موسوعة علم الجريمة والبحث الإحصائي الجنائي في القضاء والشرطة والسجون، مرجع سابق ص341.

أ- العوامل الداخلية: وهي مجموعة المؤثرات المرتبطة بشخص المجرم ذاته، التي تعمل على دفعه لارتكاب السلوك الإجرامي، وتنقسم العوامل الداخلية إلى قسمين: عوامل ثابتة، عوامل متغيرة أو مكتسبة، ومن العوامل الداخلية التي تسهم في السلوك الإجرامي: الوراثة، السلالة، الجنس، الذكاء التكوين البيولوجي والنفسي...الخ

ب- العوامل الخارجية: وهي نابعة من الظروف المحيطة بالفرد، فقد تسهم العوامل الجغرافية والبيئية والطقس، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية في السلوك الإجرامي عند الأفراد[1].

ثالثا: أنواع التغطية الصحفية لشؤون الجريمة وشروطها:

1- أنواع التغطية الصحفية لشؤون الجريمة:

1-1/ التغطية الذاتية:

يعتمد هذا الأسلوب على إقرار أو اعتراف عيّنة من الجمهور عن بعض الأفعال التي ارتكبوها خلال حياتهم ولم تصل إلى علم أجهزة العدالة.

1-2/ التغطية الصحفية لحالات الإجرام الظاهر:

تنصب هذه التغطية على الإجرام الظاهر أو ما يسمّى بالإجرام الرسمي وهي جرائم تكشف عن الذين تورطوا فيها ووقعوا في قبضة رجال الشرطة.

1-3/ التغطية الصحفية لحالات الإجرام الخفي:

يقصد بالإجرام الخفي الجرائم التي يصعب توصل رجال الشرطة إليها بينما يمكن للصحافة أن تكشف عن بعض جوانبها[2].

2- شروط التغطية الصحفية لشؤون الجريمة:

توجد عدة شروط لابدّ أن يحرص عليها محرر شؤون الجريمة أثناء تغطيته لجريمة ما وهي:

---

[1] عدنان محمد الضمور، ظاهرة الانتحار، مرجع سابق، ص31.

[2] الخصاونة إبراهيم فؤاد، الصحافة المتخصصة، ط1. (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص208.

– عند وقوع جريمة ما لا يجب أن ينصب الاهتمام بالجاني وإنّما لابد من توجيه نفس الاهتمام إلى المجني عليه.

– لابد من التحقق من شخصيات المتهمين ومن شخصيات المجني عليهم، فإنّ وقوع خطأ في نشر بعض الأسماء قد يسيء إلى مواطنين أبرياء.

– يجب على المحرر أن لا يسمح لوجهة نظره الشخصية أن تؤثر على معالجته للجريمة[1].

ثالثا/ الضوابط الأخلاقية والتسويقية لنشر الجريمة في الصحف:

3–1/ مراعاة الحق في الخصوصية:

"يعتبر مبدأ الحق في الخصوصية من أبرز المبادئ التي تقوم عليها أخلاقيات وسائل إعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة، ويمثل هذا الحق الاستقلال الذاتي للإنسان ويشكل شخصه وذاتيته وتعني الحياة الخاصة خصوصيات الفرد التي ينبغي أن تكون بعيدة عن أعين الناس وألسنتهم، ومن حقه أن يحتفظ بها في داخله، حيث لا يتحقق بنشر هذه الأسرار سوى تشويه صورة الفرد وزلزلة ثقة الناس فيه وتؤدي إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان الأساسية وهو حرية الشخصية في السلوك والعمل بدون رقيب سوى الضمير الإنساني فكل إنسان حر فيما يسلك أو يقول ولكن لّه في حدود القانون والأخلاق والقيّم التي ارتضاها المجتمع لنفسه"[2].

3–2/ عدم التأثير على سير العدالة والتحقيق:

منح القانون للصحف ومختلف وسائل الإعلام الحق في أن تنشر أخبار الجرائم والحوادث والقضايا لكي تؤدي رسالتها داخل المجتمع مادام النشر يحقق الصالح العام ويراعى فيه الضوابط التي تحكم وتمنع خروجه عن حدود النشر وأخلاقياته، لكن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 11 نص على أن: "كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونيا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنها"[3].

---

[1] فاروق أبو زيد، الصحافة المتخصصة، ط1. (القاهرة: عالم الكتب، 1986)، ص140.

[2] فتحي حسين عامر، المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي، ط1. (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص23.

[3] حليمة عايش، "الجريمة في الصحافة الجزائرية"، مرجع سابق، ص103.

3-3/ الالتزام بحق الرد والتصحيح:

يجب أن تكون حماية كرامة المواطن العادي أي كان مسؤولية أي تنظيم للصحافة وذلك فإن قانون المطبوعات 1936 يصنع تنظيما لحق المواطن في أن يرد على ما ينشر بشأنه الصحف ويلزم الجريدة بنشر التصحيح أو الرد[1].

[1] فتحي حسين عامر، المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي، مرجع سابق، ص52.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى موضوع الجريمة وحاولنا توضيح ماهيتها وأبعادها خاصة وأنها تتخذ عدة أشكال، كما حاولنا تحديد تصنيفاتها في القانون والشريعة الإسلامية، وأسباب ارتكابها وانتشارها، وذلك باعتبارها سلوك شاذ وغير سوي نص القانون والشريعة عقوبات في حق مرتكبيها بهدف الحد من انتشارها وتفشيها داخل المجتمعات.

الإطار التطبيقي

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل الميداني بتحليل المواضيع المتعلقة بظاهرة الجريمة والتي وردت في أعداد العينة المختارة من جريدة النهار الجديد والمتمثلة في 12 عدد مختارة من ثلاثة أشهر، وسنحاول من خلالها التعرف على طبيعة معالجة جريدة النهار لظاهرة الجريمة في الجزائر حيث سنعتمد في تحليلنا على فئات تحليل المحتوى من حيث الشكل والمضمون، والتي سبق وأشرنا إليها في الجانب المنهجي للدراسة.

تفريغ البيانات:

1- تحليل البيانات المتعلقة بفئة الشكل (ماذا قيل؟):

الجدول رقم:(1) يوضح توزيع الموضوعات حسب مساحة التحليل

الأعداد	المساحة المخصصة لمواضيع الجريمة سم^2	النسبة المئوية	المساحة الإجمالية لأعداد العينة سم^2
1	2189	%8.20	29232
2	2011.5	%7.54	29232
3	1945	%7.29	29232
4	3374.25	%12.65	29232
5	1827.5	%6.86	29232
6	2211.5	%8.29	29232
7	2538.75	%9.52	29232
8	2184.5	%8.19	29232
9	2186	%8.20	29232
10	2637.2	%9.88	29232
11	1985.5	%7.44	29232
12	1581.25	%5.94	29232
المجموع	26671.95سم^2	%100	350784سم^2

* دائرة نسبية تمثل المساحة المخصصة لمواضيع الجريمة في جريدة النهار الجديد

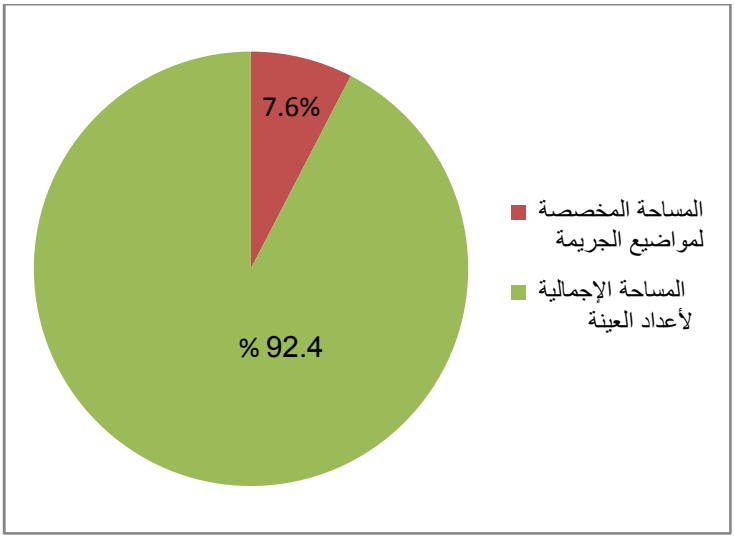

التعليق على الجدول:

قدرت مساحة المواضيع الخاصة بظاهرة الجريمة على صفحات جريدة النهار الجديد بـ 26671.95 سم^2، والمساحة الإجمالية للجريدة هي: 29232 سم^2، أما المساحة الإجمالية لكل أعداد العينة هي 350784 سم^2.

وعليه فقد قمنا بحساب النسبة المئوية للمساحة المخصصة لظاهرة الجريمة في أعداد العينة على النحو التالي: س= (26671.95*100) / 350784 = 7.6%.

وعليه فإن موضوع الجريمة قد قدرت نسبته بـ7.6% من المساحة الإجمالية لأعداد العينة المختارة من جريدة النهار وهي نسبة كبيرة تدل على اهتمام الجريدة بتغطية أخبار الجريمة وهذا راجع إلى أن الجريمة في الجزائر عرفت انتشارا واسعا خاصة في السنوات الأخيرة واتخذت أشكالا مختلفة، بحيث أصبحت أخبار الجريمة حدثا يقرأه القارئ الجزائري كل يوم والأخطر من ذلك تفشي جرائم غير مسبوقة ومروعة داخل المجتمع الجزائري، وقد تعددت الأسباب المؤدية إلى ارتكابها فالبعض منها راجع إلى مشاكل اقتصادية كالبطالة وتدني المستوى المعيشي للأفراد..، والبعض الآخر سببه مشاكل نفسية واجتماعية كالشعور بالتهميش والإقصاء والعزلة داخل المجتمع أو الاضطرابات النفسية التي قد تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجرائم.

ونلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن المواضيع الخاصة بظاهرة الجريمة استحوذت على مساحة واسعة عبر صفحات جريدة النهار الجديد، حيث قدرت أكبر مساحة 3374.25سم^2 أي 12.65% وهي النسبة الخاصة بالعدد 4 من شهر ديسمبر2017، يليها العدد10من شهر فيفري2018 الذي قدرت مساحة تغطية الجريمة على صفحاته 2637.2سم^2 أي 9.88%، واهتمام جريدة النهار الجديد بتغطية أخبار الجريمة وتخصيص مساحة واسعة لها عبر صفحتاها قد يفسر بأنها تسعى من وراءه إلى جذب أكبر عدد من القراء من خلال نشرها لمواضيع الجريمة المختلفة والغريبة والشاذة التي تحمل الإثارة والتشويق هذا من جهة.

ومن جهة ثانية العمل على تسليط الضوء على الجريمة وأسبابها والفاعلين فيها وذلك بهدف توعية القراء بخطورة الجرائم واجتناب مثل تلك المواقف التي قد تتسبب في ارتكابها، بالإضافة إلى أنها قد تساعد رجال الأمن في التعرف على المجرمين وأماكن تواجدهم.

– الجدول رقم (2) يوضح توزيع الموضوعات حسب القوالب الصحفية

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الخبر	237	%73.38
التقرير	36	%11.14
التحقيق	29	%8.98
الروبورتاج	13	%4.02
المقال	8	%2.48
المجموع	323	%100

* أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب القوالب الصحفية

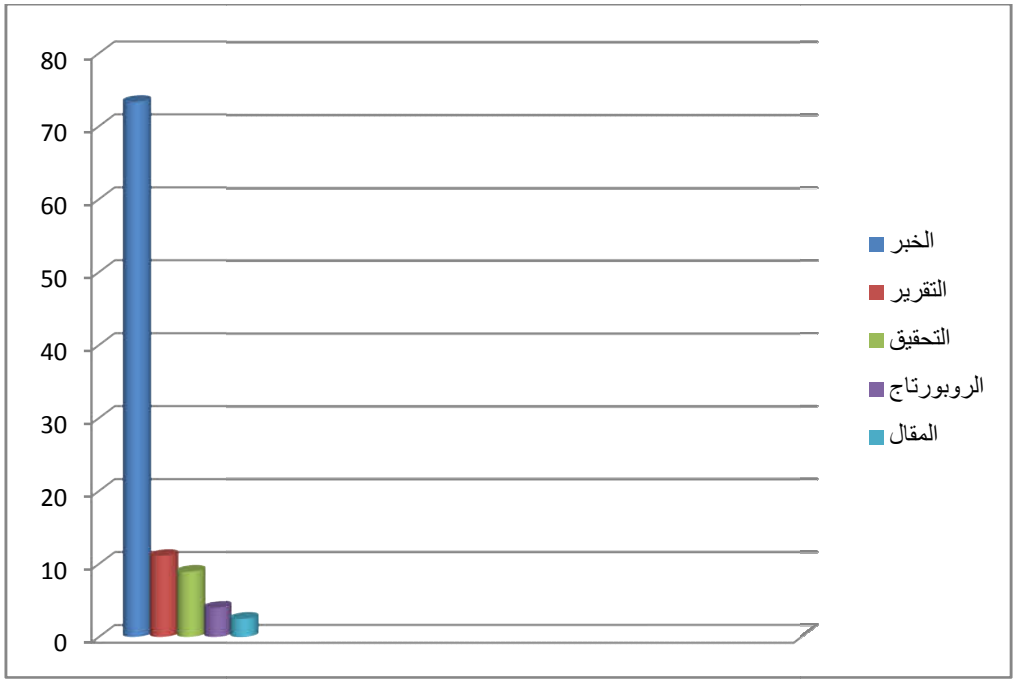

تتنوع الفنون الإعلامية وهي الأشكال التي تأخذها المادة الإعلامية عند تقديمها للجمهور تنوعا كبيرا، وللصحافة المطبوعة فنونها التي تتفق مع طبيعة الكلمة المقروءة ومع طبيعة بيئة التعرض لها من جانب آخر.[1]

– التعليق على الجدول:

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن الخبر الصحفي باعتباره النوع الصحفي الذي يقوم بنقل معلومات وحقائق جديدة وآنية برؤية موضوعية عن أحداث ووقائع تهم أكبر عدد ممكن من الجماهير[2]، جاء في المرتبة الأولى بنسبة عالية قدرت بـ73.38% و237 تكرار من إجمالي الفنون التحريرية المستخدمة في نشر مواضيع الجريمة في جريدة النهار الجديد ويمكن إرجاع النسبة العالية التي استخدم بها الخبر الصحفي في معالجة ظاهرة الجريمة إلى أهمية قالب الخبر في الصحافة، فهو يعتبر المادة الأساسية في الصحافة المطبوعة ويمثل أول وظيفة للصحيفة وهي تزويد القراء بالأخبار

[1] حسني نصر، سناء عبد الرحمان، التحرير الصحفي في عصر المعلومات، الخبر الصحفي، ط1. (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي 2012)، ص32.

[2] عيسى علي المغربي، التحرير والإخراج الصحفي، مرجع سابق، ص149.

والمعلومات الهامة وإشباع رغباتهم في معرفة ما يدور من حولهم من وقائع وأحداث،وله أهمية في حياة الناس فهو من أكثر الفنون الصحفية تأثيرا على الرأي العام.

ثم جاء في المرتبة الثانية التقرير الصحفي باعتباره مادة صحفية تسرد بدون تعليق معلومات أساسية خاصة بحدث عام, وهو نوع إخباري بحت يتمثل هدفه في تقديم المعلومات الأساسية عن حدث يهم القارئ [1]، بنسبة 11.14% و36 تكرار من إجمالي الفنون التحريرية، فالتقرير الصحفي يعتبر أنسب الأنواع الصحفية لكتابة مواضيع الجريمة ذلك لأن التقرير يستخدم في عرض الأخبار وتغطيتها فهو أكثر شمولا من الخبر الصحفي لاهتمامه بجمع التفاصيل المدعمة بالمعلومات والصور والوثائق فهو يقدم وصفا دقيقا للأحداث والوقائع التي تهم القراء والرأي العام.

يأتي بعده التحقيق الصحفي في المرتبة الثالثة وهو الذي يقوم على خبر أو فكرة أو مشكلة يلتقطها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه ثم يقوم بجمع مادة الموضوع من بيانات ومعلومات أو آراء تتعلق بالموضوع [2]، يهدف من خلاله إلى تقصي الحقائق والأحداث ومعرفة أسبابها وتأثيراتها المستقبلية وإمداد القارئ بالمعلومات التي تكفل له التعامل مع الأحداث [3]، وذلك بنسبة 8.98% و29 تكرار، فالتحقيق الصحفي يعد من أهم الفنون الصحفية فهو يعتبر عملية تحري عن موضوع أو حدث ما يكون هاما لدى أكبر عدد ممكن من الجماهير ويبحث عن أسبابه ويبين الظروف التي أدت إلى حدوثه.

أما الروبورتاج الصحفي كفن من فنون الكتابة الصحفية يقوم بتصوير الواقع ونقله للجمهور وهو كما يقول الدكتور سامي ذبيان "تصوير بالكلمات، تتحول معه الكلمة أو الجملة إلى كاميرا" [4] جاء في المرتبة الرابعة بنسبة قدرت بـ4.02% و13 تكرار، ويعد الروبورتاج النوع الصحفي الأنسب لتجسيد وتصوير المواضيع التي تقوم على الوصف المباشر للأحداث والوقائع.

---

[1] عبد الرزاق محمد الدليمي، التحرير الصحفي، ط1. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص151.

[2] فريد مصطفى، تكنولوجيا الفن الصحفي، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015)، ص140.

[3] حسني محمد نصر، سناء عبد الرحمان، الفن الصحفي في عصر المعلومات تحرير وكتابة التحقيقات والأحاديث الصحفية، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2005)، ص63.

[4] محمد لعقاب، الصحفي الناجح، ط4. (الجزئر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص125.

وعلى الرغم من أهمية المقال الصحفي وهو عرض أو تحليل لفكرة معينة يلتقطها الكاتب من بيئته فيعبر عنها بأسلوب سهل قريب إلى الأذهان دون الحاجة إلى التمحيص أو النظام أو العمق يشترط فيه التجدد والابتكار والسرعة[1]، إلا أنه احتل المرتبة الأخيرة وكانت نسبته ضئيلة قدرت بـ2.48% وتكرار8 مواضيع، فالمقال الصحفي يقوم بوظائف متعددة كالإعلام والتثقيف والشرح والتفسير وتكوين الآراء والاتجاهات نحو المواضيع التي يعالجها.

ومن أمثلة الأخبار الصحفية التي وردت في جريدة النهار الجديد الخبر الذي ورد في الصفحة السابعة من تاريخ 6 فيفري 2018 تحت عنوان "تفكيك شبكة مخدرات تستغل المراهقين وحجز أكثر من كيلوغرام كيف في الوادي"، حيث قام المحرر الصحفي بسرد المعلومات الهامة في الحدث دون التطرق إلى عرض التفاصيل أو خلفية عن الحدث، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: من؟ (مصالح أمن ولاية الوادي)، ماذا؟ (تفكيك شبكة تنشط في ترويج المخدرات)، أين؟ (داخل أحياء ببلدية الوادي عاصمة الولاية) لماذا؟ (ضبطت بحوزتهم 13 قطعة من المخدرات معدة للبيع والاستهلاك).

وكمثال عن التقارير الصحفية الواردة في جريدة النهار الجديد، التقرير الذي جاء في الصفحة 3 من تاريخ 5 ديسمبر 2017 تحت عنوان "40 سنة من السلطة والنفوذ تنتهي برصاصة في الرأس "رافقه عنوان فرعي "حوثيون على متن 20 سيارة طاردوا موكب صالح واشتبكوا مع حرسه"، حيث استهل المحرر الصحفي كتابة تقريره بعرض خلفية عن الحادثة مثلما جاء في قوله: "صالح نجا من محاولة اغتيال في 2011 وخرج منها مشوه الوجه"، ثم باشر بسرد المعلومات والتفاصيل الهامة في الحادثة مع الشرح والتفسير الدقيق للمجريات، وتحديد زمان ومكان وقوعها والأشخاص الفاعلين فيها مثال: "جاء في رواية الحوثيين حول الحادثة أن الرئيس اليمني خرج برفقة محمد عبد الله القوسي وياسر العوضي...وأن ميليشيات لاحقوه واشتبكوا معهم بالقرب من قرية ضبر خيرة....قتل بعد اشتباكات دامية لراح ضحيتها أكثر من 250 شخص".

[1] عبد الرزاق محمد الدليمي، التحرير الصحفي، مرجع سابق، ص159.

مثال عن التحقيقات الصحفية التحقيق الذي نشر في الصفحة السابعة من تاريخ 27 جانفي 2018 بعنوان "هكذا قتل "بولحية " الشاب "الونّاس " بطعنتين ثم ذبحه من الوريد إلى الوريد!". هدف المحرر من خلال هذا التحقيق الصحفي الإجابة عن السؤال لماذا؟ من خلال عرضه للوقائع والأحداث وشرحه لملابسات الحادثة والكشف عن أسبابها من خلال إعطاء معلومات وتصريحات هامة عنها، كما استعان بأقوال وتصريحات مثل التصريح الذي أدلى به الجاني "الجاني قال أن الضحية شتم الله أمامه قبل الواقعة... وقالت مصادر للنهار أن الجاني يعاني من اضطرابات عقلية...تقول مصادر النهار كان الجاني مارا على الغابة المحاذية للحي الذي يقطن فيه فوجد الضحية برفقة فتاة".

مثال عن روبورتاج ورد في جريدة النهار الجديد الذي نشر في الصفحة الثالثة من تاريخ 30 ديسمبر 2017 بعنوان "هذه أسرار وفاة الطفل رمزي...بالتفاصيل!"حيث قام الصحفي بإعطاء معلومات مع اعتماده على وصف مكان العثور على الضحية من خلال تنقله إلى قلب الحدث وجمع التفاصيل والمعلومات حوله، وهذا ما نلمسه من خلال العبارات التالية: وقد تنقلت النهار إلى الحوض الذي انتشلت منه جثة فاتح رمزي، وكان لها السبق في التقاط صورة الضحية قبل انتشالها حيث تظهر جوانب من ظهره وأجزاء من رأسه قرب إحدى زوايا الحوض"، وفي عبارة أخرى صرح صاحب الحوض للنهار: "كنت أطعم أسماكي كل 48 ساعة ولم أشاهد الجثة إلى غاية اليوم"، كما اعتمد الصحفي على صور واقعية لعرض هذا الروبورتاج.

من أمثلة عن المقالات الواردة في جريدة النهار الجديد المقال الذي نشر في الصفحة السابعة بتاريخ 10 فيفري 2018 تحت عنوان "صفقات ذهب بين مجوهراتيين تقود إلى كشف شبكة لتزوير الدينار بأوراق أصلية!" رافق العنوان الرئيسي عنوان تمهيدي وعنوان ثانوي، حيث قام كاتب المقال بعرض الموضوع بطريقة تسلسلية حيث رتب لأحداث حسب وقوعها من الأهم إلى الأقل أهمية.

وتبين النتائج السابقة أن جريدة النهار الجديد قد اعتمدت في معالجتها لظاهرة الجريمة على قوالب صحفية متنوعة ولكن بنسب متفاوتة، حيث أن قالب الخبر الصحفي تفوق على بقية القوالب

الأخرى وكان أكثر استخداما منها، وهي بذلك تتفق مع نتائج دراسة "الجريمة في الصحافة الجزائرية"[1] ودراسة "المعالجة الإعلامية لقضايا الجريمة في الصحافة الجزائرية"[2].

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن جريدة النهار الجديد قد اعتمدت تقريبا على التغطية الخبرية عند معالجتها لموضوع الجريمة.

- الجدول رقم (3) يوضح توزيع الموضوعات حسب طبيعة الصور

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
صور واقعية	29	%8.97
صور رمزية	06	%1.87
رسوم توضيحية	29	%8.97
بدون صور	259	%80.19
صور الأرشيف	00	%00
المجموع	323	%100

*** أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب طبيعة الصور**

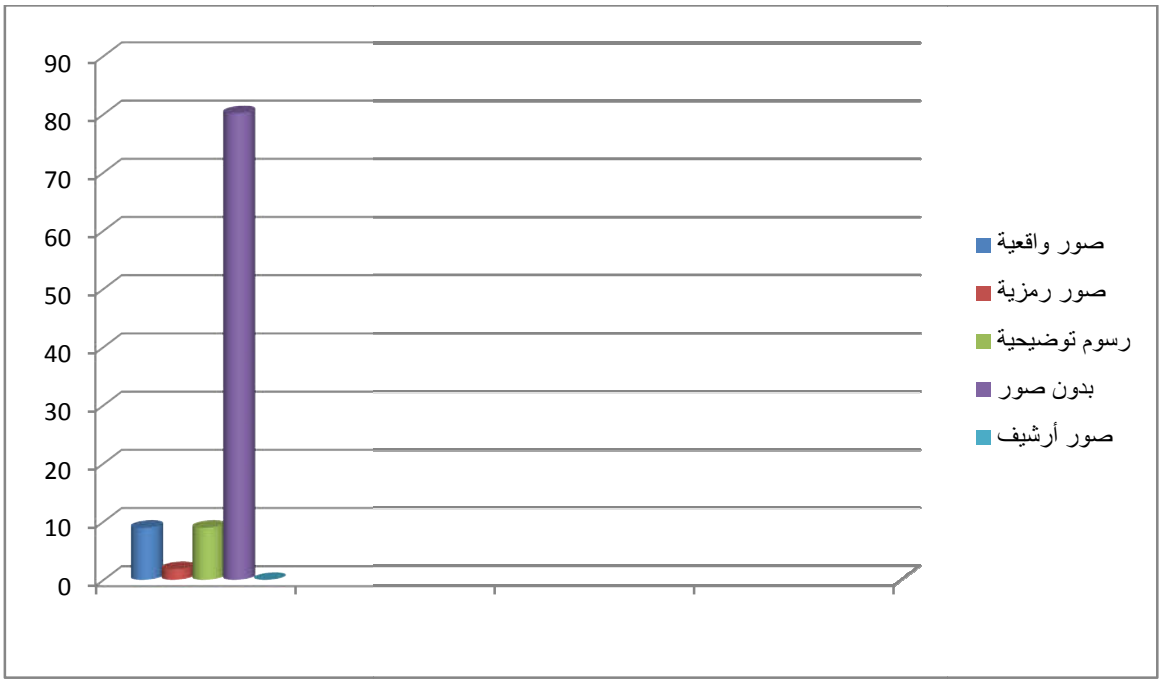

[1] حليمة عايش، الجريمة في الصحافة الجزائرية، مرجع سابق، ص135.

[2] أسماء بخوش، المعالجة الإعلامية لقضايا الجريمة في الصحافة الجزائرية، مرجع سابق، ص48.

التعليق على الجدول:

يتبين من خلال الجدول السابق أن أعلى نسبة والتي قدرت بـ80.19% احتلتها فئة بدون صور أما المرتبة الثانية فقد احتلتها كلا من الصور الواقعية والرسوم التوضيحية بنفس النسبة والتي قدرت بـ8.97% تليها الصور الرمزية في المرتبة الثالثة بنسبة ضئيلة قدرت بـ1.87%، والمرتبة الأخيرة احتلتها صور من الأرشيف بنسبة منعدمة مثلت 00%.

نستنتج من هذه النسب أن جريدة النهار الجديد قليلا ما تعتمد على الصور لدعم تغطيتها لمواضيع الجريمة، وهذا ما تؤكده النسبة المرتفعة التي احتلتها فئة بدون صور بالمقارنة مع باقي الفئات ومن هنا يمكننا القول بأن جريدة النهار لم تعتمد كثيرا عند معالجتها لمواضيع الجريمة على الصور والرسومات كعنصر هام لجذب انتباه القارئ وإثارة اهتمامه، وهذا راجع إلى طبيعة تغطية مواضيع الجريمة حيث أن نشر صورة المتهم أو أحداث الجريمة في الصحف قد يكون لها نتائج عكسية وقد تعتبر عاملا مستفزا ومشجعا على دخوله عالم الجريمة واستمراره فيه طالما أنه أصبح مجرما في نظر المجتمع خاصة وأن هذه الأضرار لا تتعلق به فقط وإنما قد تصل إلى جميع أفراد أسرته، وبالتالي فإن نشر صورة المتهم قد يضر بأشخاص لا ذنب لهم في الأساس ويحمل سلبيات أكثر من الإيجابيات وكذلك الحال بالنسبة لنشر صور الضحايا الذي يعتبر خرقا لخصوصية وحرمات الأشخاص.

وبالرغم من أن الصورة لها أهمية كبيرة فهي تمثل نصف الخبر لما تتمتع به من قدرة على الإثارة والإمتاع والتشويق، فلا يمكن أن نتخيل جريدة تصدر بدون صور أو رسوم فهي بذلك تكون غير قادرة على جذب القراء والتأثير فيهم، فالكثير من القراء لا تقنعهم الكلمات ولا يصدقون ما يقرؤون من أخبار إلا إذا كانت ترافقه صورة تثبت صحته، كما أنها تساعد على فهم الأشياء التي لا تستطيع الكلمات التعبير عنها.

فالصور مهمة في الصحافة وهذا ما يفسر وجود صور واقعية ورمزية دعمت بها جريدة النهار الجديد تغطيتها لعدد من مواضيع الجريمة التي نشرتها مثل الخبر الذي جاء تحت عنوان "مقتل رعية جزائري في اعتداء إرهابي بليبيا" نشر في الصفحة رقم 3 من عدد 9 جانفي 2018 رافقت الخبر

صورة للضحية مقتولا، وخبر آخر بعنوان "منتحل صفة الوزيرة فرعون ووزراء آخرين مهدد بالسجن النافذ لسنتين" نشر في الصفحة رقم 9 من عدد 30 ديسمبر 2017 رافقته صورة رمزية لموقع فيسبوك.

– الجدول رقم (4) يوضح توزيع الموضوعات حسب الأبواب

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
صفحة العناوين	42	%13
الحدث	141	%43.65
الجهوي	73	%22.61
أخبار الشرق	10	%3.09
محاكم	08	%2.47
الصفحة الأخيرة	49	%15.18
المجموع	323	%100

*** أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب الأبواب**

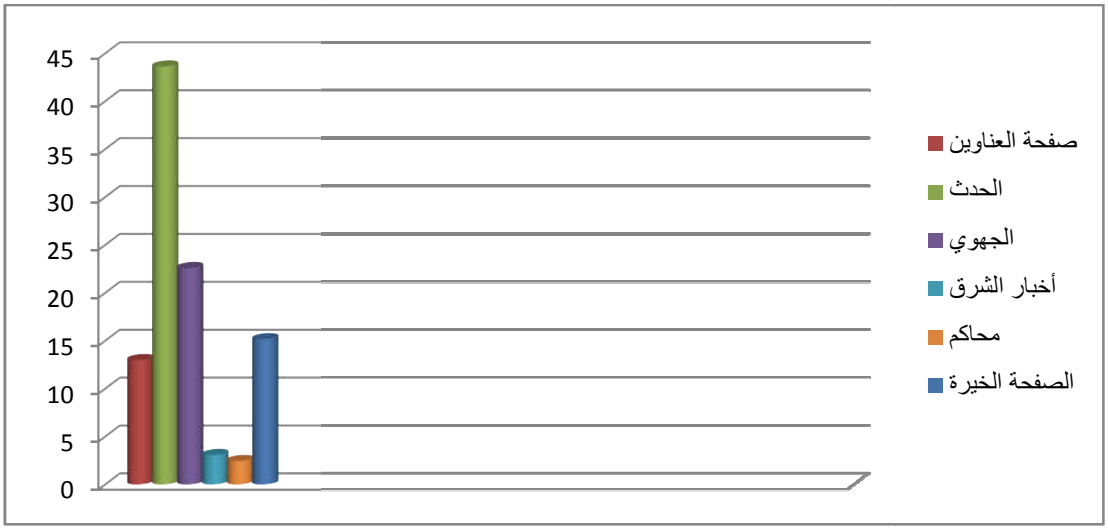

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن توزيع موضوعات الجريمة حسب أبواب الجريدة جاء كالتالي:

في المرتبة الأولى باب الحدث بنسبة 43.65% و141 تكرار، والمرتبة الثانية كانت لباب الجهوي بنسبة 22.61% و73 تكرار، أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها الصفحة الأخيرة بنسبة 15.18% و49 تكرار، في حين جاءت في المرتبة الرابعة صفحة العناوين بنسبة 13% و42 تكرار، وفي المرتبة الخامسة باب أخبار الشرق بنسبة 3.09% وبلغ تكرارها 10 مواضيع، أما المرتبة الأخيرة احتلتها باب المحاكم بنسبة 2.47% وبلغ تكرارها 8 مواضيع.

ونستنتج من هذه النتائج أن جريدة النهار قامت بعرض موضوع الجريمة على صفحات مختلفة حيث برزت مواضيع الجريمة بشكل واضح على باب الحدث نظرا لأنها صفحة مخصصة لنشر الأحداث اليومية التي تقع في المجتمع، حيث تفوقت هذه الصفحة من حيث عدد المواضيع التي نشرت عليها على باقي الصفحات الأخرى، كما يظهر اهتمام الجريدة مع باقي الأبواب المذكورة أعلاه والتي جاءت نسبها متفاوتة وغير متوازنة، ويمكن تفسير ذلك بأن الجريدة التزمت بنشر المواضيع حسب عناوين الأبواب التي اختارتها، ويمكن القول بأن الجريدة اهتمت كذلك بتغطية مواضيع الجريمة وعرضها على صفحات محددة وبنسب متفاوتة.

– ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بفئة المضمون (كيف قيل؟):

– الجدول رقم (5) يوضح توزيع الموضوعات حسب موضوعات الجريمة

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
التزوير والاحتيال	37	%11.45
القتل	66	%20.44
الاختطاف	07	%2.17
السرقة	67	%20.75
الاغتصاب	08	%2.48
تجارة المخدرات	44	%13.63
الانتحار	09	%2.82
الضرب	06	%1.86
التهريب	24	%7.43
الإرهاب	13	%4.02
الدعارة	08	%2.48
الاعتداء	25	%7.7
الشعوذة	04	%1.23
السب	05	%1.54
المجموع	323	%100

* أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب موضوعات الجريمة

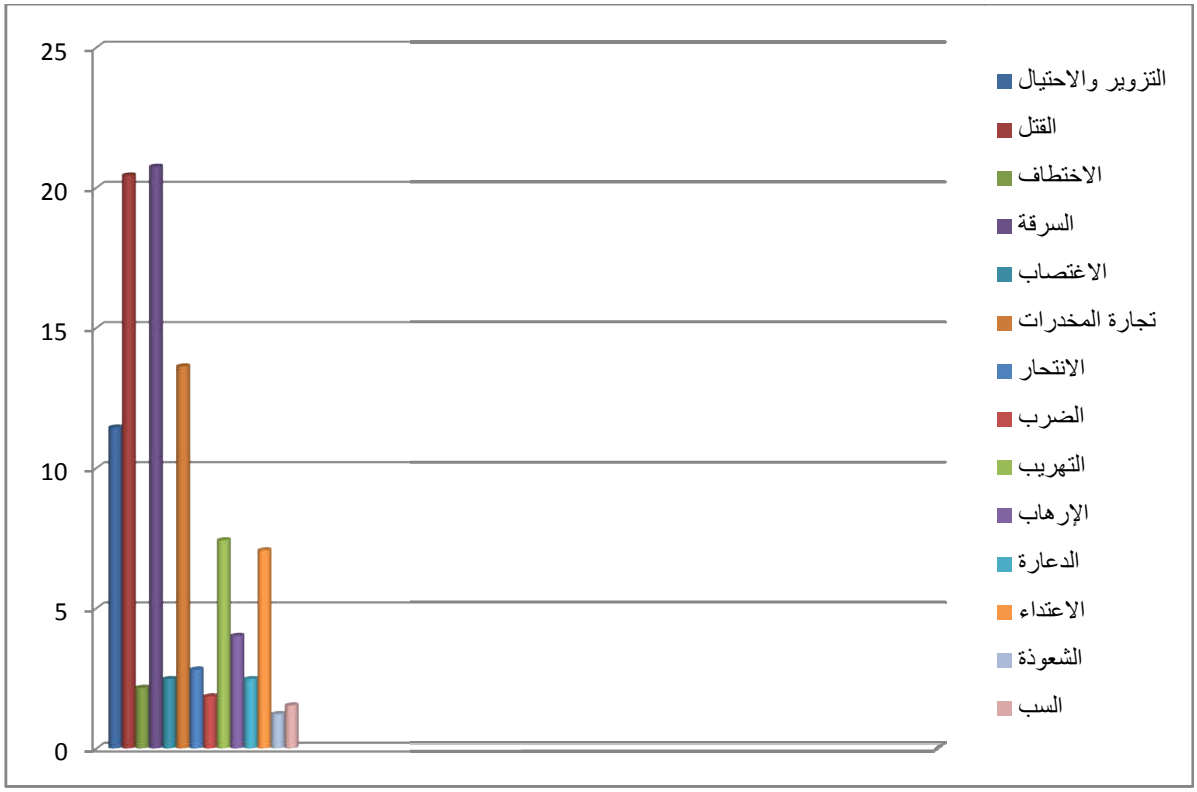

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يوضح توزيع موضوعات الجريمة حسب طبيعة الجريمة حيث احتلت جريمة السرقة أعلى نسبة من إجمالي أنواع الجرائم المنشورة على صفحات جريدة النهار الجديد والتي قدرت بـ20.75% مثلت منها جريمة الاختلاس نسبة 3.41%، تليها جريمة القتل بنسبة 20.44%، تأتي بعدها جريمة تجارة المخدرات بنسبة 13.63%، ثم جريمة التزوير والاحتيال بنسبة 11.45%، وجاءت جريمة التهريب بنسبة 7.43%، ثم جريمة الاعتداء بنسبة قدرت بـ7.7% ثم تأتي بعدها جريمة الإرهاب بنسبة 4.02%، تليها جريمتي الاغتصاب والدعارة بنفس النسبة والتي قدرت بـ2.48%، تلتها جريمة الاختطاف بنسبة 2.17%، وفي الأخير نجد كل من جريمة الضرب والسب والشعوذة بنسب ضئيلة ومتقاربة والتي قدرت على التوالي بـ 1.86% 1.54% 1.23%.

ويمكن أن نستنتج من خلال هذه النتائج أن جريدة النهار الجديد اهتمت بنشر مواضيع الجريمة باختلاف أنواعها وكانت في مقدمتها أخطر أنواع الجرائم التي تقع داخل المجتمع، حيث احتلت كل من جريمة السرقة والقتل وتجارة المخدرات وجريمة التزوير والاحتيال نسب مرتفعة مقارنة مع نسب

باقي الجرائم التي قامت الجريدة بتغطيتها نظرا للضرر الكبير الذي تحدثه هذه الجرائم داخل المجتمع والآثار المترتبة عنها.

أما بالنسبة لبقية أنواع الجرائم التي عالجتها جريدة النهار فقد جاءت بنسب متفاوتة ومنخفضة مقارنة مع الجرائم التي سبق وذكرناها، وقد تمثلت في جريمة التهريب والاعتداء والتي كانت نسبها متقاربة نوعا ما، في حين احتلت جريمة الدعارة والاغتصاب نفس النسب وهي من الجرائم المنافية للآداب العامة والتي تعكس صورة سيئة عن المجتمع، باعتبار الجزائر بلد مسلم وهذا النوع من الجرائم تعاقب عليه الشريعة الإسلامية والقانون، في حين جاءت المراتب الأخيرة لجرائم الاختطاف والسب والشعوذة والتي كانت نسبها ضئيلة نظرا لأنها تعتبر أقل خطورة وتأثير عن باقي الأنواع الأخرى التي نشرت على الجريدة.

الجدول رقم (6) يوضح توزيع الموضوعات حسب المصادر المعتمدة

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
مراسلون	73	%22.60
مصادر مطلعة وموثوقة	78	%24.14
مصادر أمنية	60	%18.57
جلسات المحاكمة	92	%28.49
مصادر أخرى	20	%6.20
المجموع	323	%100

* أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب المصادر المعتمدة

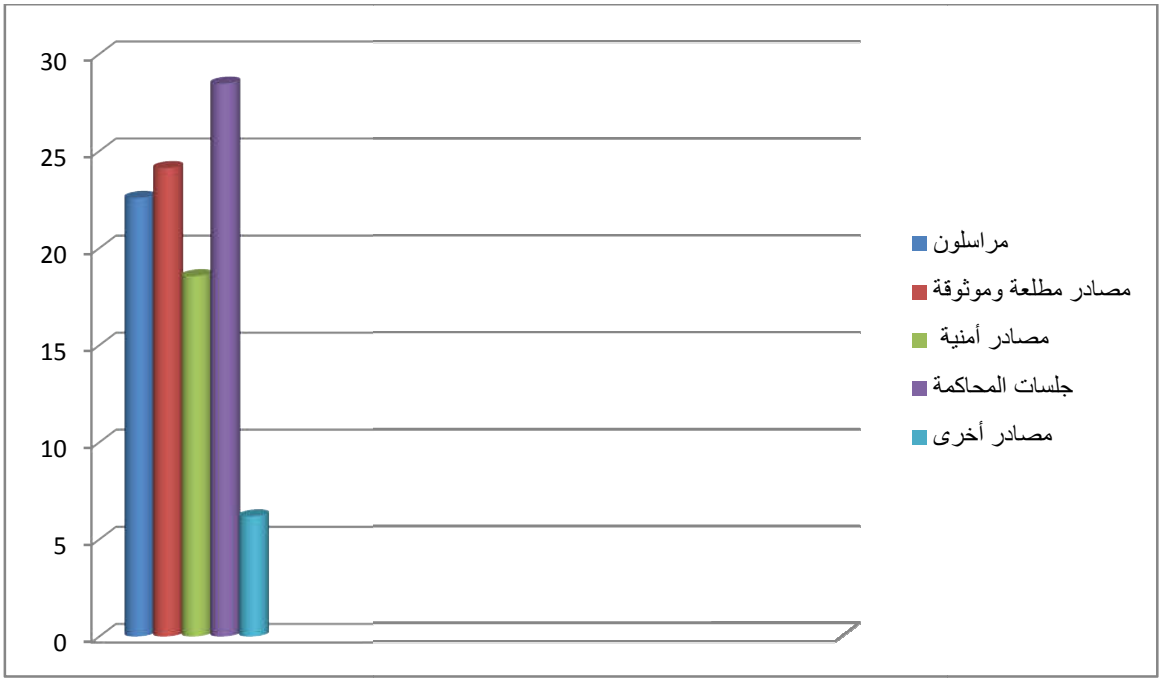

التعليق على الجدول:

نقصد بمصادر الخبر الصحفي الأداة أو الوسيلة التي تحصل من خلالها الجريدة على المعلومات والأخبار والأحداث اليومية وهي مختلفة ومتعددة.

ويتبين من خلال هذا الجدول أن جريدة النهار الجديد قد اعتمدت في معالجتها لموضوع الجريمة في الجزائر على جلسات المحاكمة كمصدر أول والذي قدرت نسبته بـ28.49% ثم تأتي بعده المصادر المطلعة والموثوقة في المرتبة الثانية بنسبة 24.14%، يليها المراسلون الصحفيون كمصدر ثالث اعتمدته جريدة النهار الجديد في استقاء معلوماتها بنسبة 22.60%، ثم تأتي في المرتبة الرابعة المصادر الأمنية التي قدرت نسبتها بـ18.57% وفي المرتبة الأخيرة مصادر أخرى بنسبة 6.20%.

يتضح لنا من خلال هذه النتائج أن جريدة النهار قد اعتمدت على مصادر موثوقة وذات مصداقية في جمع الأخبار المتعلقة بالظاهرة وهذا راجع إلى خطورة وحساسية موضوع الجريمة، ومصدر الخبر له أهمية كبيرة فأي خبر ينشر بدون مصدر يفقد قيمته ومصداقيته واعتماد جريدة النهار على هذه المصادر دليل على اهتمامها بموضوع الجريمة وحرصها على تقديم معلومات صحيحة وصادقة لقرائها.

– الجدول رقم (7) يوضح توزيع الموضوعات حسب طبيعة الاتجاه

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
إيجابي	25	%7.73
محايد	238	%73.69
سلبي	60	%18.58
المجموع	323	%100

* أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب طبيعة الاتجاه

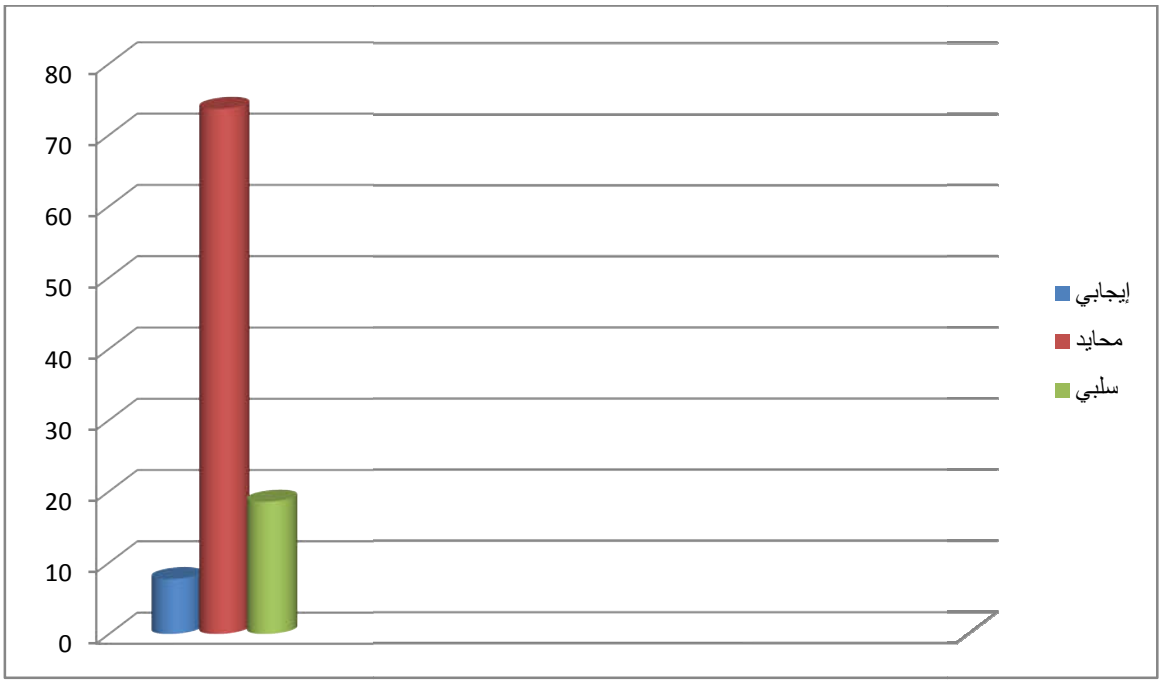

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يمثل تكرار موضوعات الجريمة حسب طبيعة الاتجاه أن الاتجاه المحايد احتل المرتبة الأولى بنسبة عالية قدرت بـ73.6%، وجاء في المرتبة الثانية الاتجاه السلبي بنسبة 18.58%، أما المرتبة الثالثة والأخيرة نجد الاتجاه الإيجابي بنسبة ضئيلة قدرت بـ7.73%.

يمكن من خلال هذه النتائج أن نستنتج بأن الاتجاه المحايد قد غلب على تغطية جريدة النهار لموضوع الجريمة، وهذا ما يتفق مع دراسة "المعالجة الإعلامية لقضايا الجريمة في الصحافة الجزائرية"[1].

وتفسر هذه النتيجة اهتمام الجريدة بنشر الأخبار والمعلومات المتعلقة بالظاهرة دون أن تقدم توصيات أو اقتراح حلول للحد من انتشار هذه الظاهرة داخل المجتمع، وهذا راجع إلى غلبة الطابع الإخباري على تغطية جريدة النهار لظاهرة الجريمة.

ونسجل أيضا من هذه النتائج حضور الاتجاه السلبي بنسبة 18.58%، ويعود ذلك إلى كثرة نشر أخبار الجريمة وطريقة عرضها على القراء فهناك أخبار لا يجب أن تنشر لحماية المجتمع من تأثيرها السلبي، وقد لاحظنا من خلال تحليل أعداد الجريدة المختارة نشرها لبعض أنواع الجرائم الخطيرة وإظهار جميع تفاصيلها مع عدم مراعاة إمكانية تأثير هذا الخبر على فئة معينة داخل المجتمع وهي غالبا فئة الشباب والمراهقين، فهي بهذه الطريقة قد تتسبب في إحداث أثر بالغ في سلوكهم وتساهم في إقحامهم في عالم الجريمة والانحراف، بالإضافة إلى نشرها لبعض المواضيع بأسلوب مثير للانتباه وكأنه حدث مهم ولا يمكن الاستغناء عن قراءته، وهذا يؤدي إلى زعزعة إحساس الأفراد بالأمن والثقة داخل مجتمعهم ويعكس صورة سيئة عن هذا المجتمع.

فنشر أخبار الجريمة بشكل سطحي وغير مدروس قد يساعد في خلق توجه جماهيري وسلوكي غير سوي وهذا ما أدى إلى ظهور الاتجاه الإيجابي بنسبة ضئيلة مقارنة مع الاتجاه المحايد والسلبي فوظيفة الصحف الأساسية هي توعية الأفراد وتوجيههم التوجيه الصحيح من خلال تقديمها لمعلومات

[1] أسماء بخوش، المعالجة الإعلامية لقضايا الجريمة في الصحافة الجزائرية، مرجع سابق، ص103.

هامة ومفيدة تحمل الوعي والتثقيف للمتلقي وتفادي ما تحمله من سلبيات قد تهوي بسلامة وأمن المجتمع.

وهذه من بين المسلمات التي تقوم عليها النظرية البنائية الوظيفية التي اعتمدناها في دراستنا فكل عنصر داخل النظام الاجتماعي يؤدي وظائف وأنشطة، ويقوم بدوره في المحافظة على استقرار النظام داخل المجتمع.

– الجدول رقم(8) يوضح توزيع الموضوعات حسب الأهداف من المعالجة

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
إعلام وإخبار	247	%76.47
تهويل وتضخيم	76	%23.53
تنوير وتوجيه الرأي العام	00	%00
المجموع	323	%100

*** أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب الهدف من المعالجة**

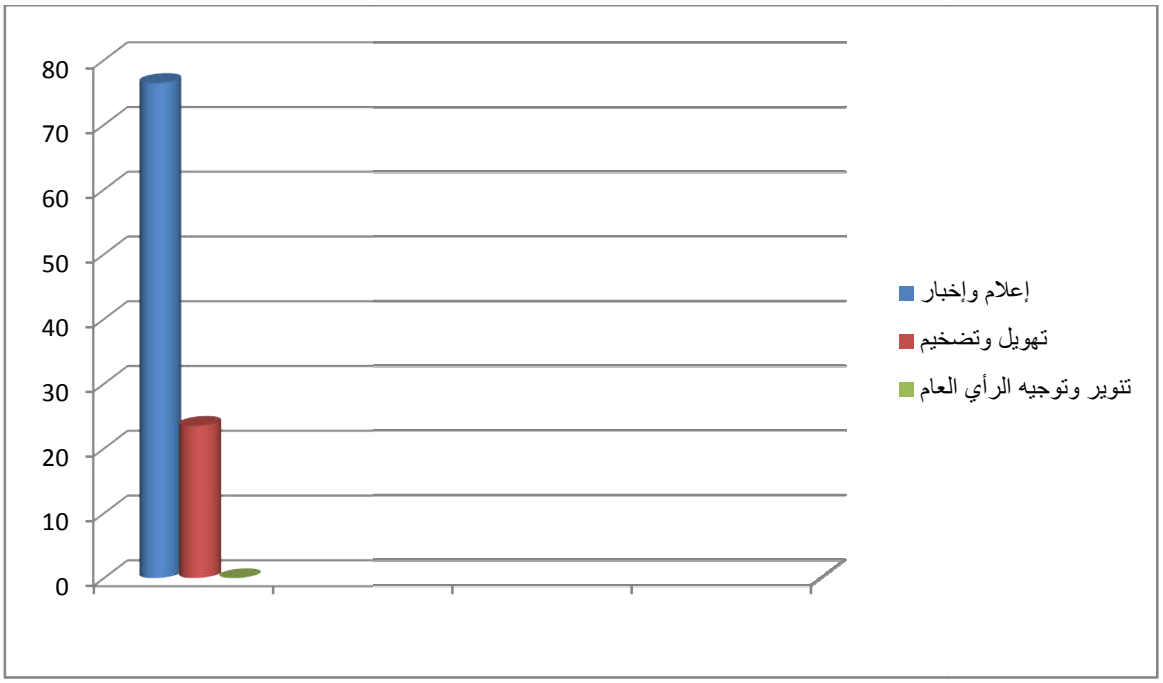

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة جاءت لهدف الإعلام والإخبار وقد قدرت بـ76.47%، في حين جاء في المرتبة الثانية هدف التهويل والتضخيم بنسبة 23.53%، أما المرتبة الأخيرة كانت لهدف التنوير وتوجيه الرأي العام بنسبة منعدمة مثلت 00%.

يمكن أن نستنتج من هذه النتائج أن الهدف الرئيسي من معالجة جريدة النهار الجديد لظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري هو تقديم معلومات وأخبار عن الظاهرة وهذا راجع إلى اعتماد الجريدة على النمط الإخباري عند معالجتها لظاهرة الجريمة وهي بذلك تتفق مع دراسة "دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة" [1]، فقد توصلت الدراسة إلى أن الهدف من معالجة ظاهرة الجريمة في الصحف المختارة هو الإعلام والإخبار، ويعتبر الإخبار والإعلام من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الصحافة المكتوبة وذلك من خلال جمع وتحليل الأخبار في الداخل والخارج وما يجري من أحداث ووقائع والتي تهم أكبر عدد من القراء ثم التحقق من صدقها ونقلها في أشكال وقوالب مختلفة بهدف نشر الوعي وإطلاع الرأي العام بما يدور من حوله من أحداث.

أما هدف التهويل والتضخيم فقد لمسناه من خلال نشرها لمواضيع غير مهمة وإبرازها بعنوان جذاب وتخصيص مساحة كبيرة لها على صفحاتها، وأحيانا نجد مثل هذه الأخبار على الصفحة الأولى من الجريدة مثل الخبر الذي نشرته في الصفحة الأولى من عدد 24 فيفري 2018 "العثور على طلاسم سحرية وحجابات داخل مكتب مديرة مدرسة في خنشلة!"ومن عدد 21 جانفي 2018 خبر نشرته في الصفحة الأولى بخط عريض بعنوان"تفكيك شبكة تضم 4 فتيات اقتحمت شقة وحولتها إلى وكر دعارة في قسنطينة". فهي بهذا تضخم الحدث وتجعله مهما وهو في الحقيقة لا يستحق حتى النشر ولا فائدة من عرضه.

فالهدف من معالجة ظاهرة الجريمة هنا هو نقل الأخبار والوقائع دون تحليلها أو التعليق عليها واقتراح حلول لمكافحتها، ذلك أن المحتوى عموما جاء في شكل أخبار وتقارير وهذا ما أدى إلى

[1] رنا محمد صالح حسين جودة، "دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة"، مرجع سابق، ص147.

انعدام نسبة هدف التنوير وتوجيه الرأي العام على الرغم من اعتباره من بين الوظائف التي تقوم بتأديتها الصحافة، ذلك من خلال تقديم معلومات هامة وبنّاءة من شأنها أن تكوّن رأيا عاما سليما نحو القضية أو الظاهرة المعالجة، فمن خلال قراءتنا لأخبار الجريمة التي عالجتها جريدة النهار الجديد لاحظنا أن معظم الأخبار التي عالجتها الجريدة تدور حول "توقيف محتالين" أو "إلقاء القبض على" أو "شاب يقتل صديقه" فهي عبارة عن أخبار جافة لا تحمل سوى معلومات عن الحادثة فقط وعليه يمكن القول بأن جريدة النهار الجديد لم تعالج الجريمة باعتبارها مشكلة اجتماعية خطيرة يجب استئصالها من المجتمع ولم توازن بين الوظائف الملقاة على عاتقها وهي بذلك قد تؤدي إلى اختلال في توازن النظام العام داخل المجتمع.

وهذا ما تؤكده المبادئ التي ارتكزت عليها النظرية البنائية الوظيفية وهي النظرية المعتمدة في هذه الدراسة، حيث تشير إلى أن المجتمع عبارة عن بناء أو نظام اجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية المتبادلة وظيفيا، بحيث تؤثر وتتأثر بغيرها من الأنساق فكل جزء يكمل الجزء الآخر من المجتمع وأي خلل قد يطرأ على أحد هذه الأجزاء سوف ينعكس على بقية الأجزاء الأخرى وبالتالي حدوث اختلال في التوازن داخل المجتمع ككل.

– الجدول رقم (9) يوضح توزيع الموضوعات حسب القيم المتضمنة في مواضيع الجريمة

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الإثارة	46	%14.25
أخذ حقوق الآخرين	51	%15.78
الغش والتزوير	49	%15.17
الانحلال الخلقي	16	%4.95
الفساد	22	%6.81
غياب الضمير	25	%7.73
الاعتداء	50	%15.48
الإخلال بالنظام العام	21	%6.50
التعاون والتضامن	11	%3.41
تحقيق العدالة القانونية	19	%5.89
كشف الحقائق	13	%4.03
المجموع	323	%100

* أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب القيم المتضمنة في مواضيع الجريمة

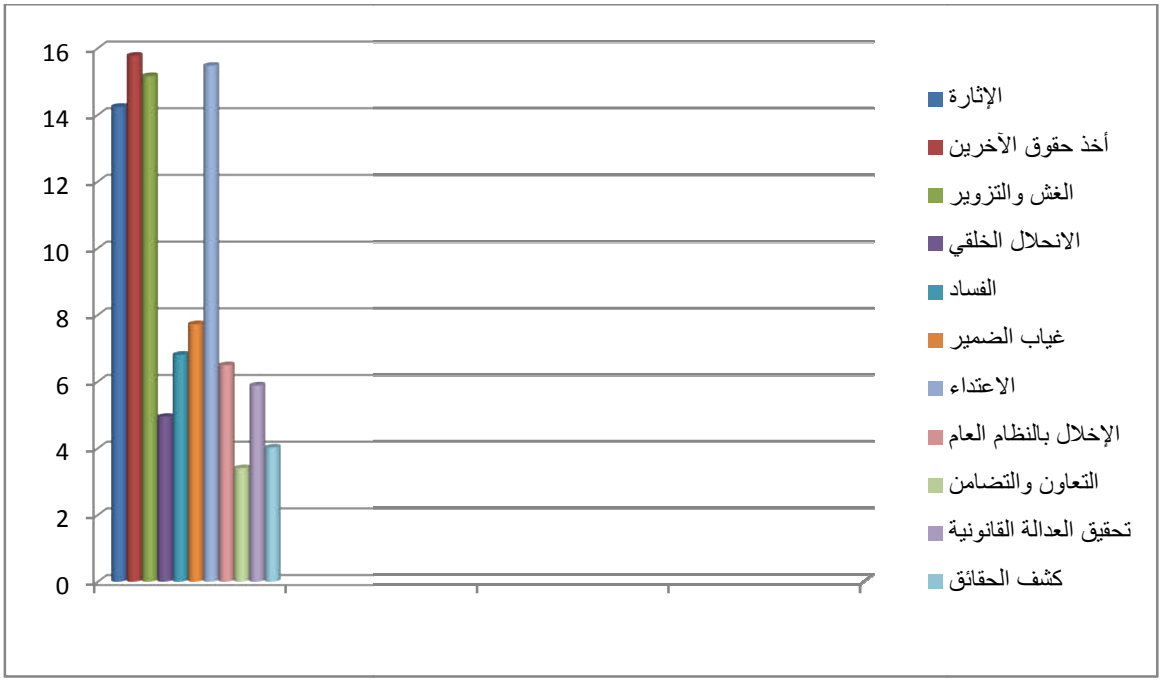

التعليق على الجدول:

تضمنت أخبار الجريمة التي نشرتها النهار الجديد مجموعة من القيم، ومن خلال قراءتنا للجدول السابق نلاحظ أن قيمة أخذ حقوق الآخرين احتلت المرتبة الأولى بنسبة 15.78% من إجمالي القيم التي تضمنتها أخبار الجريمة في جريدة النهار، وجاءت بعدها قيمة الاعتداء في المرتبة الثانية بنسبة 15.48%، تليها قيمة الغش والتزوير بنسبة 15.17%، ثم جاءت بعدها قيمة الإثارة بنسبة 14.25% مثال على ذلك بروز قيمة الإثارة في الخبر الذي نشر في عدد 9 جانفي 2018 تحت عنوان"توقيف امرأة متلبسة باختطاف مراهقة لاستغلالها في الدعارة بتبسة "في الصفحة رقم 3 مع العلم بأن الخبر نشر في صفحة العناوين وبخط عريض.

وجاءت القيم المتبقية بنسب منخفضة على النحو التالي:

قدرت قيمة غياب الضمير بنسبة 7.73% ويمكن إعطاء مثال عن هذه القيمة بالخبر الذي جاء في الصفحة 9 من عدد 12 ديسمبر 2017 تحت عنوان "امرأة تضرب ربيبتها المعاقة وتكسر أضلاعها حتى الموت في سوق أهراس"، بعدها قيمتي الفساد والإخلال بالنظام العام بنسبة متقاربة قدرت بـ6.81%، 6.50%، تليها قيمة تحقيق العدالة القانونية بنسبة 5.89 مثل الخبر الذي في عدد

2 جانفي 2018 في الصفحة رقم 9 بعنوان "6 سنوات حبسا نافذا لمتهم بحرق منزل انتقاما من صاحبه في تبسة"، أما قيمة الانحلال الخلقي وقيمة كشف الحقائق فقد جاءت نسبها كالتالي 4.95%، 4.03% مثال عن قيمة كشف الحقائق الخبر الذي جاء في عدد 12 فيفري 2018 في الصفحة رقم 3 تحت عنوان "امرأة تطيح بشبكة مختصة في تسميم الجزائريين بالسرطان" رافقه العنوان الفرعي التالي: "اكتشفت أنهم استعملوا اسم شركتها لاستيراد مواد كيميائية محظورة تستعمل في تسمين الدواجن"، ومن أمثلة قيمة الانحلال الخلقي نذكر الخبر الذي نشر في الصفحة رقم 3 من عدد 5 ديسمبر 2017 بعنوان " توقيف إمام وعشيقته في حالة تلبس داخل منزله الوظيفي في أولاد فايت!"، وفي الأخير نجد قيمة التعاون والتضامن بنسبة ضئيلة قدرت بـ3.41% من أمثلة هذه القيمة خبر نشر في الصفحة الأخيرة من عدد 5 ديسمبر 2017 بعنوان "مقتل شرطي دهسته سيارة يقودها عسكري في تبسة "حيث ختم المحرر الخبر بعبارات تعكس قيمة التضامن مع عائلة القتيل كما جاء في قوله"خيم الحزن وسط عناصر الأمن وفي الحي مكان إقامة الضحية, وتوافد العشرات إلى مسكنه لمواساة ومؤازرة عائلته في هذا المصاب الجلل".

ويمكن أن نستنتج من خلال هذه النتائج أن القيم التي جاءت في المراتب الأولى والتي كانت نسبها مرتفعة مقارنة مع القيم الأخرى المتبقية هي في معظمها قيم سلبية، وهذا راجع إلى طبيعة الجريمة من جهة كما هو الحال في قيم (أخذ حقوق الآخرين، الاعتداء، الغش والتزوير)، والهدف من نشر الجريمة من جهة أخرى الذي تمثله قيمة الإثارة فنشر الأخبار التي تحمل قيم الإثارة بنسب كبيرة يكون الهدف منها في المرتبة الأولى جذب انتباه القراء وبالتالي تحقيق ربح أكثر.

أما بالنسبة للقيم الإيجابية فقد كانت نسبها منخفضة وهي قيم لمسناها من خلال قراءتنا لمواضيع الجريمة التي نشرتها الجريدة، وعليه نقول بأن القيم التي تضمنتها معظم مواضيع الجريمة التي نشرتها جريدة النهار الجديد على صفحاتها تحمل قيم سلبية أكثر من الإيجابية.

وعليه فهي تتفق مع نتائج دراسة "الجريمة في الصحافة الجزائرية"[1]، حيث أن الدراسة توصلت إلى نتائج تبين بأن الأخبار المتعلقة بظاهرة الجريمة التي نشرتها الجريدة المختارة قد تضمنت قيم سلبية أكثر من الإيجابية، حيث جاءت كل من قيمة الإثارة والضخامة والشهرة وقيمة الغرابة والطرافة بنسب مرتفعة مقارنة مع قيمة التوعية التي جاءت في المرتبة الأخيرة.

[1] حليمة عايش، الجريمة في الصحافة الجزائرية، مرجع سابق، ص186.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل أجرينا عملية التحليل على أعداد العينة المختارة من جريدة النهار الجديد حيث قمنا بجمع البيانات والمعطيات التي تخدم الدراسة من الجريدة والمتمثلة في فئات الشكل التي تجيب على السؤال ماذا قيل؟ وفئات المضمون التي تجيب على السؤال كيف قيل؟، وتفريغها في جداول وحساب النسبة المئوية لكل فئة وذلك بهدف الوصول إلى جملة من النتائج والتي تساعدنا في إثبات أو نفي الفرضيات التي بنيت عليها دراستنا.

مناقشة نتائج الدراسة

أولا: النتائج العامة للدراسة:

1- نتائج الدراسة المتعلقة بالشكل: من خلال الدراسة التحليلية على عينة من جريدة النهار الجديد توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- خصصت جريدة النهار الجديد مساحة واسعة لمواضيع الجريمة عبر صفحاتها وقدرت نسبتها بـ7.6%.

- اعتمدت جريدة النهار الجديد في تحريرها لمواضيع الجريمة على قالب الخبر الصحفي بتكرار قدر بـ237 خبر ونسبة 73.38%، مع تراجع نسب القوالب الصحفية الأخرى التي تعتمد على الشرح والتفسير والتحليل والوصف، أي عدم التوازن في استخدام الأنواع الصحفية المختلفة، وبالتالي فإن جريدة النهار عالجت ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري بشكل خبري ولم تعط أهمية كبيرة في معالجة الجريمة من خلال تنويع القوالب الصحفية والتي عادة ما تكون موجهة لجماهير خاصة، فجريدة النهار الجديد لم تسعى لتفسير وتحليل الظاهرة والذي يكون مرتبطا بهدف التوعية واقتراح حلول لمكافحتها والحد منها، إنما نقلت أخبارها فقط.

- لم تعتمد جريدة النهار الجديد على الصور والرسوم لدعم تغطيتها لموضوع الجريمة بشكل كبير حيث أن أعلى نسبة كانت من نصيب فئة بدون صور وقدرت بـ80.19%، بالرغم من أهمية الصورة في تثبيت المعنى وتوضيح المعاني الخفية.

- نشرت أخبار الجريمة على عدة صفحات من جريدة النهار الجديد وخاصة صفحة الحدث التي احتلت المرتبة الأولى من بين الصفحات التي نشرت عليها مواضيع الجريمة، وهذا يعني أن الجريدة قد خصصت أبواب وصفحات معينة لنشر أخبار الجريمة.

2- نتائج الدراسة المتعلقة بالمضمون:

- نشرت جريدة النهار الجديد موضوعات الجريمة باختلاف أنواعها ولم تقتصر على أنواع محددة وفي جميع الأعداد المختارة حيث تراوح عدد المواضيع التي نشرتها من 22 إلى 39 موضوع بحسب أعداد عينة الدراسة، وقد احتلت جرائم (السرقة، القتل، تجارة المخدرات، التزوير والاحتيال) المراتب الأولى وقدرت نسبتها مجتمعة بـ66.27%.

- اعتمدت جريدة النهار الجديد على مصادر متنوعة وموثوقة وذات مصداقية في معالجتها لظاهرة الجريمة في الجزائر، وهذا يدل على اهتمامها بتقديم معلومات وأخبار صادقة عن الظاهرة لقرائها.

- جاء اتجاه الجريدة من معالجتها لأخبار الجريمة محايد في المرتبة الأولى وقدرت نسبته بـ73.69% وهذا راجع إلى غلبة الطابع الإخباري على المعالجة.

- إن الهدف من معالجة جريدة النهار الجديد لموضوع الجريمة هو الإعلام والإخبار وقدرت نسبته بـ76.47%، أي اقتصر هدفها على تقديم معلومات عن الجرائم التي تحدث كل يوم داخل المجتمع بمعنى أنها قد قامت بأداء وظيفة واحدة من خلال معالجتها لهذه الظاهرة وهي وظيفة الإعلام وتزويد القراء بالأخبار والمستجدات بخصوص الظاهرة، وإهمالها لبقية الوظائف الأخرى الواجبة عليها اتجاه المجتمع من توجيه وتثقيف وتوعية وتكوين لآراء سليمة اتجاه الظاهرة التي تعتبر من أخطر الظواهر المنتشرة داخل المجتمع الجزائري اليوم.

- تضمنت معظم أخبار الجريمة التي نشرتها جريدة النهار الجديد على قيم سلبية وجاءت نسبها مرتفعة مقارنة مع القيم الإيجابية التي قدرت نسبها معا بـ13.33%، ويعود ذلك إلى مبالغة الجريدة في نشر أخبار الجرائم المثيرة والشاذة وعرض تفاصيلها باستخدام عبارات غير لائقة وغير محتشمة حيث قدرت نسبة قيم الإثارة بـ14.25%، والهدف من نشر الأخبار التي تحمل قيمة الإثارة هو جذب انتباه أكبر عدد من القراء وهذا دليل على أن الجريدة تسعى من خلال معالجتها لظاهرة الجريمة إلى كسب القراء وليس محاربة الظاهرة

ثانيا: النتائج في ضوء الفرضيات:

أ- الفرضية الرئيسية: عالجت جريدة النهار الجديد ظاهرة الجريمة باعتبارها قضية هامة لها انعكاسات مختلفة داخل المجتمع الجزائري.

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها بعد تحليلنا لأعداد العينة المختارة من جريدة النهار الجديد شكلا ومضمونا، تبين لنا أنه وعلى الرغم من أن جريدة النهار قد عالجت عدد كبير من مواضيع الجرائم المختلفة والتي بلغ 323 موضوع وخصصت مساحة واسعة لها عبر صفحاتها، إلا أن طريقة معالجتها للظاهرة كانت سطحية حيث اقتصرت معظم المواضيع التي نشرتها بخصوص ظاهرة الجريمة على وظيفة الإعلام والإخبار، ولم تعالج الظاهرة باعتبارها قضية خطيرة تهدد أمن واستقرار المجتمع نظرا لغلبة الطابع الإخباري على تغطيتها لمواضيع الجريمة والذي يقوم على سرد المعلومات دون تفسيرها والتعمق فيها، فموضوع الجريمة من المواضيع الحساسة التي تتطلب تخصيص مساحات لمناقشة أسبابها واقتراح حلول لمعالجتها وخلق رأي عام واع حولها.

وهذا يعكس المستوى المتدني لتغطية النهار الجديد لظاهرة الجريمة في الجزائر ودليل على تقصيرها في أداء دورها داخل المجتمع والقيام بمسؤوليتها تجاهه، فالجريدة هنا اكتفت بتغطية أخبار الجريمة وليس معالجتها، وعليه فإن هذه الفرضية الأولى لم تتحقق.

ب- الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: خصصت جريدة النهار الجديد مساحة كبيرة لمعالجة ظاهرة الجريمة عبر صفحاتها.

بينت النتائج أن جريدة النهار الجديد قد خصصت مساحة كبيرة لظاهرة الجريمة عبر صفحاتها، حيث بغت نسبتها الإجمالية 7.6%، مما يثبت صدق هذه الفرضية فالمساحة الواسعة تدل على اهتمام الجريدة بالظاهرة وبتغطية مواضيعها المختلفة.

الفرضية الثانية: تعتبر جريمة القتل من أكثر الجرائم انتشارا داخل المجتمع الجزائري حسب جريدة النهار الجديد.

تناولت جريدة النهار الجديد مواضيع الجريمة باختلاف أنواعها وقد بينت النتائج المتحصل عليها في مرحلة التحليل أن جريمة السرقة احتلت المرتبة الأولى من بين كل أنواع الجرائم التي نشرتها الجريدة وكما جاء في الجدول رقم (05) قدرت نسبة السرقة بـ20.75%، في حين قدرت نسبة جريمة القتل بـ20.44%.

ومنه يمكن القول بأن الفرضية الثانية غير متحققة.

الفرضية الثالثة: يعتبر الخبر الصحفي من أكثر الأنواع الصحفية التي استخدمتها جريدة النهار الجديد لعرض ظاهرة الجريمة.

إن هذه الفرضية قد أثبتت صدقها فمن خلال النتائج المتحصل عليها والخاصة بفئة الأنواع الصحفية تبين أن جريدة النهار الجديد قد اعتمدت على قالب الخبر الصحفي بشكل كبير حيث جاء الخبر في مقدمة الفنون التي استخدمتها الجريدة في معالجتها لظاهرة الجريمة بالمقارنة مع باقي الفنون الأخرى وذلك استنادا لنتائج الجدول رقم (2) حيث قدرت نسبته بـ73.38%.

الفرضية الرابعة: اعتمدت جريدة النهار الجديد على المراسلين الصحفيين كمصادر أساسية في تناولها لظاهرة الجريمة.

اعتمدت جريدة النهار الجديد خلال تغطيتها لمواضيع الجريمة على مصادر مختلفة ومتنوعة, وقد بينت النتائج العامة للدراسة أن الجريدة اعتمدت على جلسات المحاكمة كمصدر أساسي لاستقاء أخبار الجريمة التي قامت بتغطيتها، حيث بلغت نسبتها 28.49% وهذا استنادا لنتائج الجدول رقم (6) وعليه فإن هذه الفرضية لم تتحق.

الفرضية الخامسة: تتجه جريدة النهار الجديد اتجاها محايدا في تناولها لظاهرة الجريمة.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (7) والخاصة بفئة الاتجاه الذي قدرت نسبته بـ73.69%، يتبين أن توجه جريدة النهار الجديد عند معالجتها لظاهرة الجريمة في الجزائر كان اتجاها محايدا.

وبالتالي فالفرضية الخامسة قد تحققت.

الفرضية السادسة: تعتبر القيم السلبية أكثر القيم المتضمنة في مواضيع الجريمة التي عالجتها جريدة النهار الجديد.

من خلال الدراسة التحليلية واستنادا على نتائج الجدول رقم (9) الذي تم من خلاله تقسيم القيم إلى قيم إيجابية وأخرى سلبية، حيث جاءت القيم السلبية على النحو الآتي: الإثارة، أخذ حقوق الآخرين، الغش والتزوير، الانحلال الخلقي، الفساد، غياب الضمير الاعتداء، الإخلال بالنظام العام.

ومنه نقول أن مواضيع الجريمة التي عالجتها جريدة النهار الجديد قد تضمنت قيما متنوعة لكنها لم تحدث توازنا بينها، حيث برزت القيم السلبية أكثر من الإيجابية في معظم المواضيع التي عالجتها الجريدة. وعليه يمكن القول بأن هذه الفرضية السادسة قد تحققت.

– نتائج الدراسة في ضوء النظرية:

ترى النظرية البنائية الوظيفية أن المجتمع يتكون من عناصر مترابطة بحيث كل عنصر داخل المجتمع يقوم بدوره في المحافظة على استقرار النظام والتوازن.

وجاءت أهمية هذه النظرية في معرفة دور الصحف المكتوبة الجزائرية في معالجة الظواهر الخطيرة التي تحدث داخل المجتمع، ولأن الصحافة المكتوبة تعتبر جزء من النظام الاجتماعي الكلي وتؤدي وظائف متنوعة من شأنها المحافظة على استقراره.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها دراستنا والتي قمنا فيها باختبار عينة من جريدة النهار الجديد، توصلنا إلى أن هذه الجريدة لم تتحقق فيها مسلمات النظرية الوظيفية وهي النظرية التي اعتمدناها في دراستنا. فمعظم النتائج التي تحصلنا عليها كانت سلبية، فجريدة النهار من خلال معالجتها لظاهرة الجريمة لم تؤد وظائفها بالشكل المناسب ويمكن استخلاص ذلك من خلال النتائج التي تحصلنا عليها على النحو التالي:

- عالجت جريدة النهار الجديد ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري بشكل سطحي واقتصرت على تقديم أخبار ومعلومات بخصوصها دون التطرق إلى مناقشتها واقتراح حلول للحد منها وهذا ما أكدته نتائج الفرضية الأولى حيث أن الجريدة اقتصرت وظيفتها على تغطية أخبار الجريمة ونشرها على مساحة واسعة من صفحاتها، ولم تعطي أهمية كبيرة لوظيفة الشرح والتفسير وتوجيه الرأي العام وتوعيته بخصوصها.

- توجه جريدة النهار عند معالجتها لظاهرة الجريمة جاء محايدا أي أن محرريها لم يعبروا عن مواقفهم واتجاهاتهم نحو الظاهرة ولم يهتموا باقتراح حلول لها.

- غلبت القيم السلبية على معظم مواضيع الجريمة التي تناولتها الجريدة بمعنى أنها قد ركزت على الجوانب السلبية في الخبر أكثر من الإيجابية.

وهذا ما يدل على أن جريدة النهار لم تقم بدورها على أكمل وجه عند معالجتها لظاهرة الجريمة في الجزائر، فهي من خلال عرضها لمواضيع الجريمة بهذه الطريقة يمكن أن تتسبب في إحداث خلل وعدم الانسجام داخل المجتمع باعتبارها جزءا من أجزائه وإذا حدث خلل في تأدية وظائفها تتأثر الأجزاء الأخرى المكونة للمجتمع الكلي.

الخاتمة

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى اهتمام الصحف الجزائرية المكتوبة بمعالجة الظواهر والقضايا الخطيرة التي تمس أمن وسلامة المجتمع، ومدى توفيقها ونجاحها بأداء وظائفها من خلال معالجتها لظاهرة الجريمة داخل المجتمع الجزائري.

إذ تعتبر الصحف المكتوبة من أكثر وسائل الإعلام تأثيرا على الرأي العام لما تحمله من خصائص تميزها عن غيرها من الوسائل، فالصحافة لها دور كبير في بناء ثقافة المجتمع من خلال ما تنشره من مضامين متنوعة وتؤدي وظائف متعددة، ولعل أهمها وظيفة الإعلام والتثقيف ونشر الوعي وتوجيه الرأي العام من خلال الكشف عن الحقائق وتسليط الضوء على القضايا والأحداث التي تمس مصالح أكبر عدد من القراء.

ومن خلال الدراسة التي أجريناها على أعداد من جريدة النهار الجديد حول طبيعة معالجتها لظاهرة الجريمة في الجزائر تبين لنا أن هذه الجريدة اهتمت بنشر مواضيع الجريمة بمختلف أشكالها وخصصت لها مساحة واسعة عبر صفحاتها، كما اتضح لنا بأن الجريدة لم تحدث توازنا في استخدام الفنون الصحفية أثناء معالجتها للظاهرة حيث اعتمدت بشكل كبير على الخبر الصحفي، بالإضافة إلى أن اتجاهها من تناول موضوع الجريمة كان محايدا وركزت على هدف الإعلام والإخبار بنسبة كبيرة.

وعليه يمكن القول بأن النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث تعكس مستوى الأداء الإعلامي لجريدة النهار التي لم تعالج ظاهرة الجريمة باعتبارها قضية هامة تشغل الرأي العام الجزائري ولها انعكاسات سلبية كثيرة، بل اكتفت بنشر أخبار ومعلومات وإحصاءات حولها وقامت بالتركيز على وظيفة الإعلام والأخبار بشكل كبير وأهملت باقي الوظائف الأخرى.

قائمة المراجع

الكتب العربية:

1. إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، ط1. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009).
2. إبراهيم أحمد إبراهيم، فن كتابة الجزء والمقال الصحفي نظريا وعلميا، ط1. (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2009).
3. إبراهيم فؤاد الخصاونة، الصحافة المتخصصة، ط1. (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع 2012).
4. إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصر، ط1. (عمان: دار وائل، 2005).
5. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، ط10. (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).
6. أحمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، 1998).
7. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010).
8. أحمد سليم الحمصي، سعدي عبد اللطيف ضناوي، الرافد معجم الناشئة اللغوي (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب)، (د،س).
9. أحمد عياد، مدخل المنهجية البحث الاجتماعي، ط2. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2009).
10. إدريس فاضلي، الطريق الوجيز في المنهجية والبحث العلمي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، (د، س).
11. أكرم عبد الرزاق المشهداني، نشأت بهجت البكري، موسوعة علم الجريمة والبحث الإحصائي الجنائي في القضاء والشرطة والسجون، ط1. (عمان: دار الثقافة للنشر، 2009).

12. بهاء الدين خليل تركية، مشكلات اجتماعية معاصرة، ط1. (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015).

13. بيير ألبير، الصحافة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987).

14. تيسر أبو عرجة، فن المقال الصحفي، ط1. (عمان: دار مجدلاوي، 2010).

15. جمال معتوق، علم الاجتماع الجنائي أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، ط1. (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014).

16. حسام علي عبد الخالق الشيخة، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2004).

17. حسن محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية، ط1. (عمان: دار الصادق الثقافية، 2013).

18. حسني محمد نصر، سناء عبد الرحمان، الفن الصحفي في عصر المعلومات تحرير وكتابة التحقيقات والأحاديث الصحفية، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2005).

19. حسني نصر، سناء عبد الرحمان، التحرير الصحفي في عصر المعلومات، الخبر الصحفي ط1. (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2012).

20. حياة قزادري، الصحافة والسياسية،الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر (الجزائر:طاكسيج كوم، 2008).

21. خالد حامد، مدخل إلى علم الاجتماع، ط2. (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع 2012).

22. رضوان بلخيري، مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال نشأته وتطوّره ، ط1. (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014).

23. زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).

24. زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ط5. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2014).

25. ساعد ساعد، فنيات التحري الصحفي (الجزائر: دار الكتب والوثائق القومية، 2011).

26. سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، ط2. (بيروت: دار النهضة العربية، 1983).

27. سامية محمد جابر، الجريمة والقانون والمجتمع، ط1. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2007).

28. سماح سالم سالم، بهاء رزيقي علي، محمد سالم سالم، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، ط1. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015).

29. سمير محمد حسن، دراسات في مناهج البحث العلمي، ط3. (القاهرة: عالم الكتب للنشر 1999).

30. طلعت إبراهيم لطفي، النظرية المعاصرة في علم اجتماع (القاهرة: دار غريب للنشر)، (د،س).

31. الطيّب بلواضح، حق الرد والتصحيح في التشريعات الإعلامية والصحفية، ط1. (الأردن: دار الثقافة للنشر، 2015).

32. عامر مصباح ، علم الاجتماع الرواد والنظريات، ط1. (الجزائر: دار الأمة، 2010).

33. عبد الرزاق محمد الدليمي، التحرير الصحفي، ط1. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع 2012).

34. عبد الرزاق محمد الدليمي، الدعاية والإرهاب، ط1. (عمان: دار جرير للنشر2010).

35. عبد العالي رزاقي، المقال والمقالي في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والأنترنت (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).

36. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، الجزء الأوّل الجريمة، ط7. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009).

37. عبد الله عبد الرحمان، الإعلام المبادئ والأسس النظرية والمنهجية (الجزائر: دار المعرفة الجامعية 2004).

38. عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع (بيروت: دار المعرفة الجامعية 2006).

39. عبد اليمين بوداود، مناهج البحث العلمي في علوم وتقنيات النشاط البدني والرياضي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010).

40. عدلي السمري وآخرون، علم اجتماع الجريمة والانحراف، ط1. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010).

41. عدنان محمد الضمور، ظاهرة الانتحار دراسة سوسيولوجية، ط1. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004).

42. عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك، عبير عبد المنعم فيصل، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، ط3. (عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2015).

43. علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، ط1. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014).

44. علي عبد الفاروق كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع 2014).

45. علي كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام (الأردن: دار الأيام، 2015).

46. عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، (د،س).

47. عمر بوشموخة، الصحافة والقانون، ط1.(الجزائر: دار الوسام العربي، 2011).

48. عمر قادري، التعامل مع الأفعال في القانون الجزائي العام، ط2. (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014).

49. عيسى علي المغربي، التحرير والإخراج الصحفي(عمان: دار الراية للنشر، 2015).

50. فارس أبو خليل، وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع 2015).

51. فاروق أبو زيد، الصحافة المتخصصة، ط1. (القاهرة: عالم الكتب، 1986).

52. فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفي، ط4. (القاهرة: عالم الكتب، 2000).

53. فتحي حسين عامر، المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي، ط1. (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014).

54. فريد مصطفى، تكنولوجيا الفن الصحفي، ط6. (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع 2015).

55. فضة عباسي بصلي، محمد الفاتح حمدي، مدخل لعلوم الاتصال والإعلام الوسائل، النماذج والنظريات، ط1. (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2017).

56. فضيل دليو، الاتصال مفاهيمه، نظرياته، وسائله، ط1.(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2003).

57. فؤاد أحمد الساري، وسائل الإعلام النشأة والتطوّر، ط1. (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2011).

58. فؤاد شعبان، عبيدة صبطي، تاريخ وسائل الاتصال وتكنولوجياته الحديثة (الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2012).

59. لحسن عبد الله باشيوة، نزار عبد المجيد البرواري، عدنان هاشم السامرائي، البحث العلمي مفاهيم، أساليب، تطبيقات (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر،2009).

60. لحسين بن شيخ، مذكرات في القانون الجزائي الخاص، ط7. (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).

61. لمياء مرتاض نفوسي، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016).

62. لمياء مرتاض نفوسي، ديناميكية البحث في العلوم الإنسانية، ط2. (الجزائر: دار هومة للطباعة، 2016).

63. لؤي خليل، الإعلام الصحفي، ط1. (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

64. محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، ط1. (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2017).

65. محمد سلامة محمد غباري، في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005).

66. محمد صاحب سلطان، وسائل الإعلام والاتصال دراسة في النشأة والتطور، ط1. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012).

67. محمد عوض الترتوي، أغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، ط1. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006).

68. محمد فتحي عبد الهادي، البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات، ط2. (القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 2002).

69. محمد لعقاب، الصحفي الناجح، ط4. (الجزئر: دار هومة للنشر، 2015).

70. محمد منير سعد الدين، قراءة في الإعلام المعاصر والإسلامي، ط1. (بيروت: دار بيروت المحروسة، 2002).

71. محمود الحسن عيسى، المقابلة والتحقيق الصحفي، ط1. (الأردن: دار زهران، 2013).

72. محمود عزت اللحام، ماهر عودة الشمايلة، مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم الصحافة ط1. (عمان: دار الإعصار العلمي، 2015)

73. مزوز بركو، جريمة القتل عند المرأة دارسة في علم الاجتماع الجريمة، ط1. (الجزائر: دار الكتب والوثائق القومية، 2012).

74. مصطفى بوجلال، علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات والنظريات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2015).

75. مصطفى محمد الدغيدي، الإثبات وخطة البحث في جرائم القتل في الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي،(شركة ناس للطباعة، 2007). (د،ب)

76. منال هلال مزاهرة، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية 2010).

77. منصور رحماني، القانون الجنائي للمال والأعمال (الجزائر: دار العلوم للنشر، 2012).

78. منصور رحماني، الوجيز في القانون الجنائي العام (الجزائر: دار العلوم، 2006).

79. منصور رحماني، علم الإجرام والسياسة الجنائية (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006).

80. مي العبد الله، نظريات الاتصال، ط1. (لبنان: دار النهضة العربية، 2006).

81. ناجي عباس، الخبر الصحفي، ط1. (عمان: دار صفاء للنشر، 2012).

82. نجوى عبد الرحيم شهين، أساسيات وتطبيقات في علم المناهج، ط1. (القاهرة: دار القاهرة 2006).

83. نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

84. نهى القاطرجي، الاغتصاب دراسة تاريخية نفسية اجتماعية، ط1. (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003).

85. نهى القاطرجي، جريمة الاغتصاب في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط1. (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003).

86. نوال طارق إبراهيم العبيدي، الجرائم الماسة بحرية التعبير عن الفكر، ط1. (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009).

87. وائل عبد الرحمان التل، عيسى محمد قحل، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2007).

88. يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، ط1. (الجزائر: طاكسيج كوم 2007).

الرسائل الجامعية:

1. حمزة قدّة، "معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر" (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة عنابة، 2010،2011).

2. أسماء بخوش، "المعالجة الإعلامية لقضايا الجريمة في الصحافة الجزائرية"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة بسكرة، 2014-2015).

3. إسماعيل وصفي الأغا، "معالجة الصحف العربية لظاهرة الإرهاب"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة المملكة العربية السعودية، 2004).

4. حمزة قدّة، "معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر" (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة عنابة، 2010،2011).

5. حليمة عايش، "الجريمة في الصحافة الجزائرية"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قسنطينة 2008- 2009).

6. ربيحة تواتي وسميرة حمزي، "معالجة صحيفة الشروق اليومي الجزائرية لقضايا الفساد في الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة، 2014-2015).

7. ربيع مزنر، "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمرتكبي جرائم السرقة"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة جيجل، 2010،2011).

8. رنا محمد صالح حسين جودة، " دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة " (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة غزة، 2016).

9. هادي عاشق بداي الشمري، "دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي من منظور طلاب الجامعة"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة المملكة العربية العربية السعودية، 2011).

المجلات:

1.عبد القادر قندوز، "تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015.

2.فتيحة أوهايبية، "الصحافة المكتوبة في الجزائر-قراءة تاريخية-"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16،سبتمبر 2014.

المعاجم والقواميس:

1.أحمد سليم الحمصي، سعدي عبد اللطيف ضناوي، الرافد معجم الناشئة اللغوي (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب)، (د،س).

المواقع الإلكترونية:

1. https://ar.wikipedai.org/wiki.12/03/2018.
2. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6666/1/S1620.pdf
3. https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-19-ssh

الملاحق

جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال

استمارة تحليل المحتوى بعنوان:

المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة في الجزائر

دراسة تحليلية لعينة من جريدة النهار الجديد.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص اتصال وعلاقات عامة

نطلب من سيادتكم:

التمعن في الاستمارة والاطلاع على دليلها، وكتابة الملاحظات التي ترونها مناسبة وشكراً.

إعداد الطالبتين: **إشراف الأستاذة:**

لمياء مرسلي أ/سعيدة عباس

سعيدة نيغود

السنة الجامعية: 2017–2018

استمارة تحليل المستوى

المحور الأول: البيانات الخاصة بالوثيقة

1-اسم الوثيقة [1]

2- تاريخ صدور الوثيقة [2] [3] [4]

3- رقم العدد [5]

4- عدد الموضوعات [6]

المحور الثاني: فئات الشكل (ماذا قيل؟)

5- المساحة الإجمالية [7]

6- مساحات التحليل [8]

7- [9] [10] [11] [12] [13]

8- [14] [15] [16] [17] [18]

9- [19] [20] [21] [22] [23] [24]

المحور الثالث: فئات المضمون (كيف قيل؟)

10- [25] [26] [27] [28] [29] [30] [31] [32] [33]

[34] [35] [36] [37] [38]

11- [39] [40] [41] [42] [43]

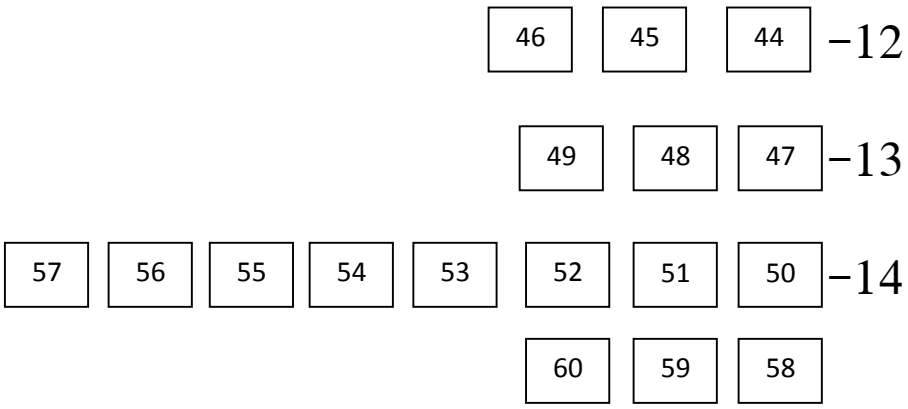
46
45
44
-12
49
48
47
-13
57
56
55
54
53
52
51
50
-14
60
59
58

دليل الاستمارة:

*** المحور الأول: البيانات الخاصة بالوثيقة.**

1- المربع رقم (01) يشير إلى اسم الجريدة (جريدة النهار الجديد).

2- المربع رقم (02-04) يشير إلى تاريخ الصدور (02 اليوم، 03 الشهر، 04 السنة).

3- المربع رقم (05) يشير إلى رقم العدد.

4- مربع رقم (06) يشير إلى عدد الموضوعات الخاصة بالجريمة.

المحور الثاني: البيانات الخاصة بفئة الشكل(ماذا قيل ؟):

5- المربع رقم (07) يشير إلى المساحة الاجتماعية.

6- المربع رقم (08) يشير إلى مساحة التحليل.

7- المربع رقم (09-13) يشير إلى القوالب الصحفية (9 خبر، 10 تقرير،11 تحقيق، 12 روبورتاج، 13 مقال).

8- المربع رقم (14-18) يشير إلى طبيعة الصور المستخدمة (14 صورة واقعية، 15 صورة رمزية، 16رسوم توضيحية، 17 بدون صور، 18 صور أرشيف).

9- المربع رقم (19-24) يشير إلى أبواب الجريدة (19 صفحة العناوين، 20 الحدث 21 الجوهري، 22 أخبار الشرق، 23 محاكم، 24 الصفحة الأخيرة).

المحور الثالث: البيانات الخاصة بفئة المضمون (كيف قيل؟).

10- المربع رقم (25-38) يشير إلى موضوعات الجريمة (25 التزوير لاحتيال 26 القتل، 27 الاختطاف، 28 السرقة، 29 الاغتصاب، 30 تجارة المخدرات

31 الانتحار،32 الضرب، 33 التهريب، 34 الإرهاب، 35 الدعارة، 36 الاعتداء، 37 الشعوذة، 38 السبب).

11-المربع رقم (39-43) يشير إلى المصادر المستعملة في جمع أخبار الجريمة (39 مراسلون، 40 مصادر مطلعة وموثوقة، 41 مصادر أمنية، 42 مصادر أخرى، 43 جلسات المحاكم).

12-المربع رقم (44-46) يشير إلى اتجاه الجريدة (44 إيجابي، 45 محايد، 46 سلبي).

13-المربع رقم (47- 49) يشير إلى فئة هدف من معالجة الجريمة (47 إعلام وإخبار48 تهويل وتضخم، 49 تنوير وتوجيه الرأي العام).

14-المربع رقم (50-60) يشير إلى القيم المتضمنة في جريدة النهار الجديد(50 الإشارة، 51 أخذ حقوق الآخرين، 52 الغش والتزوير، 53 الانحلال الخلقي، 54 العناد، 55 غياب الضمير، 56 الاعتداء، 57 الإخلال بالنظام العام، 58 التعاون والتضامن، 59 تحقيق العدالة القانونية، 60 كشف الحقائق).

النهار الجديد

صحافية مبتبة تتهم نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني ومرافقيه بالتحرش الجنسي !

«البسطوك» لمحاربة سماسرة «الخضرة» ومحتر في تجويع الجزائريين

مولودية الجزائر تعرض 600 مليون سنتيم شهريا على جابو !

40 سنة من السلطة والنفوذ تنتهي برصاصة في الرأس

جونيون على متن 20 سيارة طاردوا موكب صالح واشتبكوا مع حرسه ■ صالح نجا من محاولة اغتيال في 2011 وخرج منها مشوه الوجه

إطارات من الإدارات لمساعدة «البروكيرور» مقابل 3 ملايين

اشتراط شهادة «الليسانس» فما فوق وخبرة مهنية 5 سنوات في مجال التخصص

تسليم الطفل «راني إبراهيم إبريك» لوالدته بحضور نائب قنصل فرنسا

أزيد من 150 تاجر يعتصمون حول الخيمة التجارية الكبرى في خنشلة

توقيف الثنائة «حنان المزعوقة» بتهمة قتل شيخ دهسا بسيارتها !

النهار الجديد

امرأة تضرب رضيبتها المعاقة وتكسر أضلاعها حتى الموت في سوق أهراس

العدالة تجرد وزيرين ووكيل جمهورية من شهادة «الماستر» !

التصوير داخل الحرمين في مكة والمدينة ممنوع على المعتمرين والحجاج !

إلغاء شرط تأطير 500 معتمر للحصول على رخصة تنظيم العمرة

شقق F2 و F5 بصيغة LPA الشهر القادم

الشقق سيتم تهيئتها وفق رغبات المستفيدين منها وستكون مساكن فردية بالهضاب العليا والجنوب

«مساكن سوسيال توجر بـ200 دينار في 2017 »!

وزارتا الصحة والتجارة تتفرجان على حليب أطفال قاتل !

«سيلبا الجزائر» تقرر سحب كميات من حليب الأطفال بعد إنذار في فرنسا

مجهولون على متن سيارة يختطفون تلميذة أمام ثانوية في عنابة

اكتشاف وشم لعبة «الحوت الأزرق» على ذراع تلميذة بالابتدائي في تبسة !

والي أم البواقي يعلن عن توزيع حصة ثانية من قطع الأراضي بعد أسابيع

خوصصة 17 مؤسسة تسيير سياحي و66 فندقا عموميا

القرار يدخل حيز التنفيذ بعد مصادقة مجلس مساهمات الدولة عليه

الشرطة توقف «بارون» مخدرات فر من داخل زنزانة الدرك في سطيف

5 أشخاص يتداولون على اغتصاب تلميذ وينشرون صور الجريمة على «الفايسبوك»!

شاب يقتل صديقه بسكين خلال جلسة سمر بحجر الديس في عنابة

النهار الجديد

يومية إخبارية وطنية

بالتفاصيل.. هذه نتائج التحقيق الأولية في وفاة رمزي!

المحققون عثروا على حقيبة الضحية ملتصقة بصدره ووزنها 8 كيلوغرامات ■ الطبيب الشرعي يؤكد.. الطفل الضحية غرق منذ أزيد من 9 أيام!

7 آلاف «طاكسيور» مهدّدون بحجز سياراتهم!

الإجراء يعود إلى عبارة «مجهول» في عملية التعريف الجمركي

تفكيك ورشة لصناعة الأسلحة وحجز 3 بنادق و18 كلغ من البارود في باتنة

عصابة تسطو على مكتب بريد وتستولي على نصف مليار في ثليجان بتيسة

مدير «أوبيجي» السابق مهدد بالسجن 3 سنوات في خنشلة

ماء عين الفوارة يستعمل للسحر.. هذا ما قاله «عباس بومارطو» لوكيل الجمهورية!

بالتفاصيل.. النهار تنشر أسعار سكنات LPA

أكثر من 15 موقوفا خلال تفريق محتجين بالقوة العمومية في مزيرعة ببسكرة

النهار الجديد

يومية إخبارية وطنية

«الشهرية» تكفي 10 أيام فقط.. واللحم مرة في الشهر!

54 ٪ من الموظفين يلجأون لـ«الكريدي» لإكمال الشهر ■ 53 ٪ من العينات تتراوح رواتبهم بين 15 و35 ألف دينار

45.5 بالمائة من الموظفين لا يكفي راتبهم إلا 10 أيام

توظيف مباشر لعمال عقود ما قبل التشغيل أصحاب الخبرة

معرض الكتاب الجزائري

FOIRE DE LA PRODUCTION ALGÉRIENNE

21 > 27 DÉCEMBRE 2017

matinées professionnelles: les 24 , 25 et 26 décembre

de 10h à 14h

النهار الجديد

إدماج نهائي لـ 147 ألف من عمّال «الشبكة الاجتماعية»

رئيس دائرة «يفجر» الشارع بإعلانات صادمة حول مساكن «السوسيال»!

شاب يطعن شقيقه بخنجر بعد شجار بسبب «الويفي» في قسنطينة!

«صلاة الشياد».. ممنوعة على الأئمة!

الأئمة ملزمون بعدم التشدد في إصدار الفتاوى

الدليل الجديد يهدف إلى إنهاء سلوكيات مثل الامتناع عن الإمامة طيلة الأسبوع

أراض للبيع بالدينار الرمزي في حاسي مسعود!

عقد الملكية مُضمون.. والعرض مطروح لتشييد مساكن فردية وجماعية ومراكز تسوق وفنادق ومقرات إدارية

تحقيقات حول أسباب إفلاس شركة «الريم» وتسريح 700 عامل!

موجة ثلوج بسمك 15 سنتيمترا! تضرب 18 ولاية!

مراهق مريض بضرب طبية ويحطم وجهها بلكمة داخل مستشفى برج بوعريريج

النهار الجديد

«مساكن LPA للشوماره.. والسماح لمكتتبي عدل بالتحويل»

توقيف امرأة متلبسة باختطاف مراهقة لاستغلالها في الدعارة بتبسة

رجل أعمال من عنابة يهرب مليون دولار إلى تركيا تحت غطاء استيراد كراسي متحركة!

منح مالية من خزينة الولايات للأطباء المقيمين

وزير الداخلية: «الولاة سيوفرون أحسن الظروف للأطباء المقيمين في الولايات الداخلية والصحراوية»

20 من المئة زيادات في تسعيرة الكشوفات الطبية و«لیزا لیز»!

إلى متى الحقرة والترهيش..؟ للأطباء المقيمين

مشاريع «الكريدي» وعمليات إعادة التقييم.. ممنوعة!

عقوبات صارمة ومتابعات قضائية للمديرين والمسؤولين المخالفين

بالتفاصيل.. هذه هي الزيادات الجديدة في أسعار النقل بداية من الغد!

تحقيقات حول تورط قاتلة شقيقها خنقا في قتل والدتها وقريبتها في ميلة

الإعدام لعسكري سابق قتل مجاهدا بأربع ضربات «مارطو» في سوق أهراس

الجيش يقضي على 8 إرهابيين منهم 3 أمراء في خنشلة

النهار الجديد

انتشال جثث 3 «حراقة» أحدهم بلا رأس في الطارف ومستغانم !

إصابة «كوميسار» يجروح وتوقيف مناصرين بعد مواجهات خلال مباراة شبيبة سكيكدة وغالي معسكر

تكمل مناصب مالية في الأطوار التعليمية الثلاثة

مسابقة «كبرى» لتوظيف الأساتذة في جوان القادم

أوامر بإحصاء المناصب الشاغرة والمشاركين على التقاعد في أوت القادم لضبط الاحتياجات

«كونكور» للتحصيل على منحة دراسية في الخارج.. وهذه شروط المشاركة !

محكمة الجنايات في الدار البيضاء تقرر تأجيل فتح الملف إلى 15 مارس القادم

هكذا تحوّل مواليد سنوات 55 و65 إلى مجاهدين !

القضية فجرها الأمين العام الأسبق لوزارة المجاهدين عام 2006

4 جرحى بعد مواجهات بالسيوف طيلة 3 أيام بين عصابات شوارع في عنابة

توقيف مشتبه تربية متلبسة بتسليم رشوة من أستاذة ميتدلة في الطارف

توقيف 5 موظفين بمستشفى سطيف في قضية متاجرة بأقراص الإجهاض

«تسهيلات للجزائريين في ملف الفيزا لدخول إسبانيا»

حاويتان من الخبز السوري «البيريمي» لتحضير الأكلات المشرقية في سطيف والعلمة

مؤال يقتل كهلا خنقا بحبل بعد خلاف حول قنطارين من الشعير في تبسة !

النهار الجديد

استعمال القوة العمومية لطرد المضربين من المدارس غدا !

حرمان المضربين من الترقيات في حال فوزهم في المسابقات السابقة

الشروع في فصل المضربين بشكل نهائي بداية من يوم الثلاثاء

البيروقراطية وخوف المسؤولين من الاحتجاجات من بين أهم الأسباب

توزيع 50 ألف مسكن.. بـ«النفحة» !

مساكن جاهزة تنتظر التوزيع وأخرى برفض أصحابها تسلّمها في أم البواقي وتبسة !

درك القل يطيح بشبكة متاجرة بالقطع النقدية الأثرية من العهد النوميدي في سكيكدة

وفاة طفلة بسبب الجوع والبرد في خنشلة !

بيطري يفتح عيادته للعمليات الجراحية للحيوانات الأليفة في ميلة مجانا

النهار الجديد

مقتل مغني الملاهي «الشاب مومن» بضربة حجر على الرأس في سطيف !

«حروز» بـ 5 ملايين سنتيم لتضليل «الباراجات» وتهريب «الكيف» باستعمال الشعوذة !

فواتير الماء والكهرباء ووثائق الحالة المدنية بالأمازيغية

سحب «الحيوانات» من العملة الجزائرية !

بنك الجزائر سيعتمد في طباعة الأوراق النقدية الجديدة على ورق «الياف القطن» المستعملة في «الأورو»

إدراج رسومات وأشكال تجسد الهوية الوطنية وتصغير حجم أوراق الدينار الجزائري

استهلاك 20 مليون لتر من «البيرة» و«الويسكي» في «الريفيون» !

منتجو العصائر والمشروبات غير الغازية يباشرون خفض نسب السكر في منتوجاتهم

مجهولون يقتلون شيخا ويحرقون شقته بعين فكرون في أم البواقي

العثور على 800 غرام من الكيف بحوزة «حفافة» في قسنطينة !

النهار الجديد

ضابط من «الموساد» يدخل الجزائر.. ثم يختفي !

امرأة تطيح بشبكة مختصة في تسميم الجزائريين بالسرطان !

الآلاف مُشردون على الطريق السيّار.. والجيش يتدخل

مواطنون ينظمون حملات لتقديم وجبات ساخنة للمسافرين العالقين

أزمة خبز في بعض الولايات بسبب انقطاع الغاز والكهرباء

زيادات تصل إلى 5 آلاف دينار لموظفي الإدارة في قطاع التربية

عمرة بالتقسيط لعمال ومتقاعدي قطاع التربية بداية من 15 مارس

4 موظفين يسحبون 1.7 مليارا من رصيد امرأة متوفية منذ 10 سنوات في سوق أهراس

المؤبد لقاتل جاره بسبب «تبريحة» في عرس بعزابة في سكيكدة !

تجار الجملة ونصف الجملة يحتجون أمام مقري البلدية ومديرية التجارة في ميلة

النهار الجديد

توزيع 1200 مسكن اجتماعي قبل نهاية مارس في برج بوعريريج

«تعويض أصحاب بنادق الصيد المحجوزة بالدراهم»!

العثور على طلاسم سحرية و«حجابات» داخل مكتب مديرة مدرسة في خنشلة!

240 ألف تلميذ في البكالوريا.. «يخلصوا كاش» لتلقي الدروس!

التلاميذ يطمعون لدروس مكثفة في المواد الأساسية لتدارك النقص

«الفايسبوك.. المارشيات والماكياج ممنوع على أفراد الشرطة»!

«الكوب قارسون» إجبارية.. والافراط في استعمال الحلي ممنوع على الشرطيات

الدرك يكشف سقي هكتارات من حقول القمح بمياه «الزيقو» في بسكرة

BRI عناية يوقف أكبر منظم لرحلات «الحراقة» لجزيرة سردينيا

زبائن ينقذ الفلاحة يطالبون بالكشف عن مصير أموالهم بـ «الدوفيز» في مروانة بباتنة

النهار الجديد

«20 من المئة نسبة النجاح الحقيقية في الباك»!

تفكيك شبكة تضم 4 قنيات اقتحمت شقة وحولتها إلى وكر دعارة في قسنطينة

جزائر ليست للبيع.. وشكيب خليل نكّار الخير!

«هذا هو سبب غيابي عن لقاءي الأقسيو والداخلية مع الأمبار»

«هناك شركات عمومية يسكنها الحمام.. ولن أترشح ضد الرئيس وسأدعمه لعهدة خامسة»

«حرب عروشية» بين مطلقتين بسبب عجلة سيارة في أم البواقي!

توقيف موظفة ضرائب وتجريدها من جواز سفرها في سوق أهراس

أجمل اللحظات هي التي تعيشها دون أن تتوقعها

SOVAC

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تعد الصحف المكتوبة وسيلة إعلامية هامة لها دور فعالا في الكشف عن مكامن الخلل والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات وتقوم بتسليط الضوء عليها، إذ أن الوظيفة الأساسية للصحافة هي تزويد القراء بالمعلومات الضرورية ونشر الوعي والتثقيف باعتبارها من أكثر الوسائل الإعلامية المؤثرة في الرأي العام، ولعل من أخطر المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري اليوم هو انتشار ظاهرة الجريمة باختلاف أنواعها، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من طرف الصحف الجزائرية المكتوبة ونال حيزا واسعا من المعالجة.

وقد تمحورت دراستنا حول المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة في الجزائر وحاولنا من خلالها الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

– كيف عالجت جريدة النهار الجديد ظاهرة الجريمة في الجزائر؟

والذي اشتقت منه مجموعة من الفرضيات:

– عالجت جريدة النهار الجديد ظاهرة الجريمة في الجزائر باعتبارها قضية هامة لها انعكاسات مختلفة داخل المجتمع الجزائري.

– خصصت جريدة النهار الجديد مساحة كبيرة لمعالجة ظاهرة الجريمة عبر صفحاتها.

– تعتبر جريمة القتل من أكثر الجرائم انتشارا داخل المجتمع الجزائري حسب جريدة النهار الجديد.

– يعتبر الخبر الصحفي من أكثر الأنواع الصحفية التي استخدمتها جريدة النهار الجديد لعرض ظاهرة الجريمة.

– اعتمدت جريدة النهار الجديد على المراسلين الصحفيين كمصادر أساسية في تناولها لظاهرة الجريمة.

– تتجه جريدة النهار الجديد اتجاها محايدا في تناولها لظاهرة الجريمة.

– تعتبر القيم السلبية أكثر القيم المتضمنة في مواضيع الجريمة التي عالجتها جريدة النهار الجديد.

وقد وظفنا المنهج الوصفي باعتباره المنهج العلمي المناسب الذي يساعد على وصف الدور الذي تؤديه الصحف المكتوبة داخل المجتمع، من خلال معالجتها لظاهرة الجريمة وقد اعتمدنا على استمارة تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات العلمية.

أما عينة الدراسة فتمثلت في العينة القصدية كونها الأنسب لتحقيق أغراض الدراسة وقد ضمت العينة 12 عدد من جريدة النهار الجديد.

وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- خصصت جريدة النهار الجديد مساحة واسعة لمواضيع الجريمة عبر صفحاتها وقدرت نسبتها الإجمالية بـ7.6%.
- نشرت جريدة النهار الجديد موضوعات الجريمة باختلاف أنواعها وفي جميع الأعداد المختارة ولم تقتصر على أنواع محددة.
- اعتمدت جريدة النهار الجديد على مصادر متنوعة وموثوقة وذات مصداقية في معالجتها لظاهرة الجريمة في الجزائر.
- تضمنت أخبار الجريمة التي نشرتها جريدة النهار الجديد على قيم سلبية وجاءت نسبها مرتفعة مقارنة مع القيم الإيجابية.

Summary of the study

Newspapers is considered as an important media that has an effective role in revealing and shedding light on problems that communities suffer from. The main function of press is providing readers with necessary knowledge and spreading awareness and educating people because it is the most effective media on general opinion of people. One of the dangerous problems faced by Algerian community are the different types of crimes, that's why this subject had much attention by the Algerian press and took a wide space of treating.

This study was about the press treatment of the phenomenon of crimes, and was an attempting to answer the main question which is:

-How the newspaper "Ennahar- Eljaddid" did treat the phenomenon of crimes in Algeria?

This question has a group of hypotheses:

1. Ennahar –Eljaddid has dealt with the phenomenon of crimes as an important matter of that has different consequences inside the Algerian community.
2. Ennahar – Eljaddid gave much attention to the phenomenon of crimes because it is considered one of the main cases that interest the Algerian general opinion, and that was shown by the huge space of pages left for covering the this phenomenon.
3. The most used type of news in covering crimes is the press news.
4. Ennahar –Eljaddid newspaper relied on reporters as reliable sources in covering the phenomenon of crimes.
5. Ennahar – Eljaddid has a neutral direction in covering the subject of crimes.
6. The values included in the topics treated by Ennahar- Eljaddid are negative values.

We used the descriptive method because it is the most suitable one that helped us describe the role of newspapers inside the community, through treating the phenomenon of crimes. We also used the questionnaire as the main tool to collect data.

-The sample of the study was (12) publications of Ennahar - Eljaddid newspaper.

-Eventually we reached a group of results:

1. Ennahar- Eljaddid newspaper gave a large space for crime topics in its pages by the percentage of 7.6%.
2. Ennahar – Eljaddid newspaper have published topics about different types of crimes in all the chosen publication without focusing only on specific types.
3. In treating the topic of crimes in Algeria, the newspaper relied on different reliable and credible source.
4. The crime news published in the newspaper has more high negative values than positive ones.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح توزيع العينة القصدية	15
02	جدول يوضح توزيع الموضوعات حسب مساحة التحليل	63
03	جدول يوضح توزيع الموضوعات حسب القوالب الصحفية	65
04	جدول يوضح توزيع الموضوعات حسب طبيعة الصور	70
05	جدول يوضح توزيع الموضوعات حسب أبواب الجريدة	72
06	جدول يوضح توزيع الموضوعات حسب موضوعات الجريمة	74
07	جدول يوضح توزيع الموضوعات حسب المصادر المعتمدة	76
08	جدول يوضح توزيع الموضوعات حسب طبيعة الاتجاه	78
09	جدول يوضح توزيع الموضوعات حسب الهدف من المعالجة	80
10	جدول يوضح توزيع الموضوعات حسب القيم المتضمنة في مواضيع الجريمة	83

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	دائرة نسبة تمثل المساحة المخصصة لمواضيع الجريمة في جريدة	64
02	أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب القوالب الصحفية	66
03	أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب طبيعة الصور	70
04	أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب الأبواب	72
05	أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب موضوعات الجريمة	75
06	أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب المصادر المعتمدة	77
07	أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب طبيعة الاتجاه	78
08	أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب الهدف من المعالجة	80
09	أعمدة بيانية تمثل توزيع الموضوعات حسب القيم المتضمنة في مواضيع الجريمة	84

قائمة المحتويـــــات

المحتويات **رقم الصفحة**

مقدمة.....أ

الإطار المنهجي

الفصل الأول: الجانب المنهجي للدراسة

أولا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.....4

1- إشكالية الدراسة.....4

2- تساؤلات الدراسة.....5

ثانيا: فرضيات الدراسة.....6

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع.....6

رابعا: أهمية الدراسة وأهدافها.....7

1- أهمية الدراسة.....7

2- أهداف الدراسة.....7

خامسا: مفاهيم الدراسة.....8

سادسا: نوع الدراسة ومنهجها.....12

سابعا: مجتمع البحث وعينة الدراسة.....14

ثامنا: أدوات جمع البيانات.....15

تاسعا: حدود الدراسة.....18

عاشرا: المقاربة النظرية للدراسة.....19

حادي عشر: الدراسات السابقة.....24

الإطار النظري

الفصل الثاني: الصحافة المكتوبة

تمهيد.....32

أولا: الصحافة النشأة والأبعاد.....33

1- لمحة تاريخية عن الصحافة في العالم الغربي 33

2 الصحافة في العالم العربي.....34

ثانيا: الصحافة في الجزائر.....35

1-ظهور الصحافة في الجزائر.....35

2-تطور الصحافة في الجزائر.....37

3- فنون التحرير الصحفي.....40

ثالثا: وظائف الصحافة المكتوبة.....43

1-الوظيفة الإخبارية.....43

2-الوظيفة الترفيهية.....43

3- الوظيفة التثقيفية.....43

4-وظيفة الرأي والتوجيه.....43

خلاصة الفصل.....45

الفصل الثالث: الجريمة

تمهيد.....47

أولا: الجريمة المدخل والمظاهر.....48

1- مصطلحات مرتبطة بالجريمة.....48

2- أركان الجريمة.....49

3- مداخل نظرية للجريمة.....50

4- آثار الجريمة.....51
ثانيا: أنواع الجريمة وتصنيفاتها والعوامل المؤدية إليها.....52
1-أنواع الجريمة.....52
2- تصنيفات الجريمة.....54
3- العوامل المؤدية للجريمة.....56
ثالثا: أنواع التغطية الصحفية لشؤون الجريمة وشروطها.....57
1- أنواع التغطية الصحفية لشروط الجريمة.....57
1-1-التغطية الذاتية.....57
1-2-التغطية الصحفية لحالات الإجرام الظاهر.....57
1-3-التغطية الصحفية لحالات الإجرام الخفي.....57
2-شروط التغطية الصحفية لشؤون الجريمة.....57
رابعا: الضوابط الأخلاقية والتسويقية لنشر الجريمة في الصحف.....58
خلاصة الفصل.....60

الإطار التطبيقي

الفصل الرابع:معالجة جريدة النهار الجديد لظاهرة الجريمة في الجزائر

تمهيد.....62
أولا:تفريغ البيانات.....63
1- تفريغ البيانات المتعلقة بفئة الشكل.....63
2- تفريغ البيانات المتعلقة بفئة المضمون.....74
خلاصة الفصل.....87
ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة.....89
1- النتائج العامة للدراسة.....89

2- مناقشة النتائج في ظل الفرضيات.....91

3- مناقشة النتائج في ضوء المقاربة النظرية.....93

-خاتمة.....96

-قائمة المصادر والمراجع

-الملاحق

-ملخص الدراسة

- فهرس الجداول والأشكال

- قائمة المحتويات